

عصر ترامب:

القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

عصر ترامب:

القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: أحمد بيومي - بسنت جمال

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: يناير 2025

رقم الإيداع: 2024/32334

التقييم الدولي: 1-06-9694-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

عصر ترامب: القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة

06	تقديم
13	الفصل الأول : المشهد الاقتصادي: التحول نحو القومية والانغلاق
45	الفصل الثاني : ترامبونوميكس: الفكر الاقتصادي لترامب بين النظرية والتطبيق
71	الفصل الثالث : تأثير الفكر الترامبي على أداء الأسواق العالمية
93	الفصل الرابع : الاقتصاد أولًا: مستقبل الطاقة والمناخ في ظل ترامبونوميكس
115	الفصل الخامس : دور السياسات الضريبية في إعادة تشكيل الخريطة التجارية العالمية
145	الفصل السادس : العوا الاقتصادية: تقييم فاعلية العقوبات كإداة للردع (الصين وروسيا وإيران نموذجا)
183	الفصل السابع : سياسات وقائية:استجابة الاقتصادات الكبرى للترامية الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي نموذجين)

تقديم:

شهدت الفترة من 2014 إلى 2024 سلسلةً من الاضطرابات الاقتصادية غير المسبوقة، كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية العالمية وزادت من تعمق الفجوات الهيكلية فيها. ورغم أن بعض الاقتصادات أظهرت بوادر انتعاش بعد أزمة كورونا عام 2020، فإن المشكلات العميقة بالاقتصاد العالمي لم تُحل بالكامل. وخلال العقد الماضي، تفاقمت هذه التحديات؛ مما أدى إلى عصر يتسم بالركود الاقتصادي، وتزايد عدم المساواة، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وزيادة دوافع التحول من القومية إلى العولمة، وظهر ذلك بشكل واضح في التفاوت المتزايد بين دخول الدول والمجتمعات نفسها، فقد واجهت الاقتصادات المتقدمة نموًا اقتصاديًا بطيئًا وديونًا عامة متصاعدة، في حين تحملت الدول النامية أعباء مزدوجة من ارتفاع التضخم وانخفاض النمو وزيادة الديون، نتيجة الصدمات الخارجية وضعف القدرة المالية على مواجهتها، وقد انعكس هذا التفاوت في الاستجابات العالمية للأزمات، بدءًا من تغيير المناخ إلى الأوبئة، حيث فضّلت الدول الغنية التركيز على قضاياها الداخلية على حساب الحلول المتعددة الأطراف؛ مما أدى إلى إضعاف التعاون الدولي.

وقد اتسمت تلك الفترة بوجود العديد من الشخصيات السياسية التي أثرت سياساتهم بشكل كبير في المشهد العالمي، كان على رأسهم، "دونالد ترامب"، الذي قاد خلال فترة ولايته للرئاسة الأمريكية (يناير-2017 إلى يناير 2021)، تحولًا في السياسة الاقتصادية الأمريكية نحو الحمائية من خلال شنّ حرب تجارية ضد الصين بصفقتها الخصم والتهديد الرئيسي لعظمة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها بالاقتصاد العالمي، في خضم ذلك الصراع الاقتصادي محتدم، شكّلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ميدانًا جديدًا لتحدي الهيمنة الاقتصادية، حيث قاد الرئيس الأمريكي حينذاك تحولًا جذريًا نحو سياسات حمائية، مُشعلًا فتيل نزاع تجاري ضخم استهدف قلب الاقتصاد الصيني وأحدث اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. لكن العملاق الآسيوي لم يقف

مكتوف الأيدي؛ إذ برز بردود فعل استراتيجية تعكس دهاءً اقتصادياً ودبلوماسياً محنكاً، تمثلت تلك الردود في الهجوم الجمركي بتكتيكات مضادة، من خلال فرض تعريفات جمركية موجعة على المنتجات الأمريكية، وتوسيع دائرة النفوذ التجاري عبر مبادرات دولية كبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق، وعقد عدد من الاتفاقيات الإقليمية الواسعة. أما على المستوى الداخلي، فقد أعادت الصين تشكيل سلاسل التوريد، وعززت الابتكار التكنولوجي، وراهنّت على السوق المحلي كركيزة للنمو المستدام. في هذه المواجهة، لم تكن الحرب مجرد معركة تعريفات، بل فصلاً جديداً في سباق الهيمنة الاقتصادية العالمية، حيث حاولت الصين كتابة فصوله بمزيج من التحدي والمثابرة الاستراتيجية.

وقبل انتهاء ولاية "ترامب" الأولى، جاءت جائحة كورونا لتكشف هشاشة الأنظمة الاقتصادية العالمية بشكل غير مسبوق. ففي عام 2020، أدت عمليات الإغلاق الشاملة إلى شلل تام في سلاسل التوريد؛ مما أسفر عن تشريد ملايين العمال، وحدوث اختلالات مالية لاتزال آثارها تتردد حتى اليوم. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول الكبرى لتخفيف حدة الأزمة من خلال حزم تحفيزية ضخمة، فإن الجائحة أبرزت تبايناً صارخاً بين الدول. ففي ظل التفاوت الكبير في توزيع اللقاحات وجودة الرعاية الصحية، تفاقمت الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. هذا التفاوت فرض واقعاً جديداً؛ إذ عرقلت جهود التعافي في دول الجنوب العالمي، بينما ازدادت الضغوط التضخمية في دول الشمال. وبهذا، تركت الجائحة بصمتها العميقة على الاقتصاد العالمي، وأعدت رسم ملامحه، لتضع قواعد جديدة تُعيد تعريف العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وفي يناير 2021، تولى "جو بايدن" قيادة الولايات المتحدة خلفاً لـ "دونالد ترامب"، واضعاً نصب عينيه إعادة صياغة السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والدولي؛ إذ ركّز على ترميم العلاقات الدولية المتصدّعة وإعادة التزام الولايات المتحدة بمواجهة التغير المناخي، جاعلاً منه أولوية قصوى. لكن

التحديات الداخلية لم تكن أقل وطأة؛ إذ واجه اقتصاداً مُنهكاً بفعل التضخم، وانقسامات سياسية تهدد بتعميق الشرخ المجتمعي.

في المقابل، كان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يعيد رسم معادلات القوة بأسلوبه الخاص ليصبح لاعباً محورياً على الساحة الجيوسياسية؛ حيث قاد حرباً ضد أوكرانيا هزّت العالم وأشعلت أزمة طاقة وغذاء خانقة، تاركة الاقتصادات الأوروبية والعالمية في مهب الريح. وهكذا، عاد صراع الشرق والغرب ليطلّ برأسه مجدداً، ولكن في صورة جديدة من التنافس والصدام. وفي قلب آسيا، سطع نجم الصين كقوة عالمية لا يمكن تجاهلها تحت قيادة "شي جين بينغ"، فمن خلال مبادرات ضخمة مثل "الحزام والطريق"، وسّعت الصين نفوذها الاقتصادي، ممتدةً بجسور التأثير من آسيا إلى أفريقيا وأوروبا. لكن هذه الرحلة لم تخلُ من التحديات؛ فقد أثارت سياسات الانغلاق الاقتصادي خلال جائحة كورونا، والحرب التجارية المتقدمة مع الولايات المتحدة، نقاشات عالمية ساخنة، في هذه اللعبة الكبرى، لم يكن الصراع مجرد تنافس على الهيمنة، بل على إعادة تشكيل عميقة للنظام الاقتصادي العالمي؛ حيث تشابكت المصالح وتصارعت الأجنادات على رقعة شطرنج جيوسياسية ممتدة.

ووسط التحديات المتلاحقة، تصدرت أزمة تغير المناخ قائمة القضايا المحورية التي تلقي بظلالها على استقرار العالم. فقد تضاعفت التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية وظواهر الطقس القاسية خلال العقد الأخير؛ مما ألحق دماراً بالإنتاج الزراعي، وأدى إلى تشريد ملايين البشر، واستنزف موارد الحكومات في محاولات الإنقاذ وإعادة الإعمار. لم تعد هذه الكوارث مجرد أحداث عابرة، بل تحولت إلى تهديد دائم يُعيد تشكيل الاقتصادات ويختبر قدرة الدول على الصمود. وفي خضم هذه الأزمة المتصاعدة، أضحت تغير المناخ محوراً رئيسياً للنقاش حول ضرورة تسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام. ورغم الإجماع على أهمية هذا التحول، فإن الخلافات حول آليات التمويل، وتوزيع الموارد، وسرعة التنفيذ، تُعطل التقدم المطلوب. فالدول النامية تجد نفسها في معركة مزدوجة، حيث تواجه تداعيات التغير المناخي وتسعى في الوقت ذاته للحصول على دعم عادل

يمكنها من الانخراط في هذا التحول. ومن هنا، تتشابك قضايا البيئة مع الاقتصاد والسياسة، ليظهر صراع عالمي ليس فقط من أجل البقاء، بل لتحقيق توازن عادل في مواجهة أزمة تهدد مستقبل كوكبنا بأسره.

وألقى هذا السياق العالمي بظلاله على المشهد الانتخابي للولايات المتحدة لعام 2024، التي فاز فيها "دونالد ترامب" من جديد، ليفرض توليه فترة رئاسية ثانية تحديات جديدة على الساحتين الأمريكية والعالمية تتمثل في إعادة تشكيل مشهد التجارة العالمية، وتصاعد وتيرة فرض العقوبات الدولية، وتراجع سياسات العمل المناخي؛ إذ يسعى إلى إعادة أحياء شعار "أمريكا أولاً" وتطبيق مبادئ الترابمية الاقتصادية "ترامبونوميكس" القائمة على تفضيل النزعة القومية، وتطبيق سياسات متشددة ذات توجه انعزالي، وفرض سياسات تجارية حمائية، وتعزيز بيئة الأعمال وخفض الضرائب على الشركات من أجل دعم القطاع الصناعي وتعزيز الصادرات الأمريكية، وإعلاء الأهداف الاقتصادية على نظيرتها البيئية.

وعلى هذا الأساس، ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول؛ يتناول الفصل الأول "المشهد الاقتصادي: التحول نحو القومية والانغلاق" بالتحليل العوامل المؤثرة في المشهد الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير ومدى عمق تأثيرها في الاقتصاد العالمي، فيما يتضمن الفصل الثاني "ترامبونوميكس: الفكر الاقتصادي لترامب بين النظرية والتطبيق" جذور الأيديولوجية الاقتصادية لـ "ترامب" وأدوات تطبيقها وانعكاساتها على الداخل الأمريكي بشكل أساسي، ليكمل الفصل الثالث "تأثير الفكر الترابمي على أداء الأسواق العالمية" توضيح تأثير الفكر الترابمي على أداء الأسواق العالمية بالتركيز على أسواق العملات، والأسواق المالية، فيما يهتم الفصل الرابع "الاقتصاد أولاً: مستقبل الطاقة والمناخ في ظل ترامبونوميكس" بتناول تأثير الفكر الترابمي على خريطة الطاقة العالمية خاصة في ظل التركيز على دعم الوقود الأحفوري والتراجع عن سياسات دعم العمل المناخي، ويعرض الفصل الخامس "دور السياسات الحمائية في إعادة تشكيل الخريطة التجارية العالمية" الخلفية التاريخية للسياسات الحمائية وبروز ما يُعرف بـ "الحمائية الجديدة" وتأثيراتها المختلفة في المشهد التجاري العالمي. بينما يستعرض الفصل السادس

"العصا الاقتصادية: تقييم فاعلية العقوبات كأداة للردع (الصين وروسيا وإيران نموذجًا)" العقوبات الدولية المفروضة على خصوم الولايات المتحدة وتقييم مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها التي صُممت من أجلها، وفي الأخير، يأتي الفصل السابع "سياسات وقائية: استجابة الاقتصادات الكبرى للترامبية الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي نموذجان)" ليناقدش ملامح استجابة الاقتصادات الكبرى لسياسة "ترامب" الحمائية بالتركيز على الصين والاتحاد الأوروبي كدراسة حالة، عبر استعراض الأدوات المُحتملة للرد الصيني والأوروبي على التعريفات الجمركية الأمريكية.

المشهد الاقتصادي: التحول نحو القومية والانغلاق

1

أحمد بيومي *

تداخلت العديد من المحركات الاقتصادية في تشكيل ملامح العقد الماضي من صراعات جيوسياسية محتدمة إلى صدمات وبائية غير مسبوقة، وتحديات بيئية متفاقمة تهدد استقرارنا. وفي هذا الإطار، يقدم الفصل تحليلاً عميقاً حول كيفية إسهام هذه القوى المتشابكة في دفع العالم إلى مرحلة حرجة من عدم الاستقرار، متناولاً تداعيات الحرب التجارية بين القوى الكبرى، وأثار جائحة كوفيد-19، وأزمات الطاقة والغذاء الناجمة عن الصراعات الإقليمية.

* نائب رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كما يسلط الضوء على التكلفة المتزايدة للكوارث الطبيعية التي تضع ضغوطًا هائلة على اقتصادات العالم، مستندًا إلى أدلة من سياقات عالمية وإقليمية، وكاشفًا الستار عن الأسباب الجذرية لهذه الأزمات المركبة، محاولًا الإجابة عن تساؤلات حول قدرة الهياكل الاقتصادية التقليدية على الصمود أمام التحديات المتزايدة، وهل أصبح من الضروري إحداث تغيير جذري في هيكله الاقتصادية العالمية؟، هل حان الوقت لتبني نهج أكثر شمولية واستدامة في الحوكمة الاقتصادية، لتمكين العالم من مواجهة الأزمات المستقبلية وتحقيق توازن عادل بين التنمية الاقتصادية، وضمان مستقبل مستدام للجميع؟

المبحث الأول - العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي:

أسهمت العديد من العوامل في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي الذي نشهده في اللحظة الراهنة، والتي يُمكن استعراضها على النحو الآتي:

1. فوز "ترامب" في الانتخابات الرئاسية لعام 2016:

في الساعات الأولى من صباح يوم 9 نوفمبر 2016، كان المشهد في "منتجع ترامب" بمانهاتن مشحونًا بالتوتر والترقب، حيث تابع "دونالد ترامب" وفريق حملته الانتخابية نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وعند الساعة 2:30 صباحًا، أكدت وسائل الإعلام الرئيسية فوز ترامب بعد حصوله على 270 صوتًا في المجمع الانتخابي، متجاوزًا منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون، ورغم أن كلينتون تفوقت في التصويت الشعبي بفارق نحو 2.8 مليون صوت، إلا أن ترامب حسم المعركة الانتخابية بفضل نظام المجمع الانتخابي¹، حيث حصل على 304 أصوات مقابل 227 لكلينتون. بهذا الفوز، اختتمت واحدة من أكثر الحملات الرئاسية شراسة وإثارة في التاريخ الأمريكي، بعد عام كامل من التسويق السياسي والمنافسة الحادة التي غيرت المشهد السياسي الأمريكي إلى الأبد.

وأثار فوز "ترامب" تباينًا واسعًا في الأوساط الاقتصادية بشأن سياساته الاقتصادية المعلنة؛ حيث رحب بعض الاقتصاديين بنواياه المتعلقة بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، معتبرين أن هذه الإجراءات قد تشكل حافزًا قويًا للنمو الاقتصادي؛ إذ أشار "الآن جرينسبان"، رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق، إلى أن تقليص الضرائب على الشركات يمكن أن يعزز الاستثمار الخاص؛ مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، هذا التفاؤل انعكس بوضوح على الأسواق المالية، التي شهدت ارتفاعات ملحوظة فور الإعلان عن فوز ترامب؛ حيث شهد يوم إعلان فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في 9 نوفمبر 2016 ارتفاع مؤشر Dow Jones Industrial Average بمقدار 257 نقطة (حوالي 1.4%) ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 18,589 نقطة بحلول نهاية اليوم، كما أغلق مؤشر S&P 500 بارتفاع نسبته 1.1%، بينما قفز مؤشر Nasdaq بنسبة 1.1% وهو ما اعتبره بعض الخبراء مؤشرًا على ثقة المستثمرين بالإصلاحات الاقتصادية المنتظرة². ومع ذلك، بقيت بعض المخاوف قائمة بشأن الآثار طويلة الأمد لهذه السياسات، خاصة في ظل تباين التوقعات حول قدرتها على تحقيق نمو مستدام.

على الجانب الآخر، أبدى اقتصاديون بارزون، مثل "بول كروجمان"، الحائز على جائزة نوبل، ومخاوفهم من السياسات الحمائية التي طرحها "ترامب"، خاصة فيما يتعلق بفرض رسوم جمركية على الصين ودول أخرى، محذرًا من إسهام هذه الإجراءات في تباطؤ التجارة العالمية ورفع الأسعار داخل السوق الأمريكي، نتيجة زيادة تكاليف الاستيراد. وأوضح أن هذه السياسات قد تؤدي إلى حرب تجارية تضر بالنمو الاقتصادي العالمي، وتنعكس سلبًا على الاقتصاد الأمريكي على المدى الطويل، من خلال تقليص فرص التصدير وتآكل القوة الشرائية للمستهلكين، لذلك، مثلت سياسات ترامب الاقتصادية نقطة خلاف كبيرة، حيث انقسم الخبراء بين من رأى فيها فرصة لتعزيز النمو، ومن اعتبرها تهديدًا للاستقرار الاقتصادي العالمي³، أشار اقتصاديون آخرون إلى أن سياسات خفض الضرائب وزيادة الإنفاق على البنية التحتية التي أعلنها ترامب قد تنطوي على مخاطر اقتصادية طويلة الأجل، أبرزها زيادة العجز في الميزانية وارتفاع

الدين الوطني. في هذا السياق، أوضح "نيراج شاه" من جامعة هارفارد أن هذه السياسات، رغم قدرتها على تحفيز النمو على المدى القصير، قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي؛ مما يفرض تحديات كبيرة في المستقبل، وأضاف شاه أن زيادة الإنفاق دون توفير موارد كافية قد تضع الاقتصاد الأمريكي أمام مخاطر مالية تهدد استقراره على المدى البعيد، حيث قد يؤدي الاعتماد المفرط على الاقتراض إلى تراجع الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الدين. ومن هنا، رأى بعض الخبراء أن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وضبط العجز المالي يمثل التحدي الأكبر الذي سيواجهه الإدارة الأمريكية في تنفيذ هذه السياسات⁴.

بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في يناير 2017، دخلت السياسات الاقتصادية في مرحلة جديدة تمامًا، حيث كانت بمثابة زلزال في المشهد الاقتصادي الأمريكي. فقد ركزت سياساته على تقليص الضرائب وتطبيق إجراءات حمائية تدعم الإنتاج المحلي، فضلًا عن تخفيف القيود التنظيمية على الأعمال، في محاولة لخلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة وداعمة لنمو الشركات. من أبرز التحولات في تلك الفترة كان قانون خفض الضرائب لعام 2017، الذي أحدث طفرة في النظام الضريبي بخصمه للضريبة على الشركات من 35% إلى 21%. كانت هذه الخطوة بمثابة دفعة قوية للاستثمار المحلي وزيادة التنافسية، مما اعتبره البعض خطوة جريئة تعزز من النمو الاقتصادي وتعيد تنشيط قطاع الأعمال بشكل غير مسبق⁵، حيث مثل ذلك القانون أكبر تخفيض ضريبي للشركات في تاريخ الولايات المتحدة، حيث كان بمثابة المفتاح لتحفيز الاقتصاد الأمريكي على النمو، واستهدف القانون تعزيز قدرة الشركات الأمريكية على الاستثمار والنمو داخل البلاد، مع تركيز خاص على زيادة الإنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل، أما الهدف الأبرز فكان جذب استثمارات الشركات الأمريكية التي كانت قد غادرت إلى الخارج، ليعود تدفقها إلى الوطن، وقدمت هذه السياسات حوافز ضريبية ضخمة للشركات؛ مما أسفر عن زيادة كبيرة في أرباحها، وفتح آفاقًا جديدة للازدهار الاقتصادي.

ورغم التفاؤل الكبير الذي صاحب هذه السياسات، فقد أثّرت انتقادات واسعة لها، حيث تساءل الكثيرون عن الوجهة الحقيقية للأرباح الزائدة. فبدلاً من أن تُوجه هذه الأموال نحو التوسع أو زيادة فرص العمل، تم استخدامها في الغالب لإعادة شراء الأسهم وزيادة التوزيعات على المسهّمين. ورغم التوقعات التي كانت تشير إلى أن تخفيض الضرائب سيحفز الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير وزيادة الإنتاجية، فإن الواقع كان مغايراً. يرى المنتقدون أن العديد من الشركات فضّلت تعزيز مكاسبها المالية قصيرة المدى، متجاهلةً الاستثمارات طويلة الأجل التي كان من المفترض أن تسهم في نمو اقتصادي مستدام⁶، بدلاً من استثمار الأرباح الناتجة عن التخفيضات الضريبية في التوسع أو تحسين رواتب ومزايا العمال، اختارت العديد من الشركات إعادة شراء الأسهم وزيادة التوزيعات للمسهّمين. وقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى أن هذا الإصلاح الضريبي قد يكون غير مستدام على المدى الطويل، إذ يعتمد بشكل كبير على زيادة الدين العام لتمويل هذه التخفيضات. هذه السياسات قد تضع الاقتصاد الأمريكي تحت ضغوط مالية متزايدة، خاصة مع ارتفاع مستويات العجز؛ مما يثير تساؤلات حول قدرة البلاد على الحفاظ على استقرارها الاقتصادي في المستقبل.

لم تقتصر سياسات ترامب الضريبية على الشركات فحسب، بل شملت الأفراد أيضاً. ففي إطار الإصلاح الضريبي لعام 2017، تم تخفيض معدلات الضرائب على مختلف شرائح الدخل، في خطوة وُصفت بأنها دافع قوي للاقتصاد الأمريكي. كان الهدف واضحاً: زيادة الدخل المتاح للأسر؛ مما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. ولكن السؤال الذي بقي يطرح نفسه هو: هل تحقق هذه التخفيضات النتائج المأمولة، أم أنها كانت مجرد وعود لم تترجم إلى واقع ملموس⁷؟

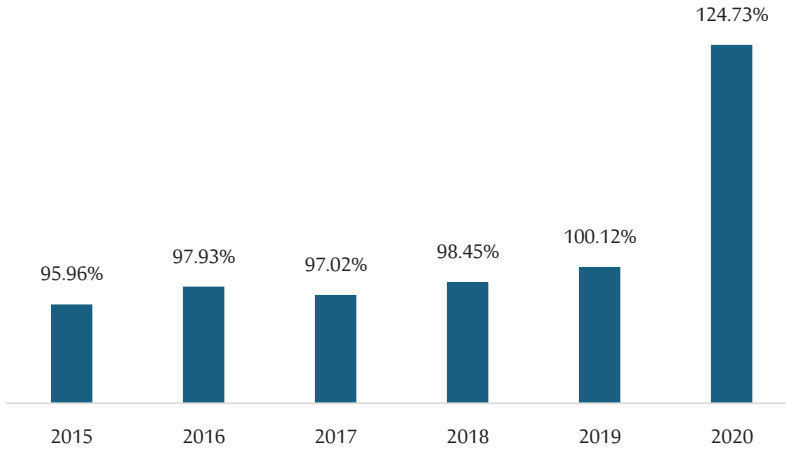
في خطوة طموحة ضمن إصلاحاته الضريبية، سعى ترامب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد عبر تقليص الضرائب على شرائح الدخل المختلفة. الفكرة كانت بسيطة: المزيد من المال في جيوب الناس؛ مما سيحفز الإنفاق والنمو الاقتصادي. لكن سرعان ما ظهرت تساؤلات؛ حيث إن هذه التخفيضات كانت محدودة

الوقت، تنتهي في 2025، بينما كانت تخفيضات الشركات دائمة، وفي حين كان الأفراد ينتظرون نتائج ملموسة من هذه التغييرات، كانت استراتيجية ترامب الاقتصادية تمتد إلى مجالات أخرى، أبرزها سياسة "أمريكا أولاً" في التجارة. فقد أعاد التفاوض على اتفاقيات تجارية مع دول مثل كندا والمكسيك، وفي خطوة جريئة انسحب من اتفاقية باريس للمناخ، التي اعتبرها عبئاً على الاقتصاد الأمريكي. ورغم الجدل الذي أثارته هذه السياسات، كان الهدف الرئيسي من ورائها واضحاً: تحسين أوضاع العمال الأمريكيين، زيادة الوظائف، وتعزيز التصنيع المحلي، ليضع الاقتصاد الأمريكي في مقدمة الساحة العالمية.

على الرغم من الجدل الكبير حول سياسات ترامب الاقتصادية، فإن لها تأثيراً إيجابياً في الأجل القصير على الاقتصاد الأمريكي. فقد شهدت بعض القطاعات زيادات ملحوظة في الأرباح والاستثمارات، كما أظهرت الأرقام الاقتصادية أن النمو في عام 2018 فاق التوقعات، مع تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. كان الهدف من هذه السياسات هو خلق وظائف جديدة من خلال تعزيز الاستثمار الداخلي. ورغم هذه النجاحات المؤقتة، فإن تأثيرها في معدل البطالة لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية، فلم تُترجم التخفيضات الضريبية بشكل مباشر إلى خلق وظائف جديدة في القطاعات التي كانت في أمس الحاجة إليها. والأكثر من ذلك، أن هذه السياسات أدت إلى توزيع غير عادل للثروات؛ حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين والناشطين الاجتماعيين أن الفائدة الكبرى كانت موجهة نحو الشركات الكبرى والأفراد ذوي الدخل المرتفع، مما أثار انتقادات واسعة حول عدالة هذه السياسات في تحقيق فائدة شاملة للمجتمع⁸؛ مما عمق التفاوتات الاقتصادية، كانت تأثيرات هذه السياسات على الفئات الأقل دخلاً أقل وضوحاً. ففي حين استفادت الشركات الكبرى والأفراد ذوو الدخل المرتفع بشكل ملموس من التخفيضات الضريبية، كانت الفوائد التي حصل عليها الفقراء والمتوسطون أكثر غموضاً. لم تترجم هذه السياسات بشكل فعال إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية؛ مما فاقم مشاعر عدم المساواة وزاد من التوترات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي⁹.

رغم الطموحات الكبيرة التي رافقت سياسات ترامب الاقتصادية، فإنها أسفرت عن نتائج غير متوقعة على صعيد الدين العام والعجز في الولايات المتحدة؛ حيث شهدت هذه المؤشرات ارتفاعاً ملحوظاً أثار موجة من الانتقادات الحادة. ورغم أن الهدف كان تحفيز النمو الاقتصادي عبر خفض الضرائب، فقد تسببت هذه السياسات في زيادة العجز الفيدرالي والديون العامة بشكل غير مسبوق. كان من المتوقع أن تسهم التخفيضات الضريبية في زيادة الإيرادات على المدى الطويل، لكن الواقع كان مخالفاً؛ حيث لم تُترجم هذه التخفيضات إلى إيرادات إضافية كما كان مأمولاً. بل على العكس، أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة؛ مما دفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية والدفاع، وهو ما ضاعف الضغوط على الميزانية الفيدرالية، ووصل بالدين العام إلى مستويات قياسية.

الشكل 1- تطور دين الحكومة المركزية الأمريكية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



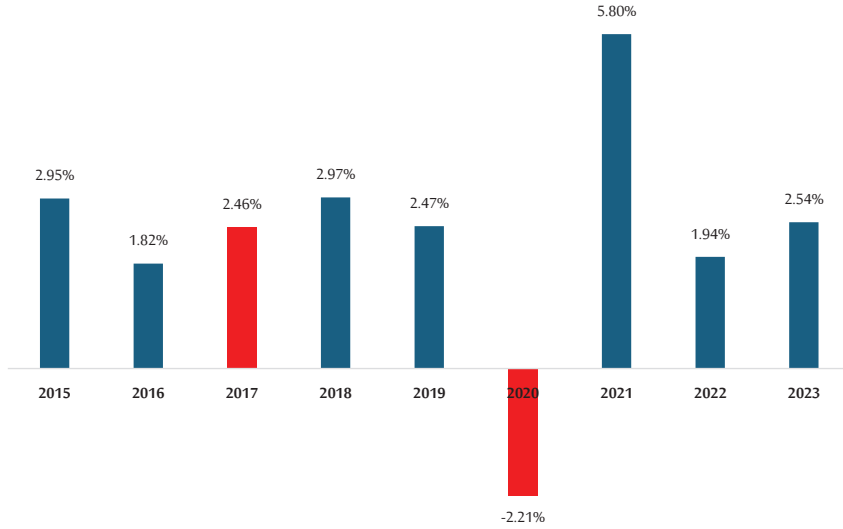
المصدر - بيانات البنك الدولي.

تزامنت السياسات الضريبية التي تبناها ترامب مع استراتيجيته الحمائية التي حملت شعار "أمريكا أولاً"؛ حيث لم تقتصر على التخفيضات الضريبية فقط، بل شملت أيضاً فرض رسوم جمركية على واردات من

دول مثل الصين. الهدف كان تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة، في محاولة لدعم الصناعات الأمريكية وإعادة الوظائف إلى الداخل. ورغم النوايا الطموحة وراء هذه السياسات، فإن تبعاتها الاقتصادية أثارت جدلاً واسعاً؛ حيث طرح العديد من الخبراء تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الإجراءات في تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد المحلي والحفاظ على العلاقات التجارية العالمية، خاصة في ظل المخاوف من أن تؤدي هذه السياسات إلى تصعيد الحروب التجارية وتأثيرات سلبية في الأسواق العالمية¹⁰، على الرغم من أن سياسات ترامب كانت تهدف إلى تقليص العجز التجاري وتعزيز الإنتاج المحلي، فإن فرض الرسوم الجمركية على واردات من دول مثل الصين أسفر عن توترات اقتصادية حادة مع بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين. هذه الإجراءات لم تؤثر في الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل أشعلت ردود فعل قوية من تلك الدول، مما أدى إلى تصعيد الحروب التجارية وفتح الباب لردود انتقامية. وقد شكلت هذه السياسات اختباراً صعباً بين التحدي المتمثل في حماية الاقتصاد الوطني وبين المخاطر التي نشأت من تأزم العلاقات التجارية العالمية؛ مما جعل من الصعب التوازن بين تحقيق الأهداف المحلية والتعامل مع العواقب الدولية لهذه الاستراتيجيات.

كان لتلك السياسات الاقتصادية تأثير كبير في انتعاش الاقتصاد الأمريكي؛ حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فبينما كان معدل النمو في العام 2016 حوالى 1.82% ارتفع معدل النمو في العام 2017 إلى حوالى 2.46% بفضل تنفيذ الحكومة الأمريكية للعديد من السياسات التي سبق الإشارة إليها¹¹، واستمر الاقتصاد في النمو في العام 2018 ليصل إلى معدل 2.97% وتباطأ النمو في العام 2019 وظل عند معدلات مستقرة عند مستوى 2.47% نتيجة لتزايد المخاوف من الحروب التجارية والركود المحتمل في الاقتصادات العالمية.

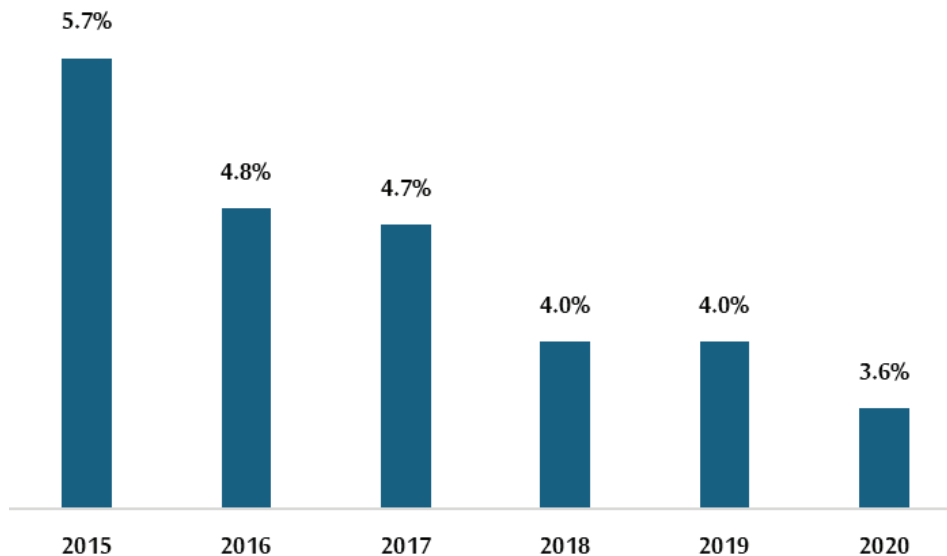
الشكل 2- نمو الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية



المصدر- بيانات البنك الدولي.

شهد سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضًا ملحوظًا في معدل البطالة بين 2016 و2019، ففي بداية فترة ترامب كان معدل البطالة 4.8%، بينما انخفض تدريجيًا ليصل إلى 4% في عام 2019، ثم إلى أدنى نقطة منذ 50 عامًا في نهاية عام 2019 عند مستوى 3.6%¹². كان هذا التحسن مدفوعًا بنمو قوي في القطاعات غير الزراعية مثل الخدمات والصناعة، أما عن حركة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم خلال الفترة من 2016 وحتى 2019 فقد تأثرت بشكل سلبي للغاية بسبب السياسات الحمائية التي تبنتها إدارة ترامب، حيث تم فرض تعريفات جمركية على مجموعة واسعة من السلع الصينية في عام 2018 وهو ما أثر سلبًا في النمو الاقتصادي في 2019؛ حيث شهد الاقتصاد تراجعًا في الصادرات وزيادة في التوترات التجارية.

الشكل 3- معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الولاية الأولى لترامب

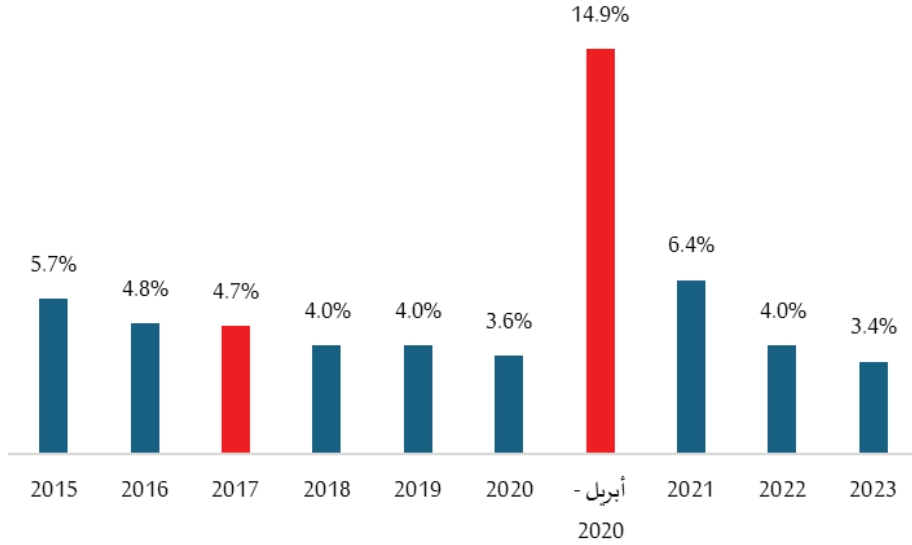


المصدر- بيانات البنك الدولي.

2. انتشار جائحة كورونا عام 2020:

في عام 2020، واجهت الولايات المتحدة تحديات غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19، التي أسفرت عن اضطرابات عميقة في الأنشطة الاقتصادية. فقد عانى الاقتصاد من فقدان واسع النطاق للوظائف، وإغلاق العديد من الشركات، وانخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي. انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.4% في ذلك العام، وهو أكبر انخفاض سنوي منذ عام 1946، مما شكل صدمة اقتصادية هزّت أسواق العمل والقطاعات الحيوية في البلاد¹³، أدى الركود الناتج عن الجائحة إلى اضطرابات هائلة في كل من الإنفاق الاستهلاكي وإنفاق الأعمال. فقد أجبرت تدابير التباعد الاجتماعي، وأوامر البقاء في المنازل، والإغلاقات الشاملة الشركات، وخاصة تلك العاملة في قطاعات الخدمات مثل الضيافة والتجزئة، على تقليص حجمها وإغلاق أبوابها بالكامل. ومع تغيير سلوك الأنشطة الاقتصادية، وتزايد حالة عدم اليقين بشأن الفيروس وتأثيراته في الصحة العامة، شهدت الأسواق انكماشًا حادًا في النشاط الاقتصادي؛ مما ترك آثارًا عميقة في كافة القطاعات.

الشكل 4- تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية



لتخفيف التداعيات الاقتصادية، نفذت الحكومة الأمريكية تدابير مالية ونقدية ضخمة. قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة إلى ما يقارب الصفر وشارك في برامج شراء الأصول واسعة النطاق لدعم النظام المالي¹⁴، من جانب آخر، مرر الكونغرس قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي (CARES)، وهو حزمة تحفيزية بقيمة 2.2 تريليون دولار شملت مساعدات مالية مباشرة للأفراد، وقروضًا للشركات، وزيادة في إعانات البطالة¹⁵، وتقدر مخصصات الولايات المتحدة الأمريكية لدعم اقتصادها عبر مجموعة من الحزم المختلفة بحوالي 27% من ناتجها المحلي الإجمالي¹⁶، وعلى الرغم من هذه الجهود، ارتفع معدل البطالة إلى ذروته عند 14.9% في أبريل 2020، قبل أن يبدأ في الانخفاض تدريجيًا مع إعادة فتح الشركات وتكيفها مع ظروف التشغيل الجديدة¹⁷.

على الجانب الآخر من العالم، كان لجائحة كورونا تأثيرات كبيرة في الاقتصادات العالمية؛ حيث سجلت معظم الدول انكماشًا اقتصاديًا كبيرًا خلال عام 2020، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي بنسبة 3.5%، حيث تأثرت الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء بسبب الإغلاق العام وتعطل

سلاسل التوريد، باستثناء الصين التي سجلت نموًا إيجابيًا محدودًا بسبب سياساتها الاستباقية وتصديرها الكبير للأجهزة الطبية والوقائية خلال الأزمة، وتسببت تلك الإغلاقات المؤقتة للشركات في توقف الأنشطة الاقتصادية وفقدان الملايين من الوظائف، وارتفاع معدلات الفقر بشكل خاص في الدول النامية. وفقًا للبنك الدولي، انخفضت دخول الطبقات الدنيا بشدة؛ مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع¹⁹، ولمجابهة تلك التحديات اقترت العديد من الدول حزم دعم اقتصادي ضخمة لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات المتقدمة خصصت حزم دعم بلغت حوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، بينما اقتصرت هذه النسبة على حوالي 6% فقط في الاقتصادات الناشئة²⁰. ركزت الحزم في الدول المتقدمة على تعزيز نظم الصحة العامة وتقديم إعانات للشركات والأسر، مع زيادة كبيرة في عجز الموازنات وارتفاع مستويات الدين العام. في المقابل، اضطرت العديد من الدول الناشئة إلى الاعتماد بشكل أساسي على برامج القروض وضمانات الائتمان، نظرًا لمحدودية إمكانياتها المالية²¹؛ مما أدى إلى زيادات حادة في عجز الميزانية وارتفاع مستويات الدين العام. كان هذا ملحوظًا بشكل خاص في الدول المتقدمة التي قدمت دعمًا ماليًا يوازي ضعف ما قدمته الاقتصادات الناشئة.

الجدول 1 - معدل النمو الاقتصادي لبعض الدول حول العالم خلال عام كورونا

الدولة	معدل النمو الاقتصادي (2020)	المصدر
الولايات المتحدة	-3.40%	World Bank (2021)
الصين	2.30%	IMF (2021)
ألمانيا	-4.60%	OECD (2021)
الهند	-7.30%	World Bank (2021)
البرازيل	-3.90%	IMF (2021)
اليابان	-4.70%	OECD (2021)
مصر	3.60%	World Bank (2021)

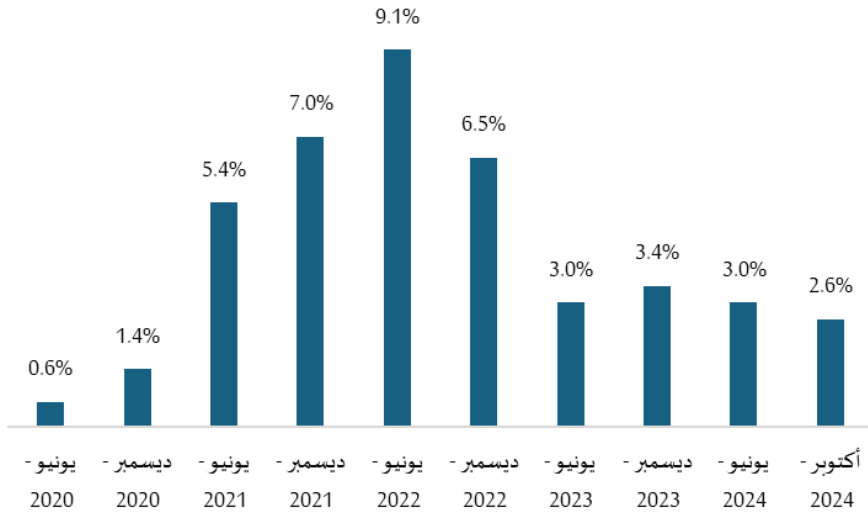
كان تأثير الجائحة في مختلف قطاعات الاقتصاد غير متساوٍ. فقد شهدت قطاعات مثل التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية نموًا كبيرًا؛ حيث تحول المستهلكون بشكل متزايد إلى التسوق عبر الإنترنت، والعمل عن بُعد، والخدمات الرقمية²²، وفي المقابل، شهدت صناعات مثل السياحة والطيران والترفيه انكماشًا ضخمًا بسبب القيود المفروضة على السفر والتجمعات الاجتماعية. بالإضافة إلى الأزمة الصحية، واجهت الولايات المتحدة أيضًا اضطرابات اجتماعية وسياسية؛ مما زاد من تعقيد جهود استقرار الاقتصاد. ورغم هذه التحديات، أثار صمود الاقتصاد الأمريكي وتطوير اللقاحات بسرعة في أواخر عام 2020 أملاً في تعافٍ محتمل في السنوات القادمة.

وخلال فترة التعافي من الجائحة، عانت الولايات المتحدة من تحديات كبيرة لكن أيضًا فترة ديناميكية في السنوات التي تلت عام 2020، وذلك في مرحلة التعافي التدريجي من الصدمات الاقتصادية الأولية لجائحة COVID-19. بعد الانكماش الكبير في عام 2020، شهدت الولايات المتحدة انتعاشًا في عام 2021، مدفوعًا بالتحفيز المالي الضخم، والتطعيمات على نطاق واسع، وإعادة فتح الأعمال التجارية. ومع ذلك، كان التعافي غير متكافئ؛ حيث حققت قطاعات مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية أداءً قويًا، بينما كانت القطاعات الأخرى، مثل السفر والضيافة والترفيه، تكافح للعودة إلى مستويات النشاط التي كانت عليها قبل الجائحة²³، تم ضخ أكثر من 1.9 تريليون دولار في الاقتصاد من خلال تطبيق قانون خطة الإنقاذ الأمريكي في عام 2021؛ مما ساعد على تحفيز الطلب الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي²⁴، هذا أدى إلى توسع اقتصادي قوي؛ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 5.7% في عام 2021، وهو أحد أعلى معدلات النمو في العقود الأخيرة.

ومع ذلك، كان هذا الانتعاش مصحوبًا بتحديات كبيرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم واضطرابات سلاسل الإمداد. بحلول منتصف عام 2021، بدأت ضغوط التضخم في الظهور بسبب زيادة الطلب ومشاكل على جانب العرض. وفي رد فعل لذلك، بدأ الاحتياطي الفيدرالي في تغيير سياسته النقدية نحو التشديد من خلال رفع أسعار الفائدة في عام 2022، بهدف كبح التضخم الذي وصل إلى أعلى

مستوى له في 40 عامًا بحلول صيف 2022²⁵، نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية التي ضربت الاقتصاد العالمي في فبراير 2022، والتي ترتب عليها ارتفاعات كبيرة في أسعار الغذاء والمعادن والطاقة عالميًا؛ الأمر الذي تسبب في ضغوط تضخمية مرتفعة أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي؛ حيث أدى ارتفاع الدولار الأمريكي إلى زيادة تكلفة الواردات للعديد من الدول؛ مما تسبب في انتشار التضخم حول العالم. كما أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة كان لها آثار كبيرة على مناطق أخرى، خاصة في الاتحاد الأوروبي، وشرق آسيا، والشرق الأوسط.

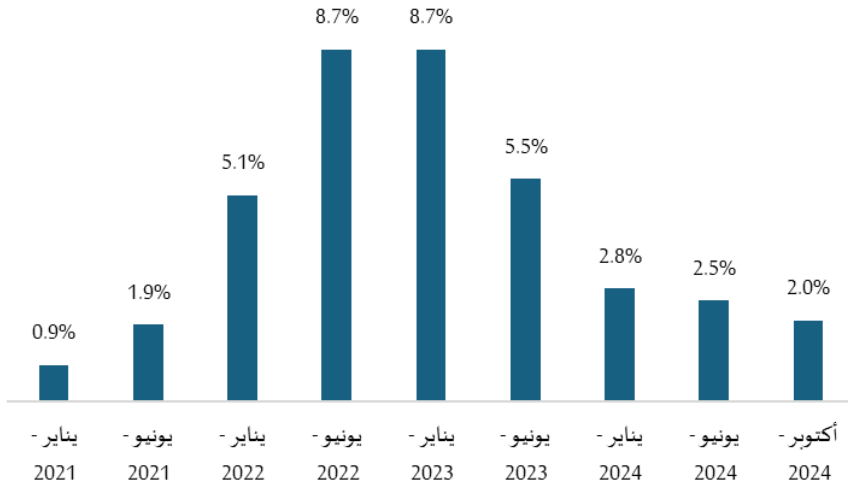
الشكل 5- تطور معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية



وفي الاتحاد الأوروبي، كان للانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وضغوط التضخم تأثيرات مختلطة، وأسهم تعزيز الدولار الأمريكي، جنبًا إلى جنب مع رفع أسعار الفائدة، في زيادة ضغوط التضخم في منطقة اليورو، التي كانت تواجه بالفعل صعوبات في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة التي فاقمتها الغزو الروسي لأوكرانيا في أوائل عام 2022²⁶، أدى تشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي إلى جعل البنك المركزي الأوروبي يفكر في اتخاذ تدابير مماثلة لمكافحة التضخم، لكن التحديات في تنسيق هذه السياسات داخل منطقة اليورو، جنبًا إلى جنب مع عدم

الاستقرار الجيوسياسي، خلقت بيئة صعبة للاقتصادات الأوروبية. بينما أدى تعافي الاقتصاد الأمريكي إلى بعض الآثار التجارية الإيجابية، فإن تأثير التضخم الناجم عن السياسات الأمريكية أضاف إلى أزمة تكلفة المعيشة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل 6- تطور التضخم في الإتحاد الاوربي خلال السنوات الأربع الأخيرة



وفي شرق آسيا، وخاصة في الصين، كانت للسياسات الاقتصادية الأمريكية تأثيرات كبيرة، تباطأ اقتصاد الصين، الذي كان ينمو بوتيرة استثنائية لعقود، بشكل كبير بعد الجائحة، جزئياً بسبب سياسة "صفر كوفيد" الصارمة التي تبنتها الحكومة والاضطرابات في التجارة العالمية. أسهمت ضغوط التضخم في الولايات المتحدة ورفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في تعزيز قوة الدولار الأمريكي؛ مما زاد من تكلفة الاقتراض والتجارة الدولية بالنسبة للصين. بالإضافة إلى ذلك، أدى التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، بما في ذلك الرسوم الجمركية واضطرابات سلاسل الإمداد، إلى تعقيد تعافي الصين²⁷، كما جعل تحول السياسة النقدية الأمريكية من الدولار أكثر جاذبية للمستثمرين العالميين؛ مما أدى إلى تدفقات رأسمالية من الأسواق الناشئة، بما في ذلك الصين، حيث سعى المستثمرون للحصول على عوائد أعلى في الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للشرق الأوسط، فقد تأثرت أيضًا بسياسات الولايات المتحدة الاقتصادية في فترة ما بعد الجائحة. استفادت دول مثل السعودية والإمارات، التي تعد من كبار منتجي النفط، من ارتفاع أسعار النفط، وهو ما أسهم في انتعاش اقتصاداتهم. ومع ذلك، فإن تعزيز الدولار الأمريكي، الذي ارتبط بزيادة أسعار الفائدة الأمريكية، تسبب في بعض التقلبات في أسواق العملات، خاصة بالنسبة للدول التي ترتبط عملاتها بالدولار. علاوة على ذلك، أدى تركيز الولايات المتحدة على استقرارها الاقتصادي الداخلي وتحول أولوياتها في السياسة الخارجية إلى قلق بشأن مستقبل العلاقات الأمريكية-الشرق أوسطية، خاصة فيما يتعلق بتدفقات التجارة والاستثمار²⁸، كما أثرت التغييرات في سياسة الولايات المتحدة، مثل تقليص وجودها العسكري في المنطقة وتحولات في سياستها الطاقوية، على المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط.

3. اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022:

كان للحرب بين روسيا وأوكرانيا، التي بدأت في فبراير 2022، تأثيرات عميقة وواسعة في الاقتصاد العالمي، خاصة في مجالات أسعار السلع الأساسية، وأسواق الطاقة، وأسعار المعادن. كانت عواقب الحرب فورية؛ حيث انتشرت عبر العديد من القطاعات وأثرت في السياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. من نقص الطاقة في أوروبا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، أبرزت الحرب الترابط بين الأسواق العالمية وهشاشة سلاسل الإمداد. دفعت هذه الصدمات الاقتصادية إلى تغييرات كبيرة في السياسات المالية والنقدية، خاصة في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والأسواق الناشئة، أحد التأثيرات المباشرة للحرب بين روسيا وأوكرانيا كان على سوق الطاقة العالمي. تعد روسيا من الموردين الرئيسيين للغاز الطبيعي والنفط إلى أوروبا، وأدى غزوها لأوكرانيا إلى تقليص حاد في صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا. أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في أسعار الطاقة على مستوى العالم، وخاصة الغاز الطبيعي والنفط. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بأكثر من 400% في الأشهر التي تلت الغزو، في حين شهدت أسعار النفط زيادات مماثلة؛ حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008، كما كان لتقلبات

أسعار الطاقة تأثيرات متتالية في السلع الأخرى؛ حيث إن ارتفاع أسعار الطاقة يزيد من تكاليف الإنتاج والنقل للسلع عبر الصناعات.

استجاب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى بفرض عقوبات على صادرات الطاقة الروسية؛ مما أدى إلى تضييق الإمدادات العالمية للطاقة. ردًا على هذه الضغوط، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة، والاستثمار في بنية تحتية للغاز الطبيعي المسال، واستخدام الاحتياطات. كما أن تعطيل سلاسل الإمداد في قطاع الطاقة أدى إلى ضغوط تضخمية، حيث تسربت تكاليف الطاقة المرتفعة إلى سلسلة الإمداد العالمية بأكملها؛ مما أدى إلى زيادة أسعار كل شيء من الطعام إلى السلع المصنعة²⁹، بالإضافة إلى الطاقة، أثرت الحرب بشكل كبير في أسواق المعادن العالمية. تعد روسيا من كبار منتجي المعادن الرئيسية مثل البلاديوم، والألمنيوم، والنيكل. أدى الصراع إلى تعطيل هذه سلاسل الإمداد؛ مما تسبب في زيادة أسعار المعادن. على سبيل المثال، بلغ سعر النيكل أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث تجاوز 100,000 دولار للطن في مارس 2022 بسبب المخاوف من نقص الإمدادات³⁰. كان لهذا الارتفاع في أسعار المعادن آثار واسعة على الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم، خاصة في قطاعات السيارات والإلكترونيات؛ حيث تعتبر هذه المعادن أساسية.

المبحث الثاني - انعكاسات الأزمات التشابكية على الاقتصاد العالمي:

أسهمت الأحداث العالمية المتتالية والأزمات التشابكية سألقة الذكر في خلق العديد من التداعيات الاقتصادية التي يُمكن استعراضها على النحو الآتي:

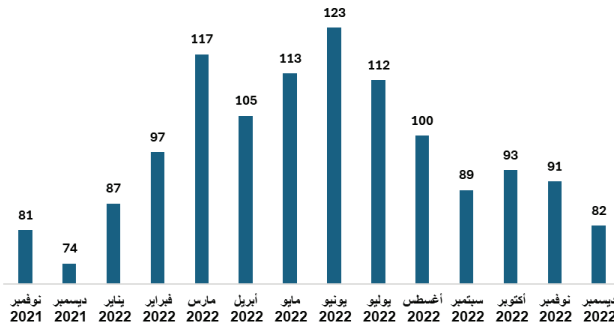
1. موجة تضخمية حادة:

أثرت حرب روسيا وأوكرانيا التي اندلعت في فبراير 2022 بشكل كبير في المؤشرات الاقتصادية العالمية. تتنوع تأثيرات الحرب لتشمل أسعار الطاقة، والتضخم، وسلاسل الإمداد العالمية، وديناميكيات التجارة، والأسواق المالية، كان من أبرز الآثار المباشرة

لحرب روسيا وأوكرانيا الارتفاع الحاد في معدلات التضخم على مستوى العالم؛ حيث تسببت الحرب في تعطل إمدادات السلع الأساسية، وخاصة الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، والقمح، والمعادن، التي تعتبر أساسية في التجارة العالمية، وفقاً لصندوق النقد الدولي (2023)³¹، ارتفع معدل التضخم العالمي بعد الحرب، ووصل إلى مستويات لم تُرَمَ منذ السبعينيات. في الاقتصادات المتقدمة، ارتفع التضخم نتيجة صدمة أسعار الطاقة، بينما واجهت الاقتصادات النامية تحديات إضافية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود؛ مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي، وكان الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من روسيا، من بين أكثر المناطق تأثراً بالتضخم؛ حيث ارتفعت أسعار الغاز بشكل حاد وزادت تكاليف التدفئة والنقل بشكل كبير³²، وبالمثل، وصل التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له في أربعة عقود في عام 2022، حيث بلغ مؤشر الأسعار للمستهلك 9.1% في يونيو 2022³³.

أما عن أسعار الطاقة فقد شهدت تقلبات غير مسبوقة نتيجة للحرب، فقد كانت روسيا باعتبارها أحد الموردين الرئيسيين للنفط والغاز الطبيعي في العالم، تلعب دوراً محورياً في أسواق الطاقة، وتسبب تعطيل هذه الإمدادات نتيجة للعقوبات والتقليص في الصادرات في ارتفاع حاد في الأسعار³⁴؛ حيث ارتفع سعر النفط الخام من نوع برنت إلى أكثر من 120 دولاراً للبرميل في الأشهر الأولى من الصراع³⁵، مسجلاً أعلى مستوى له منذ 13 عاماً. وبالمثل، شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفاعاً حاداً؛ حيث ارتفع سعر العقود المستقبلية للغاز الهولندي TTF أكثر من 500% في ذروة الأزمة³⁶.

الشكل 7- متوسط سعر خام برنت خلال عام 2022 (الأسعار بالبرميل)

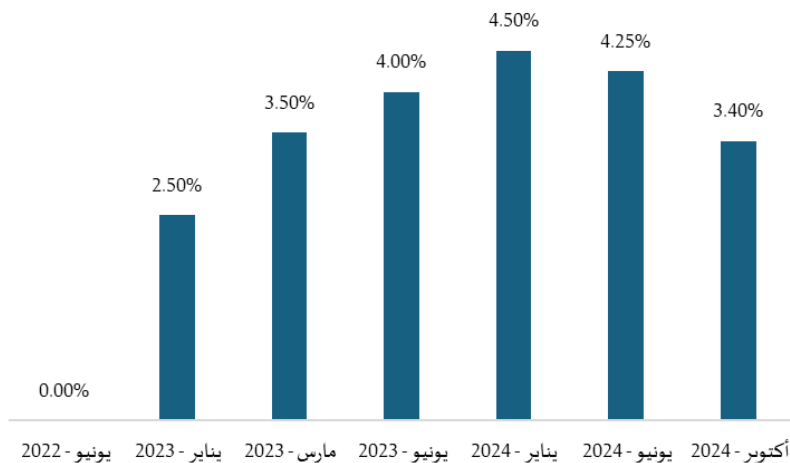


كما أدت الحرب إلى تغييرات كبيرة في سوق السلع الأساسية. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار القمح بشكل حاد؛ حيث تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر المصدرين، وتسبب تعطل الإنتاج والشحن في زيادة الأسعار، حيث إن الدولتين يصدران 28.5% من القمح في العالم قبل اندلاع الحرب، أدت الأعمال العسكرية إلى تعطيل الإنتاج في أوكرانيا وتقليص مساحات الأراضي المزروعة بنسبة 32% للقمح في عام 2023 مقارنة بعام 2021. كما تأثرت صادرات الحبوب بشدة بعد إغلاق موانئ البحر الأسود التي كانت مسؤولة عن شحن 90% من صادرات الحبوب الأوكرانية، وعلى الرغم من أن أوكرانيا استطاعت استئناف بعض الصادرات عبر "ممر الحبوب" الذي تم التفاوض عليه برعاية الأمم المتحدة في يوليو 2022؛ مما ساعد على شحن نحو 33 مليون طن متري خلال عام واحد؛ مما أسهم في تخفيف الأسعار الدولية، ولكن بعد انتهاء هذا الاتفاق في يوليو 2023، تراجعت الصادرات مجددًا؛ مما زاد الضغط على الأسواق العالمية وأسعار الغذاء، من جهة أخرى شهدت الأسواق قيودًا على صادرات الحبوب في أكثر من 20 دولة في 2022، استجابة لتفاقم الأزمة وللحفاظ على الإمدادات المحلية؛ مما أدى إلى تضخم أسعار القمح إلى أكثر من 440 دولارًا للطن المتري في ذروة الأزمة خلال مارس 2022، بزيادة تقارب 50% عن مستوياتها قبل الحرب.

2. سياسة نقدية تشددية:

أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والضغوط التضخمية اللاحقة إلى تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. في أوروبا، واجه البنك المركزي الأوروبي (ECB) التحدي المزدوج المتمثل في ارتفاع التضخم وركود النمو الاقتصادي، وهو ظاهرة تعرف بـ "الركود التضخمي". استجاب البنك المركزي الأوروبي من خلال تشديد السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة، وهو أول زيادة من نوعها منذ أكثر من عقد. على الرغم من أن هذه الخطوة كانت ضرورية لكبح التضخم، فإنها عرضت لخطر تباطؤ النمو الاقتصادي العديد من الدول الأوروبية التي كانت تكافح بالفعل مع التداعيات الاقتصادية من الحرب³⁷.

الشكل 8- تطور أسعار الفائدة في الاتحاد الأوروبي



كما تأثرت الولايات المتحدة بارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. اضطر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي كان يتعامل بالفعل مع التضخم بعد الجائحة، إلى اتخاذ نهج أكثر عدوانية في السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة عدة مرات في 2022 و2023. في حين كانت هذه الزيادات تهدف إلى كبح التضخم، فإنها عرضت الاقتصاد الأمريكي للخطر وأدت إلى احتمال حدوث ركود³⁸. استجابة لارتفاع تكاليف الوقود، أفرجت إدارة بايدن عن احتياطات النفط الاستراتيجية لتخفيف الضغوط المحلية على الأسعار، بينما دفعت في الوقت نفسه للتحويل إلى مصادر الطاقة المتجددة كجزء من أجندتها الأوسع المتعلقة بالمناخ.

في الأسواق الناشئة، فاقمت الحرب من الهشاشة الاقتصادية الموجودة سابقاً. استفادت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، في البداية من ارتفاع أسعار النفط، حيث زادت الإيرادات النفطية من اقتصاداتها. ومع ذلك، فإن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة بسبب تعطل الإمدادات أدت إلى ارتفاع التضخم؛ مما وضع ضغوطاً على القوة الشرائية للمستهلكين واستقرارهم الاجتماعي³⁹، للتعامل مع هذه الضغوط،

قامت بعض الدول بتنفيذ إعانات أو تحويلات نقدية مباشرة لمساعدة سكانها على التكيف مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

في شرق آسيا، وخاصة في الصين، كان للحرب تأثير مختلط. بينما تأثرت واردات الطاقة في الصين بالصراع، إلا أن إنتاج الطاقة المحلي المخزون بشكل قوي ساعد في التخفيف من بعض الآثار المباشرة. ومع ذلك، أضافت اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة في أشباه الموصلات والسلع الحيوية الأخرى، ضغوطًا على قطاع التصنيع في الصين. نتيجة لذلك، قامت الصين بتعديل سياساتها الاقتصادية للتركيز بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي والاستثمار في البنية التحتية لتعويض النمو البطيء في الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، واجهت الصين ضغوطًا متزايدة من العقوبات الغربية، خاصة في القطاعات التكنولوجية؛ مما أثار في استراتيجياتها الاقتصادية في المستقبل⁴⁰.

3. تعطل سلاسل الإمداد والتوريد:

تسببت الحرب بين روسيا وأوكرانيا في تعطيلات واسعة في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في قطاع الزراعة. تعتبر روسيا وأوكرانيا من المنتجين الرئيسيين للقمح والذرة وزيت عباد الشمس، وأدى النزاع إلى تقليص قدرتها على تصدير هذه السلع. أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية بشكل كبير على مستوى العالم؛ مما أسهم في ارتفاع التضخم، خاصة في البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على واردات السلع الأساسية الغذائية⁴¹. أدى الارتفاع في أسعار الغذاء، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، إلى دفع معدلات التضخم إلى مستويات لم تشهدها العديد من دول العالم منذ عقود، تسببت هذه الزيادات في الأسعار وتعطيلات سلاسل الإمداد في دفع البنوك المركزية إلى اعتماد سياسات نقدية أكثر تشددًا. كانت الزيادات في أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وغيرها من البنوك المركزية تعكس الحاجة الملحة لمعالجة التضخم. ومع ذلك، فإن هذه السياسات كانت تهدد أيضًا بتباطؤ النمو الاقتصادي؛ مما خلق معادلة صعبة للمسؤولين عن صنع السياسات⁴².

كما أدت العقوبات المفروضة على روسيا، جنبًا إلى جنب مع تعطل طرق النقل، إلى حدوث اختناقات كبيرة، لا سيما في صناعات السيارات والإلكترونيات، وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي (2023)⁴³، كانت لهذه الاضطرابات آثار طويلة الأمد على تكاليف التصنيع، والتي بدورها أسهمت في زيادة الأسعار للمستهلكين، علاوة على ذلك، كثف النزاع من نقص أشباه الموصلات الذي كان بالفعل يمثل مشكلة كبيرة بسبب جائحة COVID-19. فقد كانت سلسلة إمداد أشباه الموصلات مرتبطة بشكل وثيق مع كل من الاقتصادين الروسي والأوكراني، حيث يتم استخراج المواد الخام الأساسية مثل غاز النيون المستخدم في إنتاج أشباه الموصلات من هاتين المنطقتين⁴⁴. ونتيجة لذلك، تسببت الحرب في تأخير إضافي في الإنتاج والشحن؛ مما أثر في قطاعات من الإلكترونيات الاستهلاكية إلى صناعة السيارات.

4. التجارة والأسواق المالية:

تأثرت أيضًا تدفقات التجارة العالمية بحرب روسيا وأوكرانيا؛ حيث أصبحت العقوبات المفروضة على روسيا وإعادة تشكيل طرق التجارة العالمية أكثر وضوحًا. تشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى انكماش نمو التجارة العالمية بسبب هذه الاضطرابات⁴⁵، حيث إن عزل روسيا عن الأنظمة المالية الدولية كان له آثار عميقة في اقتصادها وسلاسل الإمداد العالمية. فرضت دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية الأخرى عقوبات على الشركات والبنوك والأفراد الروس، تسببت تلك العقوبات في تقلص واردات روسيا بشكل كبير؛ حيث انخفضت إلى أقل من نصف مستوياتها في سيناريو "عدم الحرب" خلال الفترة من مارس إلى أغسطس 2022. وقد لوحظ أن صادرات الدول التي فرضت العقوبات انخفضت بنسبة 55% مقارنة بالمستويات المتوقعة، مع انخفاض حاد في صناعات السيارات والإلكترونيات بحوالي 60%؛ مما أثر بشكل كبير في الاقتصاد الروسي واعتماده على هذه المنتجات عالية التقنية. بالمقابل، استمرت بعض الدول غير الخاضعة للعقوبات، مثل تركيا، في تعزيز صادراتها إلى روسيا خلال الفترة نفسها بنسبة تصل إلى 80% مقارنة بالسيناريو المعتاد⁴⁶، أما على الصعيد العالمي، فقد أثرت العقوبات وقيود النقل

بشكل مباشر في سلاسل الإمداد. توقفت العديد من الشركات عن شحن البضائع إلى روسيا بسبب المخاوف من انتهاك العقوبات أو التعرض لمخاطر أمنية. كما أدى إغلاق المجال الجوي الروسي إلى تعطيل النقل الجوي وارتفاع تكاليف الشحن، بينما أسهمت القيود على صادرات المعادن والموارد مثل الغاز الطبيعي والأسمدة في زيادة التضخم العالمي؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الزراعية بشكل كبير.⁴⁷

الجدول 2- التبادل التجاري لروسيا مع العالم الخارجي

الشريك التجاري	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	الفترة
الصين - ألمانيا - هولندا	293	491	يونيو 2021 - 2022
الصين	267	432	يونيو 2022 - 2023
الصين	250	417	يونيو 2023 - 2024

Source- World Bank and the Observatory of Economic Complexity.

تلك العقوبات تسببت في انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الروسي في عام 2022، انكمش الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 1.2% بسبب العقوبات، وتراجع صادرات النفط والغاز، واضطرابات في سلاسل الإمداد. ورغم تحقيق نمو بنسبة 3.6% في عام 2023، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى حوالي 1% بحلول عامي 2025 و2026، مما يعكس تحديات هيكلية مثل نقص العمالة، التدهور الديمغرافي، والقيود على استيراد التكنولوجيا⁴⁸، وقد أدت العقوبات إلى تقييد وصول روسيا إلى الأنظمة المالية الدولية والتكنولوجيا؛ مما أدى إلى انخفاض حجم الواردات بنسبة 5.5% على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024. وبينما أسهمت الأسواق التصديرية الرئيسية، مثل الصين والهند، في تخفيف الأثر، فإن التخفيضات في أسعار النفط الروسي من نوع "يورالس" أثرت سلبًا في العائدات. كما أن هذا الانكماش الاقتصادي أثار اضطرابات في الأسواق العالمية عبر زيادة تقلبات أسعار الطاقة وتعطيل تدفقات السلع الأساسية⁴⁹، إضافة إلى ذلك، زادت العقوبات من تفاقم مشاكل الإنتاج المحلي؛ حيث حدت معدلات التضخم المرتفعة وأسعار الفائدة (19% حتى أواخر 2024) من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. ويبرز هذا الضغط الاقتصادي الترابط العميق بين

الأسواق العالمية؛ حيث يؤدي أي تغيير في اقتصاد رئيسي إلى تداعيات واسعة على سلاسل الإمداد وموازين التجارة حول العالم⁵⁰، من جانب آخر شهدت الأسواق المالية تقلبات كبيرة في أعقاب الحرب؛ حيث هوت أسواق الأسهم العالمية في البداية، حيث شهدت بورصة روسيا أكبر انهيار في تاريخها في فبراير 2022. وزاد الحذرين المستثمرين؛ مما أدى إلى تدفقات رأس المال من الأسواق الناشئة وزيادة الإقبال على الأصول الآمنة مثل الذهب والسندات الأمريكية⁵¹.

5. اضطراب سوق العمل:

أثرت الحرب أيضًا في أسواق العمل العالمية؛ حيث سببت نقصًا في العمالة في بعض القطاعات بسبب النزاع، لا سيما في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة⁵²؛ حيث أثرت الحرب في أسواق العمل العالمية بشكل كبير، حيث تسببت في حدوث نقص في العمالة في بعض القطاعات الحيوية نتيجة النزاع المستمر، على وجه الخصوص، كانت قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة من أكثر القطاعات تأثرًا بهذه التداعيات، فوفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2022، أدى النزاع في أوكرانيا إلى تعطيل سلاسل الإمدادات العالمية؛ مما جعل من الصعب تلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة في هذه القطاعات الحيوية، خاصة في روسيا وأوكرانيا. علاوة على ذلك، تم تسجيل انخفاض في أعداد العمالة في العديد من الصناعات بسبب النزوح الجماعي للأفراد والتغيرات في الطلب على السلع والخدمات في الأسواق العالمية⁵³، وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات من منظمة العمل الدولية أن العديد من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات من المواد الخام مثل الغاز والنفط والغذاء قد شهدت أيضًا تراجعًا في القوى العاملة المتاحة في هذه القطاعات. على سبيل المثال، في قطاع الطاقة، تم تسجيل انخفاض بنسبة 15% في العمالة المتخصصة في الحقول النفطية نتيجة العقوبات التي فرضت على روسيا؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتفاقم أزمة العمالة في هذا القطاع⁵⁴.

من جانب آخر، أدت تدفقات اللاجئين من أوكرانيا إلى إعادة توزيع القوى العاملة في أوروبا؛ حيث شهدت دول مثل بولندا زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين؛

مما أدى إلى تغييرات في توافر العمالة في أسواق العمل المحلية. وفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فقد استقبلت بولندا أكثر من 3.5 ملايين لاجئ أوكراني في عام 2022؛ مما أدى إلى تحول في تركيبة القوى العاملة وارتفاع الطلب على قطاعات معينة مثل البناء والصحة. ورغم أن هذه التدفقات قد قدمت قوة عاملة إضافية في بعض القطاعات، فإن العواقب على سوق العمل كانت معقدة؛ حيث أدت إلى تزايد الضغط على نظام الرعاية الاجتماعية والتعليم، بالإضافة إلى تغييرات في معدلات البطالة في بعض المناطق⁵⁵، علاوة على ذلك، حذرت منظمة العمل الدولية من العواقب طويلة الأمد على أسواق العمل العالمية، خاصة في المناطق المتأثرة مباشرة بالحرب. ففي تقريرها لعام 2023، أشارت المنظمة إلى أن الحرب تسببت في زيادة ملحوظة في معدلات البطالة في أوروبا الشرقية؛ حيث وصلت معدلات البطالة في بعض الدول مثل أوكرانيا إلى حوالي 35% في عام 2023، وهو ما يعكس التأثيرات العميقة للنزاع على سوق العمل. كما أكدت المنظمة أن العمال الشباب وذوي المهارات المنخفضة كانوا الأكثر تضرراً من هذه الأزمة؛ مما أدى إلى تقليص الفرص الاقتصادية في المناطق المتضررة من الحرب، مع احتمال استمرار هذه التأثيرات في المستقبل القريب⁵⁶.

6. تفاقم أزمة الديون العالمية:

أدى الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى تفاقم مشكلة الديون العالمية؛ حيث كانت تأثيرات الحرب في الاقتصاد العالمي كبيرة بما في ذلك تعميق أزمة الديون السيادية في العديد من البلدان. لقد تسببت الضغوط التضخمية، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة الإنفاق الحكومي على مساعدات الإغاثة، في زيادة مستويات الديون على نطاق واسع. حيث وصل إجمالي الديون العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ الدين العام العالمي 92.5 تريليون دولار في عام 2022؛ مما يعكس زيادة بنسبة 9% مقارنة بعام 2021. وشهدت العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية زيادات كبيرة في الديون السيادية، مما يثير القلق بشأن قدرتها على سداد هذه الالتزامات في المستقبل⁵⁷.

في الاقتصادات المتقدمة، أدت الحرب إلى زيادة الإنفاق الحكومي على دعم القطاعين الصحي والاجتماعي، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات في الدفاع والطاقة البديلة. في أوروبا، على سبيل المثال، شهدت الحكومات الأوروبية زيادة في الإنفاق من أجل دعم الأسر والشركات المتضررة من ارتفاع أسعار الطاقة. مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى زيادة عجزها المالي، وبالتالي رفع مستويات ديونها. وفقاً لصندوق النقد الدولي (2023)⁵⁸، تراجعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو من 96.5% في عام 2021 إلى 101.3% في عام 2023.

أما بالنسبة للاقتصادات النامية، فقد شهدت زيادة كبيرة في الدين الخارجي نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، فضلاً عن تقلبات الأسواق المالية. حيث ارتفع الدين الخارجي للعديد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 10-15% بعد بدء الحرب؛ مما دفع هذه البلدان إلى مواجهة تحديات كبيرة في تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁵⁹، وتعرضت العديد من الدول النامية لضغوط شديدة بسبب ارتفاع تكاليف التمويل؛ حيث ارتفعت أسعار الفائدة العالمية في ظل سياسة التشديد النقدي التي اتبعتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار الفائدة على السندات السيادية في الأسواق الناشئة بشكل حاد؛ مما جعل من الصعب على هذه الدول إدارة ديونها، وتسبب في انخفاض قيمة عملاتها؛ مما أثرب دوره في قدرتها على سداد ديونها بالعملة الأجنبية⁶⁰.

تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يستمر الوضع في التأثير في معدلات الدين على المدى القصير والمتوسط. ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الأزمات الاقتصادية التي تلت الحرب ستستدعي اتخاذ إجراءات هيكلية جذرية للحد من مستويات الديون، مثل الإصلاحات الضريبية، وتخفيضات الإنفاق الحكومي، وإعادة هيكلة الديون في بعض الحالات. كما يُتوقع أن يستمر ارتفاع الدين العام في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية في السنوات القادمة، رغم التوقعات بانتعاش اقتصادي تدريجي⁶¹، وفي هذا السياق، يتزايد الضغط على المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتقديم دعم إضافي للدول

المثقلة بالديون، سواء من خلال إعادة هيكلة الديون أو برامج التمويل الطارئ. علاوة على ذلك، تزايدت الدعوات من بعض البلدان لتعديل آليات التمويل العالمية بهدف تحسين الوصول إلى القروض منخفضة الفائدة أو تحويل بعض الديون إلى استثمارات في مشاريع التنمية المستدامة.

قد تشهد السنوات القادمة ظهور حلول مبتكرة لمعالجة أزمة الديون العالمية؛ حيث بدأت بعض الدول في استكشاف طرق جديدة مثل "السندات الخضراء" و"السندات المستدامة" كآليات لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. وفقًا للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2023، تم إصدار أكثر من 600 مليار دولار من السندات الخضراء في العام الماضي؛ مما يعكس زيادة ملحوظة بنسبة 15% مقارنة بالعام 2022. هذه السندات تُستخدم لتمويل مشاريع تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية وتعزيز الاستدامة، وهي تعد أداة فعالة لجذب الاستثمارات في القطاعات البيئية المستدامة دون زيادة أعباء الديون. كما أظهرت دراسة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن السندات المستدامة قد تساعد في تحسين العوائد على الاستثمار وتقليل أخطار التمويل على المدى الطويل⁶²، وفي هذا السياق، سيكون دعم أسواق المال العالمية والإصلاحات المؤسسية في مجال التمويل الدولي أمرًا حاسمًا للتعامل مع الأعباء المالية المتزايدة. وفقًا لصندوق النقد الدولي، يجب على الدول تبني إصلاحات في نظمها المالية الدولية لزيادة الشفافية وتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية. في عام 2024، أشار الصندوق إلى أن البلدان التي اتبعت إصلاحات مؤسسية في أسواقها المالية قد شهدت انخفاضًا في معدلات الديون السيادية بنسبة تصل إلى 5% مقارنة بالسنوات السابقة؛ مما يعكس فاعلية هذه الإصلاحات في تقليل الضغوط المالية والتكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية⁶³.

لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب روسيا وأوكرانيا التحديات المستمرة التي يواجهها الاقتصاد العالمي في مجال إدارة الديون. وفقًا للتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2023، ارتفعت مستويات الديون العالمية إلى نحو 305 تريليونات دولار؛ مما يمثل حوالي 350% من الناتج المحلي الإجمالي

العالمي. هذه الزيادة الكبيرة في مستويات الديون قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في العديد من الدول، خاصة في الاقتصادات النامية التي تواجه تحديات في تمويل مشاريعها التنموية. كما أشار البنك الدولي إلى أن حوالي 60% من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد تجاوزت حدود القدرة على تحمل الديون؛ مما يعكس حاجة ملحة لسياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى تحسين استدامة الديون⁶⁴، وعلى الرغم من وجود جهود دولية لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة، فإن ارتفاع مستويات الديون في جميع أنحاء العالم يشير إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية جديدة ومستدامة لمواجهة هذه الأزمات. في تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في 2024، تم الإشارة إلى أن 40% من الدول النامية تواجه أخطارًا متزايدة من عدم القدرة على سداد ديونها في المستقبل القريب. سيكون للمستقبل القريب آثار كبيرة في كيفية تمويل الحكومات لاحتياجاتها التنموية، وسيطلب ذلك تعاونًا أكبر من قبل الدول، سواء من خلال تخفيف الديون أو تطوير أسواق مالية مستدامة، لتقليل الأعباء المالية على الاقتصادات الضعيفة⁶⁵.

الخاتمة:

أسفرت جميع الأحداث سالفة الذكر عن إحداث تغييرات عميقة في بنية النظام الاقتصادي العالمي نظرًا لإسهام ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتصادد وتيرة فرض العقوبات الدولية وتسليح الدولار الأمريكي في تعزيز اتجاه القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة واتجاه الدول وخاصة النامية للانكفاء على ذاتها وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة لها، كما سعت الاقتصادات النامية إلى استغلال التحولات الاقتصادية لصالحها من خلال تدويل عملاتها مع الابتعاد عن الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة على الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتسوية التبادل التجاري بالعملات المحلية، إلى جانب إطلاق نظام مالي واقتصادي ومؤسسات بديلة عن نظام بريتون وودز الذي ترعاه الولايات المتحدة.

المصادر:

1. هوائية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار الرئيس ونائب الرئيس. في هذا النظام، لا يتم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل المواطنين، بل من خلال هيئة تسمى المجمع الانتخابي (Electoral College)، والتي تتكون من 538 عضوًا يتم اختيارهم من قبل الولايات الأمريكية، كل ولاية تحصل على عدد من الأصوات في المجمع الانتخابي يساوي عدد ممثليها في الكونغرس (أي عدد أعضاء مجلس الشيوخ + عدد أعضاء مجلس النواب). وبناءً عليه، يتم تحديد الفائز في الانتخابات بناءً على من يحصل على أغلبية الأصوات في المجمع الانتخابي، أي 270 من أصل 538 صوتًا، على الرغم من أن الناخبين في كل ولاية يصوتون بشكل مباشر للمرشح الرئاسي، إلا أن التصويت الفعلي يُترجم إلى أصوات المجمع الانتخابي. وبالتالي، في بعض الحالات، قد يفوز مرشح بالرئاسة دون أن يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية، كما حدث في انتخابات 2016، حيث فاز دونالد ترامب بالرئاسة رغم أنه حصل على أقل من 50% من إجمالي الأصوات الشعبية.
2. Federal Reserve Economic Data (FRED). 2016. Market Performance on November 9, 2016. Accessed December 6, 2024. <https://fred.stlouisfed.org>.
3. Krugman, Paul. "The Dangerous Reality of Trump's Trade Policies." The New York Times, 2016
4. Shah, Neeraj. "Fiscal Policy and the Trump Administration." Harvard Business Review, 2017.
5. U.S. Congress. Tax Cuts and Jobs Act of 2017: Public Law 115-97. Washington, D.C.: U.S. Government Publishing Office, 2017.
6. Gale, William G., and Aaron Krupkin. "Effects of the Tax Cuts and Jobs Act: A Preliminary Analysis." Brookings Institution, 2018.
7. Congressional Budget Office. The Budget and Economic Outlook: 2018 to 2028. Washington, D.C.: Congressional Budget Office, 2018.
8. Tax Policy Center. Distributional Analysis of the Tax Cuts and Jobs Act. Washington, D.C.: Urban Institute & Brookings Institution, 2017.
9. Tankersley, Jim. "Trump Signs \$1.5 Trillion Tax Overhaul into Law." The New York Times, December 22, 2017.
10. Internal Revenue Service (IRS). "Tax Cuts and Jobs Act Overview." Accessed [Date]. <https://www.irs.gov/newsroom/tax-cuts-and-jobs-act-overview>.
11. Federal Reserve Bank of St. Louis. Gross Domestic Product (GDP). FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis. Accessed [12/2/2024]. <https://fred.stlouisfed.org/series/GDP>.
12. World Bank. 2024. "United States GDP in Current US\$." Accessed [12/2/2024]. <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/StartYear/2016/EndYear/2020/Indicator/NY-GDP-MKTP-CD>.
13. U.S. Bureau of Economic Analysis. 2021. "Gross Domestic Product, 4th Quarter and Year 2020 (Second Estimate)." U.S. Bureau of Economic Analysis. Accessed [12/2/2024]. <https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product>.
14. Federal Reserve. 2020. "Monetary Policy Report." Federal Reserve. Accessed [12/2/2024]. <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy.htm>.
15. U.S. Department of the Treasury. 2020. "The CARES Act: What You Need to Know." U.S. Department of the Treasury. Accessed [12/2/2024]. <https://home.treasury.gov/policy-issues/cares>.
16. World Economic Forum. 2021. Fiscal Policies to Support Emerging and Developing Economies During COVID-19. Accessed December 6, 2024. <https://www.weforum.org>.
17. U.S. Bureau of Labor Statistics. 2020. "The Employment Situation – April 2020." U.S. Bureau of Labor Statistics. Accessed [12/2/2024]. https://www.bls.gov/news.release/archives/empisit_05082020.htm.
18. RAND Corporation. 2022. The Consequences of COVID-19 on the Global Economic Balance. Accessed December 6, 2024.
19. World Bank. 2021. The Global Economic Outlook. Accessed December 6, 2024. <https://www.brookings.edu>.
20. International Monetary Fund. 2021. Fiscal Policies to Support EMDEs During COVID-19. Accessed December 6, 2024. <https://www.imf.org/COVID19policytracker>.

21. World Economic Forum. 2021. Fiscal Policies to Support Emerging and Developing Economies During COVID-19. Accessed December 6, 2024. <https://www.weforum.org>.
22. McKinsey & Company. 2020. "The COVID-19 Recovery Will Be Digital." McKinsey & Company. Accessed [12/2/2024]. <https://www.mckinsey.com/business-functions/mckinsey-digital/our-insights/the-covid-19-recovery-will-be-digital>.
23. U.S. Bureau of Economic Analysis. 2022. "Gross Domestic Product, 4th Quarter and Year 2021 (Second Estimate)." U.S. Bureau of Economic Analysis. Accessed [12/2/2024]. <https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product>.
24. U.S. Department of the Treasury. 2021. "The American Rescue Plan." U.S. Department of the Treasury. Accessed [12/2/2024]. <https://home.treasury.gov/policy-issues/coronavirus/assistance-for-america>.
25. Federal Reserve. 2022. "Federal Reserve Issues FOMC Statement." Federal Reserve. Accessed [12/2/2024]. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20220727a.htm>.
26. European Central Bank. 2022. "Monetary Policy Decisions and Economic Developments." European Central Bank. Accessed [12/2/2024]. <https://www.ecb.europa.eu/press/pressconf/2022/html/ecb.is220902~34016ff27a.en.html>.
27. World Bank. 2023. "China's Economic Outlook." World Bank. Accessed [12/2/2024]. <https://www.worldbank.org/en/country/china>.
28. International Monetary Fund. 2022. "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia." IMF. Accessed [12/2/2024]. <https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2022/10/25/regional-economic-outlook>.
29. OECD. The Impact of the Russia-Ukraine War on Global Inflation and Growth. Paris: OECD, 2022. <https://www.oecd.org/economic-outlook/>.
30. London Metal Exchange. Nickel Prices and Market Trends. London: London Metal Exchange, 2022. <https://www.lme.com/en-GB/Metals/Non-ferrous/Nickel>.
31. International Monetary Fund. World Economic Outlook: A Rocky Road Ahead. Washington, DC: IMF Publication Services, 2023. www.imf.org.
32. European Central Bank. "Euro Area Inflation After the Ukraine War." ECB Economic Bulletin 7, no. 3 (2023): 12–19.
33. U.S. Bureau of Labor Statistics. Consumer Price Index Summary - June 2022. Washington, DC: U.S. Department of Labor, 2022. www.bls.gov.
34. World Bank. Commodities Price Surge Following the Ukraine Conflict. Washington, DC: World Bank, 2023. www.worldbank.org.
35. IndexMundi. 2022. Crude Oil (Petroleum); Dated Brent - Monthly Price. Accessed December 6, 2024. <https://www.indexmundi.com>.
36. European Central Bank. "Euro Area Inflation After the Ukraine War." ECB Economic Bulletin 7, no. 3 (2023): 12–19.
37. European Central Bank. Monetary Policy Decisions. Frankfurt: European Central Bank, 2022. <https://www.ecb.europa.eu/press/pressconf/2022/html/ecb.is220902~34016ff27a.ar.html>.
38. Federal Reserve. Federal Reserve Issues FOMC Statement. Washington, DC: Federal Reserve, 2022. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20220727a.htm>.
39. International Monetary Fund. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Washington, DC: International Monetary Fund, 2022. <https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA>.
40. World Bank. The Economic Impact of the Russia-Ukraine War on East Asia. Washington, DC: World Bank, 2022. <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022>.
41. United Nations Food and Agriculture Organization. The Impact of the Russia-Ukraine Conflict on Food Prices. Rome: FAO, 2022. <https://www.fao.org/3/cb9116en/cb9116en.pdf>.
42. OECD. The Impact of the Russia-Ukraine War on Global Inflation and Growth. Paris: OECD, 2022. <https://www.oecd.org/economic-outlook/>.
43. World Economic Forum. Supply Chain Disruptions in the Wake of the Russia-Ukraine War. Geneva: World Economic Forum, 2023. www.weforum.org.

44. Boeing, A. Impact of the Ukraine Conflict on Global Semiconductor Production. Boeing Insights, 2022. www.boeing.com.
45. World Trade Organization. The Effects of the Russia-Ukraine Conflict on Global Trade Flows. Geneva: World Trade Organization, 2023. www.wto.org.
46. Borin, Alberto, Giordano Mion, and Michele Ponticelli. The Impact of the War on Russian Imports: A Counterfactual Analysis. CEPR, 2022.
47. Congressional Research Service. Russia's 2022 War Against Ukraine: Global Economic Effects. 2022.
48. EconPol Europe. Monitoring the Impact of Sanctions on the Russian Economy. 2024. <https://www.econpol.eu>.
49. BOFIT. Economic Growth to Decrease Significantly in Coming Years. 2024. <https://www.bofit.fi>.
50. EconPol Europe. Monitoring the Impact of Sanctions on the Russian Economy. 2024. <https://www.econpol.eu>.
51. International Finance Corporation. "The Impact of Geopolitical Events on Global Financial Markets." IFC Quarterly Review 56, no. 2 (2023): 34–40.
52. International Monetary Fund. World Economic Outlook: A Rocky Road Ahead. Washington, DC: IMF Publication Services, 2023. www.imf.org.
53. The World Bank. (2022). Russia's 2022 war against Ukraine: Global economic effects. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
54. International Labour Organization. (2023). Impact of the war on global labor markets. Retrieved from <https://www.ilo.org>
55. UNHCR. (2022). Ukraine refugee situation: Regional overview. Retrieved from <https://www.unhcr.org>
56. International Labour Organization. (2023). the impact of the war on labor markets in Eastern Europe. Retrieved from <https://www.ilo.org>
57. البنك الدولي. الديون العالمية في عصر الأزمات. واشنطن: البنك الدولي، 2023. www.worldbank.org.
58. صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: طريق صخري في الأفق. واشنطن: خدمات نشر صندوق النقد الدولي، 2023. www.imf.org.
59. البنك الدولي. الديون العالمية في عصر الأزمات.
60. البنك الدولي. الديون العالمية في عصر الأزمات. واشنطن: البنك الدولي، 2023. www.worldbank.org.
61. صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: طريق صخري في الأفق. واشنطن: خدمات نشر صندوق النقد الدولي، 2023. www.imf.org.
62. World Bank. (2023). Global green bond issuance report. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
63. International Monetary Fund. (2024). International financial reforms and their impact on sovereign debt. Retrieved from <https://www.imf.org>
64. International Monetary Fund. (2023). Global debt report. Retrieved from <https://www.imf.org>
65. OECD. (2024). Economic challenges and debt sustainability in developing countries. Retrieved from <https://www.oecd.org>

2

ترامبونوميكس: الفكر الاقتصادي لترامب بين النظرية والتطبيق

بسنت جمال *

يشهد الاقتصاد العالمي تطورات متلاحقة ومتسارعة في الآونة الأخيرة دفعته إلى حالة من الضبابية واللايقين، وفي حين يحاول صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم مواجهة تلك التحديات، عاد "دونالد ترامب" إلى الساحة العالمية كرئيس للولايات المتحدة، لتُعد عودته تحولاً جذرياً يحمل في طياته تداعيات عميقة على العديد من النواحي الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية؛ مما قد يعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي، ويزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي؛ حيث يسعى "ترامب" خلال فترة ولايته الثانية إلى إعادة إحياء شعار "أمريكا أولاً" وتبني

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدوات "الترامبية الاقتصادية" التي تعلي المصالح الأمريكية على التعاون والتكامل الاقتصادي العالمي من خلال تقليص الاعتماد على التجارة الدولية لصالح تعزيز الاقتصاد الأمريكي، ودعم الصناعة المحلية وسوق العمل المحلي.

وعليه، يهدف الفصل إلى دراسة الفكر الاقتصادي لـ "ترامب" والذي لا يُعبر عن اتجاه اقتصادي جديد بينما يُعد مجموعة من المبادئ الكامنة في تاريخ الولايات المتحدة والتي تطفو على السطح من حين لآخر، ومن ثمّ، ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول الأول: جذور الأيديولوجية الاقتصادية لـ "ترامب"، ليناقش الثاني: أدوات تطبيق الفكر الترامبي، وأخيراً يحلل الثالث: انعكاسات الترامبية الاقتصادية على الداخل الأمريكي.

المبحث الأول - جذور الأيديولوجيا الاقتصادية لـ "دونالد ترامب":

تزامن ظهور مصطلح "الترامبية الاقتصادية" أو "ترامبونوميكس - Trumponomics" مع فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، إلا أنها لا تُعد أيديولوجية حديثة العهد حيث إنها تمتلك جذورًا عميقة في تاريخ الولايات المتحدة، فهي تشير إلى الأيديولوجية السياسية والأجندة والسياسات الاقتصادية التي تقوم على رفض التعددية ودعم التمييز العرقي والثقافي، وإلغاء القيود التنظيمية، إلى جانب تعزيز بيئة الأعمال وخفض الضرائب، وتطبيق أدوات الحماية التجارية المتمثلة في زيادة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة، والانسحاب من الاتفاقيات العالمية، وزيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي والتمسك بالهوية الوطنية لتحقيق أهداف قصيرة ومتوسطة الأجل تتمثل في تعزيز التصنيع وإحياء القوة الصناعية الأمريكية، ودعم سوق العمل ونمو الوظائف، وزيادة الأجور، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض تكلفة الطاقة، وكذلك أهداف طويلة الأجل تتضمن إعادة توازن الرخاء الأمريكي لصالح الطبقة العاملة، ودعم العرق الأبيض، ومناهضة الهجرة وتعزيز النزعة القومية والانعزالية مع إحياء مبدأ "أمريكا أولاً" من جديد الذي ظهر في عشرينيات القرن العشرين خلال عصر جماعة "كوكلوكس كلان"².

وبرزت "الترامبية" في سياق عالمي يشهد تصاعداً للشعبوية والقومية والفكر اليميني مع انحسار دور العولمة في النظام الدولي، والتي تركزت منافعها لصالح الأثرياء، وزادت من معدلات الدين الوطني، وأسهمت في نزوح الشركات الأمريكية إلى الأسواق المنافسة، والتورط في شراكات واتفاقيات تجارية لا تصب في المصلحة الأمريكية³. ومن هنا يمكن القول إن "الترامبية" تُعد نتيجة تفاعل عدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، تمثلت في تزايد الحركات الشعبوية حول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة؛ حيث جاءت جذورها من واقع اجتماعي وسياسي متأزم يتسم بعدم الثقة في المؤسسات التقليدية وتساعد الاستياء من الطبقة السياسية الحاكمة.

وقد تأثر "ترامب" بالرئيس الأمريكي "ويليام ماكينلي" -الذي تولى الرئاسة خلال الفترة من 1897 إلى 1901- فيما يتعلق بقوانين الحماية ورفع الرسوم الجمركية؛ حيث أصدر "ماكينلي" قانوناً للتعريفات الجمركية يحمل اسمه عام 1890 يستهدف رفع التعريفات الجمركية بنسبة 50% لحماية الصناعات المحلية والعمال من المنافسة الأجنبية مما أسهم في تطور التجمعات الصناعية بوتيرة غير مسبوقة، ورفع أسعار السلع والخدمات، ومما يدل على تأثر "ترامب" بهذا القانون تصريحه في أكتوبر 2024 بأنه من الممكن أن تتحول الولايات المتحدة لقوة صناعية تسيطر على سلاسل الإمداد والتوريد من جديد باستخدام الرسوم الجمركية مستشهداً بقانون التعريفات الذي أصدره "ماكينلي"⁴.

كما ربطت العديد من الدراسات السابقة سياسات ترامب الاقتصادية (ترامبونوميكس) بسياسات رونالد ريغان (ريغانوميكس) القائمة على اقتصاديات جانب العرض من خلال تطبيق أربع ركائز أساسية؛ وهي خفض الإنفاق الحكومي غير العسكري وزيادة نظيره العسكري كونه عماداً رئيسياً للأمن القومي، ومواجهة ارتفاع التضخم عبر اتباع سياسة نقدية متشددة ورفع أسعار الفائدة لتقليل المعروض النقدي، وإلغاء القيود التنظيمية والتخلي عن سياسات الحكومة التدخلية وتأييد نظام السوق الحرة، إلى جانب اتباع سياسة مالية توسعية عبر خفض الضرائب للأفراد والشركات وإصدار قانون ضريبة

الانتعاش الاقتصادي لعام 1981، والذي خفض معدل الضريبة الفعلي على أغنى 1% من المجتمع الأمريكي من 37% عام 1979 إلى 28.8% عام 1990، بينما ارتفع معدل الضريبة على أفقر 10% من المجتمع من 8% إلى 8.5% عام 1990⁵.

وتستند تلك المبادئ على نظرية مفادها أن خفض الضرائب المفروضة على الأثرياء سيؤدي إلى توفير الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاج والاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل؛ مما يعني زيادة الدخل المتاح وتعظيم منفعة الطبقة الوسطى وتحفيز الطلب الكلي؛ مما يدعم النمو الاقتصادي، أي أن المدخرات التي ستولدها الشركات من التخفيضات الضريبية سوف تتسرب إلى الأسفل أو تتدفق إلى الفئات ذات الدخل المنخفض. وتنبثق تلك النظرية من "منحنى لافر" الذي يوضح العلاقة بين معدلات الضرائب والإيرادات الحكومية من خلال تحديد معدل ضريبة توازني يعمل على تعظيم الإيرادات.

ففي حالة ارتفاع معدلات الضرائب فإن ذلك سيؤدي إلى تثبيط النشاط الاقتصادي وانخفاض الإيرادات الضريبية، ولذلك فإن خفض معدلات الضرائب يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويرفع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل⁶. ورغم تشابه سياسات "ريغان" الاقتصادية بسياسات "ترامب" فإن هناك نقطة خلاف رئيسية تتمثل في دفاع الأول عن مبادئ التجارة الحرة وخفض الضرائب على الواردات، وإزالة الحواجز التجارية، وتوقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الحليفة وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لدمج الاقتصاد الأمريكي مع الاقتصادات العالمية، وتوسيع نطاق وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق.

واستكمل الرئيس "جورج بوش الأب" مساعي "ريغان" في تحرير التجارة؛ حيث وقع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وصادق الكونغرس الأمريكي عليها عقب ذلك، واعتمدها الرئيس حينذاك "بيل كلينتون" عام 1993، بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وإزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود الضريبية وفتح الباب أمام الحركة التجارية بين بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة، لتعزيز النمو وتقوية التبادل التجاري بينها؛ مما يؤدي في النهاية لخلق أكبر منطقة استهلاكية تستفيد من إيجابيات وفرص حرية

التجارة، ومساعدة أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة عبر تخفيض التكاليف وتسهيل عمليات البيع والشراء عبر الحدود⁷. ومع ذلك، فقد أسفرت الاتفاقية عن اتساع العجز التجاري، وفقدان الوظائف وركود الأجور بقطاع التصنيع في الولايات المتحدة؛ نظرًا لانتقال العديد من الوظائف من الولايات المتحدة إلى المكسيك؛ حيث تسببت الاتفاقية في خسارة ما يصل إلى 600 ألف وظيفة أمريكية على مدى عقدين من الزمان، كما خسر قطاع السيارات الأمريكي نحو 350 ألف وظيفة منذ عام 1994، في حين ارتفعت فرص العمل في قطاع السيارات المكسيكي من 120 ألف وظيفة إلى 550 ألف وظيفة⁸.

من ناحية أخرى، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001؛ مما أتاح لها الوصول بسهولة إلى السوق الأمريكية بسبب تراجع تكلفة إنتاج السلع الصينية نسبيًا مقارنة بباقي دول العالم، وهو الأمر الذي أثر سلبيًا في قطاع التصنيع وسوق العمل في ظل إغراق السوق الأمريكية بالواردات الصينية زهيدة الثمن؛ حيث يرجع السبب الرئيسي لانخفاض الوظائف في قطاع التصنيع من 17 مليون وظيفة إلى 11 مليون وظيفة خلال الفترة 2000-2010 إلى العجز التجاري المتراكم مع الصين⁹؛ إذ تبلغ قيمة الصادرات نحو 195.5 مليار دولار مقابل واردات تبلغ قيمتها 562.9 مليار دولار بقيمة عجز تسجل نحو 367.4 مليار دولار حتى عام 2022¹⁰.

وترتيبًا على ما سبق، أسهم قانون تعريف "ماكيني"، واتفاقية "نافتا"، وانضمام الصين لمنظمة التجارة الحرة في تشكيل الفكر الحمائي والانعزالي لـ "ترامب"؛ حيث أحدث الاختراق العميق للمنتجات الصينية للسوق الأمريكية فرقًا كبيرًا في الأيديولوجية الترامبية؛ مما دفعه لشن حرب تجارية وتكنولوجية شرسة ضد بكين، ولإعادة التفاوض على بنود اتفاقية "نافتا" مع كندا والمكسيك ليتم التوصل إلى اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا "USMCA" التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو 2020، وتنص على تشديد قواعد المنشأ لصناعة السيارات من خلال تصنيع 75% من أجزاء السيارة في إحدى الدول الثلاث من أجل الاستفادة من إزالة التعريفات الجمركية، وخلق بيئة أكثر عدالة للعمال

الأمريكيين، والاستفادة من المزارعين ومربي الماشية والشركات الزراعية الأمريكية من خلال تحديث وتعزيز تجارة الأغذية والزراعة في أمريكا الشمالية، ودعم اقتصاد القرن الحادي والعشرين من خلال حماية الملكية الفكرية الأمريكية، وضمان فرص التجارة في الخدمات الأمريكية، وعدم إجبار الشركات الأمريكية على تخزين بياناتها على الخوادم الكندية والمكسيكية¹¹.

المبحث الثاني - أدوات تطبيق الفكر الترامبي:

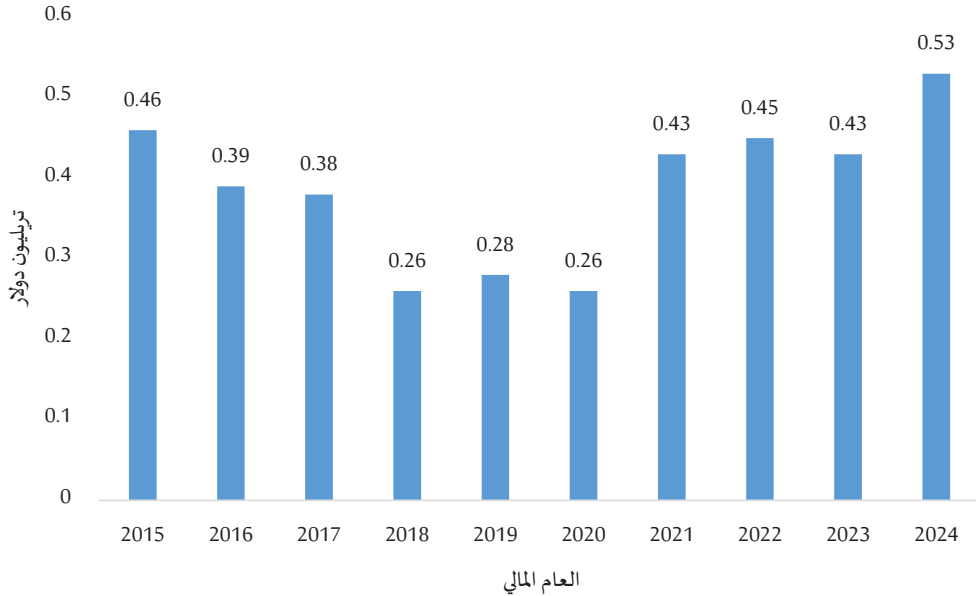
يستخدم "ترامب" عددًا من الأدوات الهادفة لتطبيق مبدأ "أمريكا أولاً" القائم على تعزيز التصنيع المحلي، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز نمو الوظائف وتدعيم ركائز سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة البصمة الأمريكية في سوق الطاقة العالمي، وإعادة التفاوض على بنود الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بما يخدم المصلحة الأمريكية في نهاية المطاف، وهو ما يُمكن استعراضه على النحو الآتي:

1. خفض الضرائب الفيدرالية:

اتسمت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس "دونالد ترامب" باتخاذ قرارات بخفض الضرائب على الشركات الأمريكية بهدف تحفيز الاستثمار وتقليص القيود التنظيمية ودعم نمو أكبر اقتصاد في العالم؛ حيث أقر قانون تخفيضات الضرائب والوظائف (Tax Cuts and Jobs Act) لعام 2017، والذي يُنص على خفض معدل ضريبة الشركات من 35% إلى 21%، ليُعد بذلك أحد أكبر التعديلات على النظام الضريبي الأمريكي في أكثر من ثلاثة عقود؛ مما جعل الولايات المتحدة أكثر جاذبية للشركات العالمية من حيث الضرائب، كما احتفظ القانون بشرائح الدخل السبع، وانخفض معدل الضريبة المفروضة على أعلى شريحة من الدخل من 39.6% إلى 37%، بينما ظلت شريحة 35% دون تغيير، وانخفضت شريحة 33% إلى 32%، وشريحة 28% إلى 24%، وشريحة 25% إلى 22%، وشريحة 15% إلى 12%، وظلت الشريحة الأدنى عند معدل ضريبة يبلغ¹² 10%، إلى جانب ذلك، تم إلغاء أو تعديل عدة بنود تهدف إلى تحفيز الشركات على إعادة استثمار أرباحها داخل البلاد، كما

سمح القانون بخفض الضرائب على الأرباح الخارجية بهدف تشييط الدافع لنقل الشركات لعملياتها إلى الخارج، وفيما يلي استعراض لتأثير القانون على ضرائب الدخل على الشركات:

الشكل 1- ضرائب الدخل على الشركات (تريليون دولار)



Source- Fiscal Data, Federal Revenue Overview.

وعقب فوز "ترامب" بولاية رئاسية ثانية، أعلن عن نيته لتمديد قانون تخفيضات الضرائب والوظائف، المقرر انتهائه عام 2025، ومنع انتهاء صلاحية 3.3 تريليونات دولار من الإعفاءات الضريبية مع إقرار خفض إضافي على ضريبة الشركات المحلية من 21% إلى 15%، وخفض معدلات ضريبة الدخل الهامشية لمعظم فئات الدخل، وإلغاء الضرائب على إعانات الضمان الاجتماعي، وتفعيل استثناءات ضريبية على العقارات، وإلغاء الضرائب على الإكراميات، وإلغاء الضرائب على أجور العمل الإضافي بهدف تبني أكثر أنظمة الضرائب تنافسية في العالم لمنع الشركات الأمريكية من النزوح للخارج وجذب الشركات المصنعة الأجنبية بالانتقال إلى الولايات المتحدة¹³.

2. رفع الرسوم الجمركية:

اتبعت إدارة "ترامب" خلال فترته الرئاسية الأولى سياسات تجارية حمائية قائمة على فرض رسوم جمركية مرتفعة وشن حرب تجارية ضد الصين، وإعادة التفاوض على بنود بعض الاتفاقات التجارية مثل "نافتا"، والانسحاب من اتفاقات أخرى؛ مثل "اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ" التي تزيد من حوافز نقل الإنتاج الصناعي إلى البلدان منخفضة التكلفة. وفي مارس 2018، فرضت الإدارة الأمريكية تعريفات جمركية ذات مستوى مرتفع على واردات الصلب والألومنيوم وصلت إلى نسبة 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألومنيوم بهدف حماية الأمن القومي الأمريكي؛ نظرًا لكون قطاعي الصلب والألومنيوم من الصناعات الحيوية المرتبطة بالدفاع والبنية التحتية. وخلال الفترة من يوليو 2018 حتى أغسطس 2019 فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على أكثر من 550 مليار دولار من المنتجات الصينية.

وقد استمرت الحرب التجارية بين الطرفين حتى توصل كلاهما في يناير 2020 إلى المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري والذي تضمن بنودًا حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وتجارة المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، والخدمات المالية والسياسات الاقتصادية والعملات وآلية فض المنازعات التجارية¹⁴. ومع ذلك، تُعد المرحلة الأولى من الاتفاق غير ناجحة إلى حد كبير حيث لم تفِ الصين إلا بحوالي 60% من كمية التجارة السلعية المتفق عليها، كما أعاقَت جائحة كورونا تدفق التجارة بين الدولتين بسلاسة، كما أنه لم يتم التوصل إلى تفاصيل المرحلة الثانية من الاتفاق.

ومع فوز "ترامب" بولاية رئاسية ثانية فمن المتوقع استكمال محطات الحرب التجارية حيث توعد بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 60% على جميع الواردات الصينية، إلى جانب التخلص التدريجي من جميع الواردات الصينية من السلع الأساسية على مدار أربع سنوات، وسن قانون يمنحه السلطة لمضاهة التعريفات الأجنبية المرتفعة بالتعريفات الأميركية المرتفعة بالقدر نفسه، علاوة على فرض تعريفات جمركية تبلغ 25% على المكسيك وكندا من أجل الضغط

عليها لتقديم تنازلات تتعلق بملف الهجرة، مع فرض تعريفية جمركية تتراوح بين 10% و20% على جميع الواردات، كما يستهدف "ترامب" توسيع ضوابط التصدير على التقنيات الحيوية بما في ذلك الحوسبة المتقدمة وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، وتقنيات الطاقة المتقدمة، والتقنيات ذات التطبيقات العسكرية¹⁵.

إلى جانب ذلك، هدد "ترامب" بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على دول مجموعة بريكس إذا قوّضت الدولار الأمريكي من خلال إطلاق عملة موحدة بديلة أو استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، مع عدم السماح للدول الأعضاء بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بهدف حماية مكانة الدولار كعملة تترع على عرش النظام الاقتصادي العالمي¹⁶، ويأتي ذلك في ضوء مساعي دول بريكس لإعادة رسم ملامح النظام الدولي من خلال محاولة تدويل عملاتها مع الابتعاد عن الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة على الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتسوية التبادل التجاري بالعملات المحلية، إلى جانب توسيع نطاق عضويتها مع تشجيع المزيد من دول الجنوب العالمي للانضمام، وإطلاق نظام مالي واقتصادي ومؤسسات بديلة عن نظام بريتون وودز الذي ترعاه الولايات المتحدة.

وفي هذا الشأن، تُقدر وكالة الإيرادات الداخلية "الضرائب الأمريكية" أن التعريفية الشاملة بنسبة 10% ستسهم في توفير مبلغ تصل قيمته إلى تريليوني دولار، فيما ستخلق التعريفية الشاملة بنسبة 20% إيرادات قدرها 3.3 تريليون دولار خلال الفترة من 2025 إلى 2034، إلا أن تلك الإيرادات الناتجة عن التعريفات الجمركية لن تساعد في تعويض الخسائر الناتجة عن تمديد قانون تخفيضات الضرائب والوظائف؛ حيث ستزيد التعريفات الجمركية بنسبة 10% الضرائب على الأسر الأمريكية بمقدار 1253 دولارًا في المتوسط، بينما سترتفع التعريفات الجمركية بنسبة 20% الضرائب على الأسر الأمريكية بمقدار 2045 دولارًا في المتوسط¹⁷.

ويستهدف "ترامب" بتلك السياسات الحمائية إعادة هيكلة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين عبر تقليل العجز التجاري الذي يميل لصالح عدة دول وتكتلات اقتصادية في المعاملات البينية، كما

يهدف إلى استعادة المصانع التي افتتحت في دول أخرى لاستغلال عوامل الإنتاج الأرخص، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاد المحلي، وحماية الصناعات الأمريكية من الواردات الأجنبية المدعومة بأسعار غير عادلة وتعزيز قدراتها الاقتصادية، وتعطيل نمو اقتصادات منافسي الولايات المتحدة، وعلى رأسهم الصين، وذلك دون أخذ مصالح الشركاء التجاريين في الاعتبار أو أضرار تلك السياسات على خريطة التجارة العالمية، مما يضرب باقتصاد السوق الحر ومبادئ العولمة عرض الحائط¹⁸.

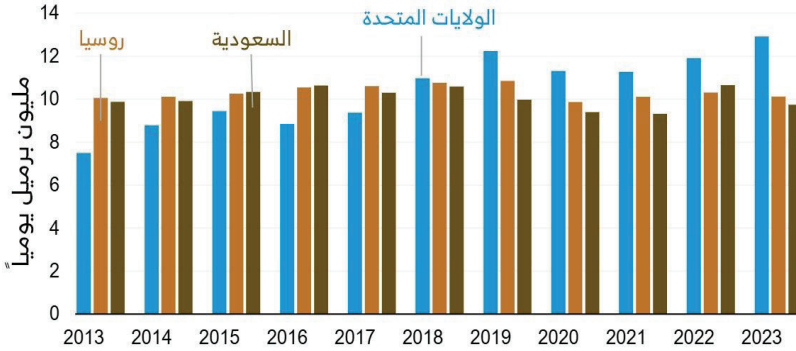
3. إعلاء أمن الطاقة:

سعى "ترامب" خلال فترة رئاسته الأولى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى قوة عظمى عالمية في مجال الطاقة مع إعطاء الأولوية لاستقلال الطاقة والاعتبارات الاقتصادية على الأهداف البيئية؛ حيث ركز على دعم مشروعات البنية التحتية التي تسهم في تطوير صناعة الوقود الأحفوري، كخطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي، كما ألغى العديد من اللوائح البيئية والصحية المعمول بها، وانسحب من اتفاقية باريس للمناخ معتبراً أنها تضع عبئاً غير متناسب على الاقتصاد الأمريكي مقارنةً بالدول النامية، وسهل عمليات استخراج الوقود الأحفوري والنفط لتقليل الاعتماد على واردات الطاقة وتعزيز الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة. إلى جانب ذلك، قرر "ترامب" إصلاح قواعد التصاريح للقضاء على البيروقراطية غير الضرورية وتسريع الموافقة على افتتاح المناجم، وتقليص الوقت اللازم للموافقة على تصاريح الحفر والاستخراج، ومنح أكثر من 20 موافقة جديدة طويلة الأجل لصادرات الغاز الطبيعي المسال إلى دول غير أعضاء في اتفاقية التجارة الحرة، كما تخلى عن حوالي 100 سياسة بيئية، وأضعف القيود المفروضة على انبعاثات الكربون من محطات الطاقة¹⁹.

وأسفرت السياسات سالفة الذكر في تبوء الولايات المتحدة المرتبة الأولى كأكبر منتج للنفط حول العالم منذ عام 2018 وحتى عام 2023؛ حيث بلغ متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي نحو 12.9 مليون برميل يوميًا في عام 2023، محطماً الرقم القياسي الأمريكي والعالمي السابق البالغ 12.3 مليون برميل يوميًا، والذي تم

تسجيله في عام 2019، كما سجل متوسط إنتاج النفط الخام الشهري في الولايات المتحدة أعلى مستوى شهري قياسي ديسمبر 2023 بأكثر من 13.3 مليون برميل يوميًا²⁰، كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 2- إنتاج النفط الخام لأكثر ثلاثة منتجين على مستوى العالم



Source- US Energy Information Administration.

وتمثل عودة "ترامب" للبيت الأبيض عقب أربع سنوات بمثابة تحول حاسم في استراتيجية الطاقة الأمريكية؛ حيث يسعى إلى التخلي جزئيًا عن قانون خفض التضخم الذي أصدره الرئيس "جو بايدن" لتحفيز النمو الأخضر من خلال نظام من الحوافز الضريبية والإعانات المصممة لدعم مشروعات الطاقة النظيفة وتصنيع المركبات الكهربائية، كما يخطط لحظر مشاريع الرياح البحرية بحجة إضرارها بالأمن المائي والبحري، وإعطاء الضوء الأخضر لاستئناف مشروعات استخراج النفط والغاز الطبيعي على نطاق واسع، عطفًا على تشجيع إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وإلغاء قرار حظر إصدار تصاريح جديدة لصادرات الغاز المسال²¹. عطفًا على ذلك، يخطط "ترامب" لإنشاء مجلس وطني للطاقة بهدف الإشراف على مساعيه الرامية لتحقيق هيمنة الولايات المتحدة على قطاع الطاقة، لتتمثل مهمته الأساسية في تقليل الإجراءات الإدارية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص والتركيز على الابتكار بدلًا من اللوائح التنظيمية طويلة المدى غير الضرورية²².

وتعهد "ترامب" بإلغاء مجموعة من القواعد التي فرضتها وكالة حماية البيئة، والتي تهدف إلى تقليل التلوث الناتج عن محطات الطاقة وتشجع على إغلاق وحدات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم؛ حيث يعتقد أن الطلب المتزايد على الطاقة، خاصة مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي والنمو الصناعي، يستدعي بناء المزيد من محطات الطاقة بدلاً من إغلاقها. علاوة على ذلك، فقد أعرب في العديد من المناسبات عن معارضته الشديدة للعديد من مبادرات الطاقة المتجددة، مدعيًا أنه لا يمكن الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كونها مكلفة من الناحية الاقتصادية، ومُعرضة للانقطاعات، ومؤكداً أن تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح باهظة مقابل ضآلة الإنتاج، ولم يكتفِ "ترامب" بهذا الأمر، بل عارض رسمياً إعانات الرئيس "بايدن" للسيارات الكهربائية بحجة إضرارها بصناعة السيارات²³. ومما سبق يُمكن القول إن "ترامب" سيتبنى سياسة طاقوية تقوم على دعم الصناعة النفطية وتشجيع الاستكشاف عن النفط في المناطق البحرية، ودعم صناعة النفط الصخري بتشجيع طريقة الحفر الهيدروليكي، وزيادة فتح الأراضي والمياه الفيديرالية للاستكشاف النفطي.

4. مناهضة الهجرة:

يُعتبر "ترامب" من مناهضي الهجرة؛ حيث أعلن خلال فترة ولايته الأولى سياسة "البقاء في المكسيك"، والتي أجبرت المهاجرين الذين دخلوا الولايات المتحدة عبر الحدود الجنوبية وطلبوا اللجوء على العودة إلى المكسيك في أثناء معالجة قضايا الهجرة الخاصة بهم، ومع بداية فترة ولايته الثانية، يتعهد "ترامب" بتنفيذ سياسات الترحيل الجماعي لترحيل ما يُقدر بنحو 11 مليون شخص يعيشون في الولايات المتحدة بدون وضع قانوني، كما يخطط لإكمال مشروع بناء جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك مع إعادة توجيه التمويل العسكري لبناء أقسام جديدة من الجدار، وتقييد الهجرة القانونية وغير القانونية، وإخضاع المتقدمين للحصول على التأشيرة لفحوصات دقيقة، وزيادة الضغط على البلديات المعروفة باسم "مدن الملاذ" التي ترفض التعاون مع سلطات الهجرة والجمارك في ترحيل الأجانب غير الشرعيين الموجودين تحت ولايتها القضائية،

وانهاء حق المواطنة بالولادة للأطفال المولودين في الولايات المتحدة من المهاجرين غير الشرعيين من خلال اشتراط أن يكون أحد والدين الطفل من المقيمين الدائمين أو المواطنين القانونيين²⁴.

وقد يتمادى "ترامب" إلى حد أبعد من ذلك عبر استدعاء الآلاف من القوات الأمريكية الموجودة في الخارج ونشرها على الحدود مع المكسيك، واستخدام الجيش الأمريكي لتطبيق سياساته المتعلقة بالترحيل الجماعي والمساعدة في القبض على المهاجرين، وذلك من خلال الاستعانة بقانون "الأعداء الأجانب" لعام 1798، وقانون "التمرد" لعام 1807. وتعكس عسكرة سياسة الهجرة توجهات "ترامب" المناهضة للهجرة باعتبارها تهديداً أمنياً لسلامة المجتمع الأمريكي. علاوة على ذلك، يسعى "ترامب" لبناء معسكرات اعتقال جديدة لاحتجاز المهاجرين غير المسجلين الذين ينتظرون الترحيل، وتوسيع نطاق مدهامات أماكن العمل كوسيلة لتحديد المهاجرين غير المسجلين وإلقاء القبض عليهم²⁵. إلى جانب ذلك، يخطط "ترامب" لتعزيز دورية الحدود الأمريكية من خلال توظيف 10 آلاف عميل جديد سيتم منحهم زيادات ومكافآت لإبقائهم في مناصبهم، وهو الأمر الذي يعني توسيع دورية الحدود بنسبة 50%، كما يسعى لإعادة حظر السفر من الدول ذات الأغلبية المسلمة، والدول التي تعاني من تفشي ظاهرة الإرهاب وتنفيذ فحص أيديولوجي قوي لجميع المهاجرين²⁶.

ويزعم المدافعون عن سياسات "ترامب" إزاء قضية الهجرة بأنها ضرورية للحفاظ على الأمن القومي والسيطرة على الهجرة غير الشرعية، فيما يرى المنتقدون أن الجدار الحدودي يمثل تخصيصاً مفضلاً للموارد؛ حيث تستلزم تحديات الهجرة إصلاحات شاملة ووضع حلول جذرية طويلة الأمد لأسباب الهجرة بدلاً من تطبيق التدابير العقابية التي قد تستنزف الموارد المالية للدولة.

5. حماية الصناعة المحلية:

يُعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات للاقتصاد الأمريكي حيث ساهم في عام 2023 وحده بنحو 2.3 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وهو ما يُعادل نحو 10.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي،

كما يعمل بالقطاع نحو 15.6 مليون موظف وهو ما يمثل 9.7% من إجمالي العمالة في البلاد²⁷. وانطلاقاً من محورية القطاع لأكبر اقتصاد في العالم، عمل "ترامب" خلال فترة رئاسته الأولى على تقديم حوافز للتصنيع المحلي عبر خلق بيئة ضريبية وتنظيمية إيجابية عززت من نمو التصنيع، ودعم القيادة الأمريكية في صناعات الفضاء والدفاع، وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة²⁸.

ويستهدف "ترامب" خلال فترة رئاسته الثانية تقديم إعفاءات ضريبية جديدة وإعانات لتعزيز التصنيع المحلي، وتوسيع الائتمان الضريبي للبحث والتطوير وتقديم إعانات مباشرة لبناء مصانع جديدة، والتركيز على دعم القطاعات التي تعتبر حيوية للأمن القومي كأسبابه الموصلات، والأدوية، واستخراج وإنتاج المعادن الأرضية النادرة، كما يسعى إلى معالجة التحديات التي تواجه الصناعة المحلية، والمتمثلة في صعوبة تأمين عدد كافٍ من العمالة المهرة، وارتفاع تكلفة الإنتاج؛ حيث ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 33.4% خلال الفترة بين يوليو 2020 ويوليو 2022، مقارنة بنسبة زيادة تبلغ 27.1% خلال خمسة عشر عامًا (من يونيو 2005 حتى يونيو 2020)²⁹، ويُمكن ربط سياسات دعم التصنيع المحلي بالأيديولوجية الاقتصادية لـ "ترامب" والتي تُعلي المصلحة الأمريكية وتُعطي الأولوية للصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية إعمالاً بمبدأ "أمريكا أولاً".

المبحث الثالث - انعكاسات الترامبية الاقتصادية على الداخل الأمريكي:

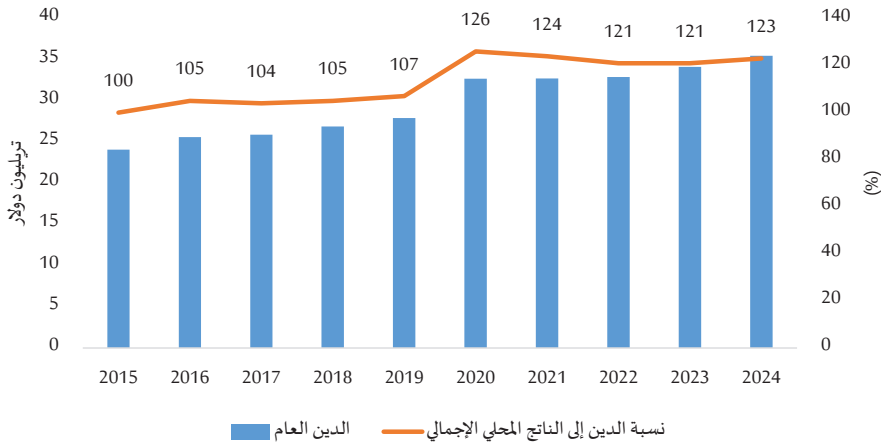
لا يخلو الفكر الترامبي من خلق تداعيات تلقي بظلالها على الداخل الأمريكي؛ حيث إنه من الممكن أن تسفر عن ارتفاع حاد في مستويات الدين العام، وعجز الموازنة الفيدرالية، ومستويات التضخم، وتؤثر سلباً في سوق العمل الأمريكي، وهو ما يُمكن تحليله على النحو الآتي:

1. ارتفاع الدين العام:

يبلغ مستوى الدين الأمريكي حالياً 123% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع زيادته من 100% من الناتج المحلي الإجمالي أوائل العام المالي 2015 إلى

125% بحلول نهاية عام 2035 بناءً على توقعات مكتب الميزانية في الكونجرس؛ أي أن مستويات الديون ستتجاوز السقف المحدد عام 1946 عند 106% في غضون ثلاث سنوات فقط. كما بلغ الدين العام الأمريكي نحو 35.46 تريليون دولار بحلول نهاية العام المالي 2024 مقارنة بنحو 24.08 تريليون دولار خلال العام المالي 2015، بنسبة زيادة تبلغ 47.25%، كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 3- الدين العام الأمريكي (تريليون دولار)



Source- US Treasury Fiscal data.

وفي بداية عام 2023، دخل قادة الكونجرس والبيت الأبيض في خلاف حول صياغة اتفاق لرفع سقف الديون الفدرالية البالغ نحو 31.4 تريليون دولار، ولهذا لجأت الحكومة إلى الكونجرس ليسمح لها برفع سقف الدين، وهكذا بدأت مناورة سياسية اقتصادية بين قطبي السياسة في الولايات المتحدة انتهت في يونيو 2023 بالاتفاق على تعليق العمل بسقف الدين حتى عام 2025. وقوّض هذا الخلاف وقرارات اللحظة الأخيرة الثقة في الإدارة المالية الأمريكية، كما أنه عزز احتمالية تعرض الاقتصاد الأمريكي لمثل هذه الخلافات كل بضعة أعوام؛ مما يزيد من أخطار التخلف عن سداد الديون.

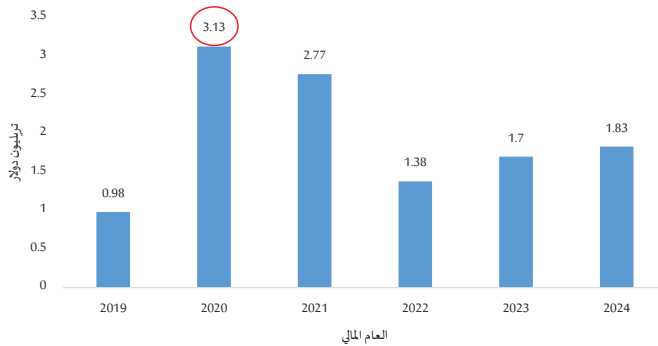
وخلال فترة الولاية الأولى لـ "ترامب"، ارتفع الدين العام بشكل قياسي؛ حيث أضافت إدارته أكثر من 7 تريليونات دولار إلى خزينة الدولة، وجاء هذا التوسع

مدفوعًا بحزمة مساعدات ضخمة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا عام 2020 بلغت قيمتها 900 مليار دولار³⁰. وقد قدرت لجنة الميزانية الفيدرالية أن خطط " ترامب " خلال فترة رئاسته الثانية من شأنها أن تزيد الدين الأمريكي بمقدار 7.5 تريليونات دولار؛ أي ما يصل إلى 142% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يسعى إلى تعديل وتمديد قانون تخفيضات الضرائب والوظائف، وخفض الضرائب على الشركات بشكل أكبر، وزيادة الإنفاق العسكري، وتعزيز أمن الحدود، وتوسيع عمليات الترحيل وإنفاذ قوانين الهجرة، وفرض المزيد من إجراءات الحماية التجارية³¹. فيما وجدت دراسة أخرى أن تمديد قانون تخفيض الضرائب والوظائف لعام 2017 من شأنه أن يزيد الدين الوطني بأكثر من 4 تريليونات دولار على مدى السنوات العشر المقبلة³².

2. زيادة العجز المالي:

ارتفع عجز الميزانية الأمريكية بنسبة 8% أو نحو 138 مليار دولار إلى 1.833 تريليون دولار خلال العام المالي المنتهي في سبتمبر 2024، مع تجاوز الفائدة على الدين الفيدرالي تريليون دولار لأول مرة ونمو الإنفاق على برنامج التقاعد للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والجيش. ويُعد هذا المستوى ثالث أكبر عجز فيدرالي في تاريخ الولايات المتحدة بعد العجز المسجل خلال عام انتشار جائحة كورونا، والذي بلغ 3.13 تريليونات دولار، والعجز المسجل خلال عام التعافي من الجائحة عند 2.77 تريليون دولار، كما يتبين تاليًا:

الشكل 4 - عجز الميزانية الأمريكية (تريليون دولار)



Source- US Treasury Fiscal data.

ومن المرجح أن تزيد رؤية "ترامب" تجاه الضرائب والإنفاق من العجز المالي ليصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المستوى المسجل خلال العام المالي 2024 عند 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي³³؛ حيث ستزيد من العجز الفيدرالي بمقدار 5.8 تريليونات دولار على مدى العقد المقبل، كما سيأتي مقترحه بإلغاء الضرائب على مزايا الضمان الاجتماعي بتكلفة 1.2 تريليون دولار، في حين أن تعهده بخفض ضرائب الشركات بشكل أكبر من شأنه أن يضيف ما يقرب من 6 مليارات دولار³⁴.

ويتعهد "ترامب" بأن خطته الهادفة لفرض رسوم جمركية على الشركاء التجاريين، وخاصة الصين، أن تعوض الزيادة في العجز المالي الناتجة عن خفض الضرائب؛ حيث حققت الرسوم الجمركية المفروضة عام 2019 إيرادات قدرها حوالي 71 مليار دولار، بزيادة حوالي 36 مليار دولار عن العام الأخير في حكم الرئيس "باراك أوباما" في منصبه، إلا أن هذا المبلغ لم يستطع أن يغطي الزيادة في الدين الوطني والعجز الفيدرالي الناتج عن السياسات المالية التوسعية، ولهذا فمن المتوقع أن تمديد قانون خفض الضرائب سيثقل كاهل الموازنة الفيدرالية بشكل لن تستطع الرسوم الجمركية التي سيفرضها "ترامب" على باقي دول العالم أن تعوضه.

3. موجات تضخمية:

من شأن زيادة الإنفاق، وتطبيق سياسة مالية توسعية، واتباع سياسات تجارية حمائية، وترحيل المهاجرين أن يعيد إشعال التضخم الذي يسير حاليًا على المسار الصحيح للعودة إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي السنوي البالغ 2%، وذلك بعدما ألقى التعافي السريع من تداعيات جائحة كورونا مع ضخ الكثير من الحزم التحفيزية في الأسواق خلال عام 2021 إلى جانب اندلاع الحرب الأوكرانية أوائل عام 2022 واستمرارها حتى اللحظة الراهنة، بظلاله على معدل التضخم بالولايات المتحدة الذي سجل أعلى مستوياته في حوالي 40 عامًا؛ حيث أثرت الحرب الأوكرانية على مستويات أسعار الطاقة والغذاء.

وعلى الرغم من تباطؤ معدل التضخم إلى 2.4% في سبتمبر 2024 بسبب جهود رفع سعر الفائدة مقارنة بالذروة التي بلغها منتصف عام 2022 فإن المستوى العام للأسعار لا يزال أعلى مما كانت عليه خلال عامي 2020 و2021، ولهذا، يعتبر التضخم هو مصدر القلق الأكبر للشعب الأمريكي في الوقت الحالي، أما عن مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي - الذي يستبعد الغذاء والطاقة - فارتفع 3.3% على أساس سنوي بعدما زاد في أغسطس، وجاءت أغلب الزيادة في التضخم جاءت من ارتفاع بنسبة 0.4% في أسعار المواد الغذائية، و0.2% في تكاليف المأوى، لتعوض التراجع بنسبة 1.9% في أسعار الطاقة³⁵.

ومن المرجح أن تسهم سياسات " ترامبونوميكس " في زيادة الأعباء على الأسر الأمريكية من خلال زيادة معدلات التضخم؛ حيث توقع معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن سياسات " ترامب " ستدفع معدل التضخم إلى الارتفاع لمستويات تتراوح بين 6% إلى 9.3% بحلول عام 2026؛ مما سيحد من القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي، بسبب تأثير الرسوم الجمركية المرتفعة على سعر الواردات الأمريكية سواء المستوردة مباشرة من الصين أو تلك المستوردة من دول أخرى وتحتوي على مدخلات صينية³⁶. كما تشير بعض التقديرات إلى أن تخفيضات الضرائب المقترحة وزيادات التعريفات الجمركية قد تؤثر في الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر وأعمق من نظيرتها ذات الدخل المرتفع؛ حيث تعني التعريفات الجمركية المرتفعة تحولاً للعبء الضريبي من دافعي الضرائب الأكثر ثراءً إلى الأمريكيين من ذوي الدخل المنخفض. ومن المتوقع أن تشهد الأسرة المتوسطة انخفاضاً في الدخل بعد الضريبة بنحو 4.1%، وهو ما يعادل أكثر من 2600 دولار، ومع ذلك، فإن أعلى 1% من السكان سوف يحظون بمكاسب صافية في الدخل؛ لأن خسائرهم الناجمة عن الرسوم الجمركية ستعوضها التخفيضات الضريبية التي اقترحها " ترامب "³⁷.

ومن شأن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة لمستويات تتجاوز تلك المستهدفة من قبل الاحتياطي الفيدرالي أن تخلق خللاً بين الأخير والرئيس " ترامب " الذي يسعى لخفض الفائدة بشكل مستمر لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز سوق العمل وخفض قيمة الدولار الأمريكي بما يدعم القطاع الصناعي

ويعزز من الصادرات الأمريكي ويقلل من العجز في الميزان التجاري، وهو الأمر الذي قد يواجه تعارضاً مع الاحتياطي الفيدرالي الذي قد يلجأ لرفع الفائدة من جديد لمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ مما قد يؤدي إلى قيام "ترامب" بتدخلات مباشرة في قرارات الاحتياطي الفيدرالي بما يهدد من استقلالية أكبر بنك مركزي حول العالم³⁸، وفي هذا الشأن، أظهر تقرير معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن تهديد استقلالية الاحتياطي الفيدرالي من شأنه أن يزيد التضخم بشكل مستمر بنقطتين مئويتين سنوياً.

ولم ينفك "ترامب" عن التصريح بمعارضته لقرارات "جيروم باول" في بداية ترشحه للانتخابات الرئاسية، إلا أنه خفف من نبرته عقب ذلك قائلاً إنه سيسمح لـ "باول" بقضاء بقية ولايته كرئيس لبنك الاحتياطي الفيدرالي حتى مايو 2026³⁹، ومع ذلك، لم يحدد "ترامب" الآلية التي قد يحاول من خلال اكتساب النفوذ على السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، وذلك على الرغم من التدايعات المحتملة للتدخلات السياسية في قرارات البنك المركزي وتأثيراتها على كلٍ من الاقتصاد الأمريكي وباقي اقتصادات العالم التي تحذو حذو السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

4. تحولات ديموغرافية:

استطاع سوق العمل الأمريكي أن يحافظ على قوته خلال الأربع سنوات الماضية (2020-2024) رغم تأثير الجائحة، وقد أضاف الاقتصاد الأمريكي نحو 227 ألف وظيفة في نوفمبر 2024، وهو مستوى أعلى من التوقعات البالغة 214 ألفاً، كما ارتفع معدل البطالة بما يتوافق مع التوقعات إلى 4.2% مقارنة مع 4.1% في أكتوبر من العام نفسه. وكان قطاع خدمات الرعاية الصحية هو الأكثر إضافة للوظائف الشهر الماضي، حيث أضاف 54 ألف وظيفة، يليه قطاع الترفيه والضيافة بإضافة 53 ألفاً، ثم الحكومة 33 ألفاً، في حين شهد قطاع تجارة التجزئة انخفاضاً بنحو 28 ألفاً⁴⁰.

وفي هذا الشأن، تشير التوقعات إلى أن "الترامبية الاقتصادية" ستحد من المكاسب التي حققها سوق العمل في الشهور الأخيرة؛ نظرًا لسياساته المتعلقة بالحد من الهجرة غير الشرعية، والترحيل الجماعي للمهاجرين، وهو الأمر الذي سيؤثر في عرض العمالة، وعلى مستويات الأجور في البلاد، حيث يؤدي تراجع العرض بسوق العمل مقابل زيادة الطلب إلى ارتفاع معدل الأجور؛ مما سيفضي في نهاية الأمر إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويقدر معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن معدل التضخم في الولايات المتحدة سيرتفع بنسبة 3.5% بحلول عام 2026 إذا تمكن "ترامب" من ترحيل جميع العمال المهاجرين غير المسجلين.

وفي حالة ترحيل جميع العمال البالغ عددهم 8.3 ملايين عامل فإن ذلك سيقفل من عرض العمالة بنسبة 5.1% حتى عام 2028، وفي حالة ترحيل نحو 1.3 مليون عامل مهاجر غير مرخص، فإن عرض العمالة سينخفض بنسبة 0.8% بحلول عام 2028، وقد تشهد القطاعات التي تضم نسبة عالية من العمال المهاجرين كالبناء والزراعة انخفاضًا في عدد العمال المتاحين، وهي قطاعات تواجه بالفعل نقصًا حادًا في العمالة؛ حيث يعاني قطاع البناء على وجه الخصوص نقصًا يتراوح بين 200 ألف و400 ألف عامل سنويًا. من ناحية أخرى، قد يؤدي ترحيل العمالة إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو 5 تريليونات دولار - أو أكثر من - 6% بحلول العام نفسه⁴¹؛ حيث يُعتبر المهاجرين من العوامل المُحرّكة للنمو الاقتصادي الأمريكي، ويدل على ذلك تصريح "جيروم بأول" بأن ارتفاع معدلات الهجرة يُعد عاملًا رئيسيًا وراء قوة نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2023⁴².

وقد تمتد آثار سياسات ترحيل المهاجرين لما هو أبعد من ذلك؛ إذ من الممكن أن تُسفر عن إعادة تشكيل المشهد الديموغرافي في الولايات المتحدة من خلال تفاقم أزمة الشيخوخة السكانية؛ حيث يُعد المهاجرين الأصغر سنًا أحد حلول المشاكل الديموغرافية في الولايات المتحدة الناتجة عن تراجع معدل الخصوبة بمعدل قياسي مع أقل من 55 ولادة لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عامًا، وانخفاض عدد المواليد إلى أدنى مستوياته منذ عام 1979 عند 3.59 ملايين ولادة فقط عام 2023. وفي هذا الشأن، توقعت مؤسسة "بروكينغز انخفاض

عدد سكان الولايات المتحدة بنسبة 4% بحلول نهاية القرن مع تمثيل الفئة السكانية التي تبلغ أعمارها 65 عامًا فيما فوق 57% من السكان في حالة انخفاض عدد المهاجرين إلى مستوى يتراوح بين 350 ألف إلى 600 ألف مهاجر صافي سنويًا، كما قدرت انخفاض عدد السكان بنسبة 32% بحلول عام 2100 إذا أغلقت الولايات المتحدة حدودها بالكامل⁴³.

5. الإضرار بالقطاع الزراعي:

تؤثر الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم -الولايات المتحدة والصين- على القطاع الزراعي الأمريكي لا سيَّما مع تصاعد احتمالية أن تقوم بكين بالرد من خلال فرض تعريفات جمركية انتقامية على المنتجات الزراعية؛ مما سيؤثر في المزارعين الأمريكيين عبر انخفاض الصادرات الزراعية للصين؛ ففي حالة ردت الصين بتعريفات جمركية بنسبة 60% على السلع الزراعية الأمريكية، فإن ذلك سيؤدي إلى خسارة 25 مليون طن متري من صادرات فول الصويا و90% من صادرات الذرة؛ مما يعني خسارة الولايات المتحدة ما يتراوح بين 2.9 مليون طن متري إلى 4.6 ملايين طن متري من صادرات فول الصويا والذرة سنويًا، بينما تكتسب البرازيل ما متوسطه 8.9 ملايين طن متري من صادرات فول الصويا والذرة السنوية خلال الفترة 2025-2035⁴⁴، وهو الأمر الذي يعني أن النزاع التجاري مع الصين قد يُسهم في خسارة حصة المزارعين الأمريكيين في السوق الصينية لصالح دول أخرى كالبرازيل والأرجنتين؛ حيث أصبحت الأولى شريكًا تجاريًا رئيسيًا للصين وبلغت صادراتها الزراعية مستوى قياسي عند 60.24 مليار دولار؛ مما يمثل 63.2% من إجمالي تجارة المزارع في البلاد⁴⁵.

وتعني تلك البيانات تكرار نتائج الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة عام 2018 ضد الصين؛ حيث أدت التعريفات الجمركية المفروضة آنذاك إلى خفض الصادرات الزراعية بمقدار 27 مليار دولار في غضون 18 شهرًا بعد بدء الحرب التجارية، ولكن ما يُعد مختلفًا في ولاية "ترامب" الثانية هو عدم القدرة الأمريكية على إجبار الصين على شراء السلع الأمريكي كما حدث في ولايته الأولى

في ظل نقص الحبوب وانتشار حمى الخنازير الأفريقية بسبب الاستعداد الصيني للحرب التجارية من خلال التوسع في إنتاج الغذاء المحلي⁴⁶.

الخاتمة،،

لا تُعد "ترامبونوميكس" أو الفكر الاقتصادي للرئيس "ترامب" مفهومًا وليدًا للحظة الراهنة؛ حيث برز على مدار التاريخ الأمريكي مع قدوم العديد من الرؤساء الذي تبناوا أيديولوجية سياسية وسياسات اقتصادية تقوم على رفض التعددية ودعم التمييز العرقي والثقافي، وإلغاء القيود التنظيمية، إلى جانب تطبيق أدوات الحماية التجارية، والتمسك بالهوية الوطنية. ومع ذلك، فإن صعود الفكر الترامبي في الوقت الحالي قد يفاقم من التحديات الماثلة أمام الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص؛ نظرًا لارتفاع الدين العام، والعجز المالي، ومعدلات التضخم، إلى جانب تآكل استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والإضرار بالقطاع الزراعي.

المصادر:

1. Ludovic Subran and others, "Trumponomics: the sequel", Allianz Research, March 2024, Available at https://www.allianz.com/content/dam/onemarketing/azcom/Allianz_com/economic-research/publications/specials/en/2024/march/2024-03-13-Trump_Report-AZ.pdf
2. Krishna Bose, "The Roots of Trumpism: A View from Late 1950s America", The Wire, 9 November 2024, Available at <https://thewire.in/world/trumpism-america-1950s-racism>.
3. Mustafa Metin Başbay, "The Neo-Liberal Roots of 'Trumpism': American Economic Policy in the Post-Trump Era", TRT World Research Centre, December 2020, Available at <https://researchcentre.trtworld.com/wp-content/uploads/2021/02/TrumpismV2.pdf>.
4. Andrew Glass, "McKinley Tariff imposed, Oct. 1 1890", Politico, 1 October 2009, Available at <https://www.politico.com/story/2009/10/mckinley-tariff-imposed-oct-1-1890-027768>.
5. Mustafa Metin Başbay, "The Neo-Liberal Roots of 'Trumpism': American Economic Policy in the Post-Trump Era", OP.CIT.
6. Thomas Ferguson and others, "The Roots of Right-Wing Populism: Donald Trump in 2016", International Journal of Political Economy, 2020, Vol. 49, No. 2, pp. 102-123.
7. "نافتا.. اتفاقية تجارية لاتروق لترامب"، الجزيرة، 3 مايو 2017، مُتاح على <https://www.ajnet.me/encyclopedia/2017>
8. Andrew Chatzky and others, "NAFTA and the USMCA: Weighing the Impact of North American Trade", Council on Foreign Relations, 1 July 2020, Available at <https://www.cfr.org/backgrounder/naftas-economic-impact>.
9. IBID.
10. United States Trade Representative, "The People's Republic of China-China Trade & Investment Summary", 2022, Available at <https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china#:~:text=China%20Trade%20%26%20Investment%20Summary,was%20%24367.4%20billion%20in%202022>.
11. United States Trade Representative, "United States-Mexico-Canada Agreement", 2020, Available at <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/united-states-mexico-canada-agreement>.
12. "IRS releases tax inflation adjustments for tax year 2025", Internal Revenue Service (IRS), October 2024, Available at <https://www.irs.gov/newsroom/irs-releases-tax-inflation-adjustments-for-tax-year-2025>.
13. "2025 Tax Policy Crossroads: What Will Happen When the TCJA Expires?", Bloomberg Government, 28 October 2024, Available at <https://about.bgov.com/insights/elections/2025-tax-policy-crossroads-what-will-happen-when-the-tcja-expires/#what-is-the-tax-cuts-and-jobs-act>.
14. Dorcas Wong and Alexander Chipman Koty, "The US-China Trade War: A Timeline", China Briefing, 25 August 2020, Available at <https://www.china-briefing.com/news/the-us-china-trade-war-a-timeline/>.
15. Nancy A. Fischer and Others, "Trump 2.0: Anticipated Impacts on International Trade, Sanctions and Economic Policy", Pillsbury, 22 November 2024, Available at <https://www.pillsburylaw.com/en/news-and-insights/trump-administration-international-trade-sanctions-economic-policy.html>.
16. Graeme Wearden, "Trump threat of 100% tariffs against Brics nations raises trade war fears", The Guardian, 1 December 2024, Available at <https://www.theguardian.com/business/2024/dec/01/trump-threat-100-per-cent-tariffs-brics-nations-dollar>.
17. Erica York, "Revenue Estimates of Trump's Universal Baseline Tariffs", Tax Foundation, 6 November 2024, Available at <https://taxfoundation.org/blog/trump-tariffs-revenue-estimates/>.

36. Warwick J. McKibbin, "Trump's economic policies could stoke inflation and hurt the US economy", Peterson Institute for International Economics, 4 October 2024, Available at <https://www.piie.com/research/piie-charts/2024/trumps-economic-policies-could-stoke-inflation-and-hurt-us-economy>.
37. Kimberly Clausing and Mary E. Lovely, "Trump's bigger tariff proposals would cost the typical American household over \$2,600 a year", Peterson Institute for International Economics, 21 August 2024, Available at <https://www.piie.com/research/piie-charts/2024/trumps-bigger-tariff-proposals-would-cost-typical-american-household-over>.
38. The Editorial Board, "Trump's Threat to the Fed's Independence Is No Joke", Bloomberg, 25 October 2024, Available at <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2024-10-25/trump-s-threat-to-fed-independence-should-scare-voters>.
39. حواش منتصر، "الرئيس العائد عينه على «باول».. هل يكسر ترامب الخط الفاصل مع الفيدرالي؟"، العين الإخبارية، 8 نوفمبر 2024، مُتاح على <https://al-ain.com/article/returning-president-powell-break-dividing>.
40. "الاقتصاد الأمريكي يضيف وظائف بأكثر من المتوقع.. البطالة ترتفع إلى 4.2%"، أرقام، 6 ديسمبر 2024، مُتاح على <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1774314>.
41. Tina Byles Williams, "The Precariat Are Still Mad! Real Talk on Immigration – Part II", Xponance Inc, December 2024, Available at <https://www.xponance.com/wp-content/uploads/2024/12/2024-12-04-The-Precariat-are-Still-Mad-Part-2.pdf>.
42. "رئيس الفيدرالي: نعمل على تقييد معتدل لتمكين التضخم من الانخفاض دون الإضرار بسوق العمل"، سي إن بي سي عربية، 4 ديسمبر 2024، مُتاح على <https://www.cnbarabia.com/131408>.
43. Jennifer Sor, "Economists say Trump's immigration plans could deepen US demographic challenges", Business Insider, 24 November 2024, Available at <https://www.businessinsider.com/trump-immigration-workforce-deportations-migrants-economy-population-decline-2024-11>.
44. Krista Swanson and others, "Trade Study: How Potential New Tariffs Could Impact U.S. Soybeans and Corn", National Corn Growers Association, 15 October 2024, Available at <https://ncga.com/stay-informed/media/the-corn-economy/article/2024/10/trade-study-how-potential-new-tariffs-could-impact-u-s-soybeans-and-corn>.
45. Alan Rappeport, "U.S. Farmers Brace for New Trump Trade Wars amid Tariff Threats", The New York Times, 4 November 2024, Available at <https://www.nytimes.com/2024/11/04/us/politics/farmers-trump-china-tariffs.html>.
46. Sarah Zimmerman, "What a second Trump trade war would mean for farmers", Agriculture Dive, 7 November 2024, Available at <https://www.agriculturedive.com/news/trump-trade-war-election-china-tariffs-farm-exports/732272/>.

تأثير الفكر الترامبي على أداء الأسواق العالمية

3

شادي هلال *

شهدت فترة رئاسة دونالد ترامب (2017-2021) تغييرات كثيرة وذات صدى أثرت في الاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء. حيث قامت إدارته باتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل كبير في الأسواق المالية داخل أمريكا وخارجها. فتميزت فترة ولاية دونالد ترامب "كرجل أعمال" بسياسات اقتصادية اتسمت بالجرأة؛ مما ساعد إدارته على اتخاذ الخطوة والإقدام على تغييرات في التشريعات التي كان لها آثار كبيرة في تحركات وأداء الأسواق المالية.

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ومنذ انتخابه في نوفمبر 2016، توقع المستثمرون والمحللون الاقتصاديون آثار سياساته في الاقتصاد الأمريكي، فتضمنت وعوده الانتخابية العديد من الموضوعات الاقتصادية التي تهم المواطن الأمريكي والاستثمار الأمريكي على حد سواء فمن تلك الوعود تخفيض الضرائب، تقليل القيود التنظيمية، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية؛ مما أثر إيجابياً في تلك القطاعات فور إعلان فوزه. وفي السطور التالية نلقي الضوء على أهم السياسات التي قامت بها إدارته من الناحية الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وتأثيرها في الأسواق المالية مع إلقاء الضوء على التوقعات في الولاية الثانية من فرص وتحديات.

المبحث الأول: الانتخابات الأمريكية .. بداية عهد ترامب

في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، فاز دونالد ترامب، مرشح الحزب الجمهوري، على هيلاري كلينتون، مرشحة الحزب الديمقراطي، في واحدة من أكبر المفاجآت السياسية في تاريخ الولايات المتحدة. جرت الانتخابات في 8 نوفمبر 2016، حيث حصل ترامب على 304 أصوات انتخابية مقابل 227 لكلينتون، رغم أن كلينتون حصلت على عدد أكبر من الأصوات الشعبية.

تميزت حملة ترامب الانتخابية بشعاراتها المثيرة للجدل ووعودها الجريئة، مثل بناء جدار على الحدود مع المكسيك وإعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية. كانت هذه الوعود جزءاً من استراتيجيته لجذب الناخبين الذين شعروا بالإحباط من الوضع الاقتصادي والسياسي القائم.

في حملته الانتخابية، استند ترامب إلى حزمة من الوعود والسياسات الاقتصادية التي لعبت دوراً محورياً في جذب الناخبين وتحقيق فوزه. كان تخفيف القيود التنظيمية على الشركات أحد أبرز هذه السياسات، حيث وعد بتوفير بيئة مواتية لزيادة الاستثمار ودفع عجلة النمو. إلى جانب ذلك، جاءت التخفيضات الضريبية كأداة رئيسية لتعزيز أرباح الشركات وزيادة دخل الأفراد؛ مما خلق حالة من التفاؤل بين أوساط رجال الأعمال والطبقة المتوسطة.

كما تبني ترامب سياسات تجارية حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية، مدعومًا بخطوات لتعزيز الاستثمار في البنية التحتية، بهدف تحسين كفاءة الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. لم يغفل ترامب عن أهمية دعم صناعة الطاقة التقليدية، وخاصة البترول الصخري، الذي رأى فيه ركيزة للاستقلالية الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يتردد في الضغط على سياسات الاحتياطي الفيدرالي، مسلطًا الضوء على أهمية السياسات النقدية المتوائمة مع أهداف إدارته. من خلال هذه الرؤية الاقتصادية الشاملة، تمكن ترامب من الوصول إلى الناخبين الذين كانوا يتطلعون إلى تغيير جذري ينعكس إيجابيًا على حياتهم اليومية واقتصاد البلاد.

1. السياسات الاقتصادية الرئيسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

خلال فترة رئاسته الأولى، أطلق دونالد ترامب قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام 2017، الذي خفض الضرائب على الشركات من 35% إلى 21%، بالإضافة إلى تخفيض كبير في الضرائب على الأفراد. أسهمت هذه السياسة في تعزيز أرباح الشركات وزيادة إنفاق المستهلكين؛ مما انعكس إيجابيًا في معدلات النمو الاقتصادي والبطالة¹.

إلى جانب ذلك، ركزت إدارة ترامب على تخفيف القيود التنظيمية، خاصة في قطاعات الطاقة والمالية. تضمنت هذه الخطوات تعديل قانون دود-فرانك الذي أقر بعد الأزمة المالية العالمية؛ مما ساعد على تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة القروض. أشارت بلومبرج إلى أن هذه التحركات أسهمت بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد ودعم النشاط التجاري².

فيما يتعلق بالسياسات التجارية، تبني ترامب نهجًا حمائيًا، شمل فرض تعريفات جمركية على الواردات من الصين وغيرها من الدول، بهدف حماية الصناعات المحلية وتقليل العجز التجاري. كما أجرى تعديلات على اتفاقيات

تجارية كبرى، مثل استبدال اتفاقية NAFTA باتفاقية USMCA، التي ركزت على تعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي في التجارة العالمية³.

عملت الإدارة أيضًا على زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، مع وعود بسخ استثمارات تصل إلى تريليون دولار لتحسين الطرق والجسور والمرافق العامة. جذبت هذه الخطة اهتمام الناخبين الذين كانوا يتطلعون إلى تحسين الخدمات المحلية وخلق فرص عمل جديدة؛ مما جعل البنية التحتية محورًا رئيسيًا في برنامجه الانتخابي.

في قطاع الطاقة، دعم ترامب إنتاج النفط والغاز الصخري من خلال تخفيف القيود البيئية؛ مما عزز استقلالية الولايات المتحدة في مجال الطاقة. هذه السياسات لم تسهم فقط في زيادة الإنتاج المحلي، بل دعمت أيضًا الاستثمارات في قطاع الطاقة التقليدية؛ مما عزز مكانة أمريكا كأكبر منتج للطاقة في العالم.

2. التحديات والأحداث الكبرى:

شهدت فترة رئاسة دونالد ترامب العديد من الأحداث التي تركت بصمات واضحة على الأسواق المالية. كانت النزاعات التجارية مع الصين واحدة من أبرز هذه القضايا، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على مجموعة واسعة من السلع الصينية؛ مما أدى إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية وتوترات أثرت في التجارة العالمية. هذه السياسات دفعت الأسواق إلى حالة من عدم اليقين وأثرت بشكل كبير في سلاسل التوريد الدولية⁴.

مع نهاية فترة ولايته، جاءت جائحة كوفيد-19 - لتعمق الأزمات الاقتصادية وتؤثر بشدة في الأسواق المالية. في عام 2020، شهدت الأسواق انهيارات كبيرة مع تراجع أسعار الأسهم والسلع بشكل غير مسبوق نتيجة للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي.

بشكل عام، كانت فترة ترامب مليئة بالتطورات التي هزت الأسواق المالية الأمريكية والعالمية. من خلال هذا الفصل، سنتناول بالتفصيل تأثير هذه

السياسات والأحداث على الأسواق، وتحليل العوامل التي أسهمت في تشكيل ملامح الاقتصاد خلال تلك الحقبة.

3. تعديلات ترامب الاقتصادية وتأثيرها في الأسواق:

بعد فوزه في الانتخابات، تولى دونالد ترامب منصب رئيس الولايات المتحدة في 20 يناير 2017، ليبداً فترة رئاسية شهدت العديد من السياسات الاقتصادية التي أثرت بشكل ملموس في الأسواق المالية والاقتصاد الأمريكي. واحدة من أبرز هذه السياسات كانت التعديلات على قانون دود-فرانك، الذي تم إقراره بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 بهدف تعزيز الرقابة المالية وتنظيم البنوك. خلال رئاسة ترامب، تم تخفيف العديد من القيود التي كانت مفروضة على القطاع المالي؛ مما ساعد في تحفيز النشاط الاقتصادي.

في مايو 2018، وقع ترامب قانوناً يقضي بإلغاء بعض أحكام قانون دود-فرانك، ومنها الإعفاء للبنوك الصغيرة والمتوسطة من بعض اللوائح الصارمة التي كانت مفروضة عليها. هذا التخفيف في القيود سمح للبنوك بزيادة القروض والاستثمارات؛ مما أسهم في تحسين السيولة المالية وتعزيز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع.

أما تعديل قاعدة فولكر، التي كانت تمنع البنوك من القيام باستثمارات مضاربة، فقد شهد تخفيفاً أيضاً في عهد ترامب. هذا التعديل سمح للبنوك بزيادة استثماراتها في بعض الأصول المالية، بهدف تعزيز الأرباح البنكية ودفع عجلة الاقتصاد الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة ترامب بتخفيف القيود المتعلقة بالإقراض العقاري؛ مما ساعد على تحفيز سوق الإسكان وزيادة القروض العقارية. هذا التخفيف كان خطوة مهمة في تعزيز النشاط الاقتصادي في قطاع العقارات، وهو ما أسهم في تحسين سوق الإسكان الأمريكي.

كما تم تعديل متطلبات رأس المال والسيولة للبنوك الكبرى؛ مما سمح لها بزيادة استثماراتها وتقليل التكاليف التشغيلية. هذه التعديلات كانت تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي في النظام المصرفي وزيادة الأرباح البنكية؛ مما ساعد في دعم الاقتصاد الأمريكي خلال فترة ترمب.

4. تأثير التخفيضات الضريبية في الشركات والأفراد وسوق الأسهم والسندات:

أثرت التخفيضات الضريبية التي تم تنفيذها خلال فترة رئاسة دونالد ترمب بشكل كبير في الأسواق المالية والاقتصاد الأمريكي بشكل عام. تم تنفيذ هذه التخفيضات من خلال قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام 2017، الذي استهدف خفض الضرائب على الشركات والأفراد بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

على مستوى الشركات فقد كانت أبرز نتائج التخفيضات الضريبية هي زيادة الأرباح، حيث خفض القانون معدل الضريبة على الشركات من 35% إلى 21%؛ مما أدى إلى زيادة الأرباح الصافية. استفادت الشركات من هذه الزيادة في الأرباح لإعادة استثمارها في توسيع الأعمال، تحسين البنية التحتية، وزيادة الرواتب والمزايا المقدمة للموظفين. بالإضافة إلى ذلك، شجعت هذه التخفيضات الشركات على زيادة استثماراتها في البحث والتطوير، وهو ما انعكس على نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة. العديد من الشركات استخدمت الأرباح الزائدة لتوزيع أرباح إضافية على المساهمين، مما حفز الاستثمار في أسواق الأسهم.

على مستوى الأفراد، أسهمت التخفيضات الضريبية في زيادة الدخل المتاح عبر تعديل الشرائح الضريبية وتوسيع نطاقها؛ مما أدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. كما أن تحسين الخصومات الضريبية، مثل الخصومات للأسر ذات الأطفال والتعليم، ساعد على تقليل العبء الضريبي على العديد من الأسر. هذا أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. ومع تحسن الظروف الاقتصادية، شهد سوق العمل زيادة في فرص التوظيف وارتفاع الأجور؛ مما جعل الأفراد أكثر قدرة على تحسين أوضاعهم المالية.

أما على مستوى الاقتصاد بشكل عام، فقد أسهمت التخفيضات الضريبية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك. أظهرت تقارير من رويترز أن الاقتصاد الأمريكي شهد تحسناً ملحوظاً بعد تطبيق القانون، مع زيادة في الاستثمارات في مختلف القطاعات. كما تأثرت أسواق الأسهم بشكل إيجابي، حيث سجلت مؤشرات الأسهم الرئيسية مثل داو جونز وستاندرد أند بورز 500 مستويات قياسية جديدة. كما أن الشركات التي استفادت من التخفيضات الضريبية شهدت نمواً في قيمتها السوقية وزيادة في أسعار أسهمها.

أما بالنسبة لسوق السندات، فقد شهدت تغيرات ملحوظة مع رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة تدريجياً حتى عام 2019، ثم خفضها بشكل كبير في عام 2020 لمواجهة تأثيرات جائحة كوفيد-19. هذه التحركات ساعدت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد خلال فترة الجائحة، مما أثار بشكل إيجابي في الأسواق المالية.

المبحث الثاني: الأسواق المالية تحت إدارة ترامب

خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً مستمراً بفضل السياسات الاقتصادية التي ركزت على تعزيز البيئة الاستثمارية والضرائب. تم تبني مجموعة من السياسات التحفيزية التي أسهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين النشاط التجاري. في مقدمة هذه السياسات كانت التخفيضات الضريبية، التي ساعدت على تقليل العبء الضريبي على الشركات والأفراد؛ مما مكنهم من زيادة الإنفاق الاستثماري وتعزيز الاستهلاك، وهو ما أدى إلى دعم الاقتصاد الوطني.

على صعيد أسواق الأسهم، شهدت المؤشرات الرئيسية مثل داو جونز وستاندرد أند بورز 500 تحولات كبيرة خلال فترة رئاسة ترامب. بعد تنفيذ سياساته الضريبية والتحفيزية، ارتفعت هذه المؤشرات بشكل ملحوظ؛ مما يعكس تحسن الثقة في الاقتصاد الأمريكي وزيادة الاستثمارات. تحليلات الأسواق أظهرت

أن هذه التحولات كانت مدفوعة بشكل رئيسي بتحسن أرباح الشركات وزيادة الإنفاق الرأسمالي.

سنتناول تحليلاً مفصلاً لهذه التحولات وأسبابها، بالإضافة إلى تأثيراتها في الأسواق المالية بشكل عام. سنستعرض كيفية انعكاس سياسات ترامب على الأسواق وكيف أسهمت هذه التحولات في تعزيز الثقة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي.

1. أداء أسواق الأسهم:

هدت الأسواق الأمريكية تقلبات كبيرة خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، حيث ارتفعت الأسهم بشكل ملحوظ بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2016. استمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2020، مما أظهر تحسناً في الثقة في الاقتصاد الأمريكي. ومع ظهور جائحة كوفيد-19، شهدت الأسواق انهياراً مؤقتاً في البداية، لكن سرعان ما تعافت وارتفعت مرة أخرى؛ مما يعكس مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات العالمية.

الأداء العام لمؤشر داو جونز الصناعي (DJIA)

شهد مؤشر داو جونز الصناعي ارتفاعات ملحوظة خلال فترة رئاسة ترامب. في بداية ولايته في يناير 2017، كان المؤشر عند 19,827 نقطة، لكنه وصل إلى ذروته في فبراير 2020 عند 29,551 نقطة قبل جائحة كوفيد-19. هذا النمو الكبير في المؤشر كان نتيجة لعدة عوامل، منها التخفيضات الضريبية التي ساعدت على زيادة أرباح الشركات وتحفيز الاستثمار، مما انعكس إيجابياً على الأداء العام.

من بين العوامل التي أسهمت في ارتفاع مؤشر داو جونز كانت التخفيضات الضريبية، التي بموجبها تم تحفيز الشركات على زيادة أرباحها واستثمارها. كما أن تخفيف القيود التنظيمية على الشركات والبنوك ساعد في تعزيز الثقة الاستثمارية ورفع الأسعار. إضافة إلى ذلك، أثرت الحرب التجارية مع الصين

بشكل مؤقت على السوق، حيث شهد المؤشر تقلبات نتيجة للتعريفات الجمركية والسياسات الحمائية بين البلدين.

الأداء العام لمؤشر استاندرد أند بورز 500 (S&P 500)

مؤشر ستاندرد أند بورز 500 شهد أيضًا نموًا ملحوظًا خلال فترة ترامب، حيث ارتفع من حوالي 2,271 نقطة في يناير 2017 إلى نحو 3,386 نقطة في فبراير 2020. هذا النمو الكبير كان مدفوعًا بالسياسات المالية التي طبقتها الإدارة، مثل التخفيضات الضريبية وتخفيف القيود التنظيمية؛ مما أدى إلى زيادة أرباح الشركات وتحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

تعددت العوامل التي أثرت في أداء مؤشر ستاندرد أند بورز 500، منها السياسات التجارية التي فرضت التوترات بين الولايات المتحدة ودول أخرى، مثل الصين، والتي تسببت في تقلبات في السوق. كما أن التأثيرات العالمية، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات في الشرق الأوسط، كان لها دور في التأثير في الثقة الاستثمارية وتقلبات المؤشر؛ مما جعل الأسواق أكثر حساسية للأحداث العالمية.

2. أداء أسواق العملات

قيمة الدولار الأمريكي تأثرت بشكل كبير بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية خلال فترة رئاسة ترامب. من أبرز هذه العوامل السياسات النقدية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية، بما في ذلك قرارات الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، إضافة إلى السياسات التجارية التي تركزت حول الحروب التجارية مع دول مثل الصين. هذه السياسات أثرت في الطلب على الدولار وأدت إلى تقلبات ملحوظة في قيمته أمام العملات الأجنبية.³

بالإضافة إلى ذلك، كانت التوترات العالمية تلعب دورًا مهمًا في تحركات الدولار، حيث شهدت الأسواق تقلبات كبيرة نتيجة للأحداث الجيوسياسية مثل النزاعات التجارية والتهديدات الاقتصادية؛ مما جعل الدولار الأمريكي عرضة للتأثر بتلك

العوامل. هذه التقلبات أسهمت في زيادة عدم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي وجعلت قيمة الدولار أكثر تقلبًا في مواجهة العملات الأخرى.

3. أداء أسواق السلع والخدمات

شهدت الأسواق الأمريكية نموًا مستمرًا في قطاعات السلع والخدمات خلال فترة رئاسة ترامب، مدفوعة بتوجيهات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحفيز الاستثمار. هذا النمو صاحبه زيادة في أسعار المعيشة، حيث شهدت أسعار السلع الأساسية والخدمات ارتفاعًا ملحوظًا؛ مما أثر في تكلفة الحياة اليومية للأسر الأمريكية. في الوقت ذاته، تحسن سوق العمل بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت معدلات التوظيف بشكل كبير خلال السنوات الأولى من رئاسة ترامب.

السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها، مثل التخفيضات الضريبية على الشركات والأفراد، أسهمت في تحفيز الاستثمار الداخلي وخلق فرص عمل جديدة. هذه السياسات كان لها دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي؛ مما مكن العديد من الشركات من توسيع عملياتها وزيادة الإنتاجية. كما أن تقليل القيود التنظيمية على القطاع الخاص ساعد في تحسين بيئة الأعمال، مما أسهم في نمو الاقتصاد الأمريكي وتحقيق المزيد من الاستقرار في الأسواق المالية⁶.

4. أداء سوق السندات

خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، شهد سوق السندات الأمريكية العديد من التحولات المؤثرة نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية التي تم تنفيذها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل جائحة كوفيد-19. سنعرض فيما يلي تحليلًا لأداء سوق السندات وتأثير السياسات المختلفة عليه.

في بداية ولاية ترامب (2017-2018)، شهد سوق السندات ارتفاعًا في أسعار الفائدة. هذه الزيادة كانت نتيجة للتوقعات بالنمو الاقتصادي السريع بعد تنفيذ التخفيضات الضريبية؛ مما دفع الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة تدريجيًا لمواكبة هذا النمو. من جهة أخرى، أدت تخفيضات الضرائب وزيادة

الإنفاق الحكومي إلى زيادة العجز الفيدرالي؛ مما دفع الحكومة إلى إصدار المزيد من السندات لتغطية العجز. هذه الزيادة في العرض أدت إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع العائدات.⁷

في الفترة المتوسطة (2019)، كانت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين أحد العوامل المؤثرة في سوق السندات. حيث دفع البحث عن الأمان المستثمرين إلى شراء السندات الحكومية الأمريكية؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار السندات وانخفاض العائدات. في الوقت نفسه، استمر الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة؛ مما زاد من الضغوط على سوق السندات، مع تأثيرات واضحة في الأسعار والعوائد.

أما في عام 2020، فقد أدت جائحة كوفيد-19 - إلى انهيار الأسواق المالية العالمية بما في ذلك سوق السندات. في بداية الأزمة، شهدت أسعار السندات انخفاضاً ملحوظاً، لكن رد فعل الاحتياطي الفيدرالي كان سريعاً حيث استأنف شراء السندات لدعم الاقتصاد. هذه الإجراءات ساعدت في استقرار سوق السندات، مما أسهم في رفع أسعارها مرة أخرى وسط التحديات الاقتصادية العالمية.

بشكل عام، شهد سوق السندات الأمريكية تحولات ملحوظة خلال فترة رئاسة ترامب نتيجة للسياسات الاقتصادية والنقدية التي تم تطبيقها، فضلاً عن التأثيرات العالمية مثل جائحة كوفيد-19. ورغم هذه التقلبات، تمكنت السياسات الحكومية من الحفاظ على استقرار نسبي في السوق.

المبحث الثالث: الاقتصاد الأمريكي في ولاية ترامب الثانية: التحديات والفرص

عودة دونالد ترامب إلى الساحة السياسية أثرت بشكل كبير في الأسواق العالمية. وفقاً لتقرير من Markets.com، شهدت الأسواق المالية تحركات متسارعة، حيث ارتفعت الأسهم الأمريكية بشكل ملحوظ وسجلت العملات الرقمية مستويات قياسية جديدة وصلت إلى مائة ألف دولار. هذه التطورات تشير

إلى تأثير عودة ترامب في معنويات السوق؛ مما دفع الاستثمارات إلى تحقيق نتائج كبيرة في بعض القطاعات، لا سيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيا والعملات الرقمية.

مع بداية ولاية ترامب الثانية، يواجه الاقتصاد الأمريكي مجموعة من التحديات التي قد تؤثر بشكل كبير في أدائه الاقتصادي في السنوات القادمة. أولى هذه التحديات هي العجز المالي والدين العام، حيث تشير التوقعات إلى أن العجز المالي سيستمر في الارتفاع بسبب السياسات المالية التوسعية. العجز المتزايد يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الدين العام، الذي بلغ مستويات قياسية تصل إلى 35 تريليون دولار، أي 123% من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يزيد من الضغوط على الاقتصاد الأمريكي.

من بين التحديات الأخرى التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي هي الحرب التجارية العالمية، وخاصة مع الصين. لا تزال التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تشكل تحدياً كبيراً؛ حيث تؤدي التعريفات الجمركية المرتفعة على السلع الصينية إلى زيادة التكاليف على المستهلكين الأمريكيين، وتقلل من القدرة التنافسية للشركات الأمريكية. كما أن السياسات التجارية الحمائية التي يتبعها ترامب يمكن أن تؤدي إلى تراجع التجارة العالمية وزيادة التوترات الاقتصادية بين الدول؛ مما يعرقل النمو الاقتصادي العالمي.

أخيراً، يعد التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي. مع استمرار السياسات المالية التوسعية وزيادة الإنفاق الحكومي، من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم، وهو ما قد يؤثر بشكل كبير في القوة الشرائية للأسر الأمريكية. ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة؛ مما يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين الأمريكيين ويؤثر في الاقتصاد بشكل عام.

1. الفرص الاقتصادية والاستثمارية:

من المتوقع أن تستمر إدارة ترامب في ولايته الثانية بتطبيق النهج نفسه الذي اتبعته في فترته الأولى، مع محاولة توسيع نطاق هذه السياسات وتفاذي بعض الأخطاء السابقة، ولكن ضمن الحدود الاقتصادية والاستثمارية نفسها. هذه

الفترة القادمة ستعتمد على ثلاثة محاور أساسية تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الأمريكي والعالمي .

أول هذه المحاور هو التخفيضات الضريبية، من المتوقع أن تواصل إدارة ترامب تخفيض الضرائب على الشركات والأفراد، بهدف تعزيز مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات. هذه السياسة من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال زيادة الأرباح للشركات والأفراد؛ مما يساهم في زيادة الإنفاق والتوسع في الأنشطة الاقتصادية.

أما المحور الثاني فيتعلق بالاستثمار في البنية التحتية. تلتزم إدارة ترامب بمواصلة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وهو ما يعزز من فرص العمل ويزيد من النمو الاقتصادي. هذه الاستثمارات ستساهم في تحسين البنية التحتية الوطنية وزيادة الإنتاجية، وهو ما يعد بمثابة حافز للنمو المستدام على المدى الطويل.

أخيراً، السياسات التجارية ستكون من المحاور المهمة في فترة ترامب الثانية. من المتوقع أن تستمر التوترات التجارية مع الصين ودول أخرى، مما قد يؤثر في التجارة العالمية. السياسات الحمائية التي يتبعها ترامب قد تثير تقلبات في الأسواق المالية وتؤثر سلباً في النمو الاقتصادي العالمي، حيث تزداد الحواجز التجارية وقد تتأثر سلاسل الإمداد العالمية بشكل سلبي.

2. الفرص الاستثمارية في ظل السياسات الجديدة:

إدارة ترامب في ولايته الثانية تسعى إلى تعزيز الفرص الاستثمارية في عدة قطاعات رئيسية؛ مما يتيح للمستثمرين تحقيق عوائد مجزية على المدى الطويل. من خلال التركيز على الاستثمار في البنية التحتية، التكنولوجيا، الطاقة، التصنيع، والخدمات المالية، تأمل الإدارة في تحفيز النمو الاقتصادي الأمريكي وتوفير فرص عمل جديدة. إلا أن التحدي الأكبر سيكون في تحقيق التوازن بين تحقيق هذه الفرص الاستثمارية والمحافظة على الاستقرار المالي في الاقتصاد الأمريكي.

فيما يخص الاستثمار في البنية التحتية، تعهدت إدارة ترامب بزيادة الإنفاق على مشاريع تطوير البنية التحتية الوطنية، مثل الطرق والجسور. هذه المشاريع لا تسهم فقط في تحسين البنية التحتية، ولكنها أيضًا توفر فرص عمل جديدة وتحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة القطاع العام. تعتبر هذه السياسات خطوة مهمة نحو تحسين مستوى الحياة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي على المستوى العالمي.

قطاع التكنولوجيا يعد من أبرز القطاعات التي تشهد توسعًا في ولاية ترامب الثانية، خاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. الإدارة تسعى لتسهيل التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ مما يعزز فرص الاستثمار في الشركات الناشئة والمشروعات التقنية المتقدمة. في الوقت نفسه، تزداد الحاجة إلى حلول متطورة للأمن السيبراني في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا؛ مما يشكل فرصة ذهبية للمستثمرين في هذا المجال المتنامي.

على صعيد قطاع الطاقة، تواصل إدارة ترامب دعمها لصناعة الوقود الأحفوري من خلال إلغاء بعض التشريعات البيئية؛ مما يفتح المجال للاستثمار في النفط والغاز. ومع ذلك، هناك أيضًا فرص في مجال الطاقة المتجددة، حيث يتزايد الطلب على حلول الطاقة النظيفة والمستدامة. على الرغم من التركيز على الوقود الأحفوري، فإن زيادة الاهتمام بالطاقة المتجددة قد يخلق توازنًا بين هذه الصناعات ويتيح للمستثمرين خيارات متعددة.

قطاع التصنيع أيضًا يعتبر من القطاعات التي ستستفيد من السياسات الاقتصادية الجديدة، خاصة مع التركيز على إعادة توطين سلاسل التوريد وتحفيز الصناعات الثقيلة. ستساعد هذه السياسات في تعزيز الإنتاج المحلي ورفع مستوى الكفاءة في الصناعات. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشهد التكنولوجيا الصناعية نموًا كبيرًا، حيث ستكون الشركات قادرة على تحسين الإنتاجية باستخدام التقنيات الحديثة؛ مما يعزز من قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الأسواق العالمية.

أما في قطاع الخدمات المالية، فسيستفيد القطاع من تخفيف القيود التنظيمية على البنوك والمؤسسات المالية؛ مما يعزز فرص الاستثمار في هذا المجال. هذه الإجراءات من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة في حجم القروض والاستثمارات؛ مما يعزز النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، فإن قطاع العملات المشفرة يشهد دعمًا متزايدًا، حيث تفتح السياسات الجديدة فرصًا جديدة للاستثمار في هذه العملات الرقمية، مما يسهم في تطوير الأسواق المالية الأمريكية.

3. توقعات النمو الاقتصادي والأسواق المالية الأخرى:

مع بداية ولاية دونالد ترامب الثانية، تزداد التوقعات بشأن تأثير السياسات الاقتصادية الأمريكية على النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم. السياسات التي قد تنتهجها الإدارة الجديدة ستكون محورية في تشكيل أداء الأسواق المالية في الدول الأخرى؛ حيث سيتأثر العديد من الاقتصاديات الكبرى بتوجهات ترامب الاقتصادية. في السطور التالية، نستعرض بعض التوقعات بشأن نمو الاقتصاد وأسواق المال في مختلف المناطق حول العالم.

في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي مدفوعًا بالسياسات المالية التوسعية، مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، تم رفع التوقعات للنمو الاقتصادي في البلاد بسبب هذه السياسات التي تعزز من استثمارات القطاع الخاص والنمو في أسواق العمل. هذه السياسات من شأنها أن تدعم الاستهلاك المحلي وتعزز الثقة في الاقتصاد الأمريكي⁸.

أما في أوروبا، فمن المتوقع أن تشهد الاقتصادات الكبرى تباطؤًا في النمو الاقتصادي بسبب مجموعة من العوامل، أبرزها التوترات التجارية المستمرة والسياسات الحمائية التي قد تفرضها إدارة ترامب. هذه السياسات قد تؤثر سلبًا في التجارة العالمية وتؤدي إلى تقليص النمو في المنطقة. إضافة إلى ذلك، تواجه

أوروبا تحديات اقتصادية داخلية، مثل التفاوتات الاقتصادية بين الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي؛ مما يضع ضغوطًا إضافية على النمو الاقتصادي.

في منطقة آسيا، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند نموًا قويًا، بفضل الاستثمارات الكبيرة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. النمو في هذه القطاعات، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على أشباه الموصلات والإلكترونيات، يعزز من أداء الاقتصاد في هذه الدول. كما أن الصادرات الآسيوية ستستفيد من التوجهات العالمية نحو الابتكار والتطور التكنولوجي؛ مما يسهم في دعم النمو المستدام لهذه الاقتصادات.

أما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، من المتوقع أن تواجه المنطقة تحديات كبيرة قد تؤثر في النمو الاقتصادي. العوامل المؤثرة تشمل الاضطرابات السياسية والصراعات المستمرة في بعض الدول، إلى جانب الظواهر المناخية القاسية التي قد تؤثر في إنتاج وشحن السلع الأولية. هذه التحديات قد تؤدي إلى تخفيضات في توقعات النمو الاقتصادي في المنطقة، وهو ما قد يضعف القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. توقعات أداء الأسواق المالية خلال الفترة الرئاسية الثانية لترامب:

من المتوقع أن تشهد الأسواق المالية في الولايات المتحدة تأثيرات ملحوظة نتيجة للسياسات الاقتصادية الجديدة التي ستتبعها إدارة ترامب في ولايته الثانية. على صعيد الأسهم، من المتوقع أن تستفيد الأسواق من تخفيض الضرائب وتخفيف القيود التنظيمية. هذه السياسات قد تؤدي إلى زيادة استثمارات الشركات وزيادة أرباحها؛ مما يعزز من أداء مؤشرات الأسهم مثل داو جونز وستاندرد أند بورز 500، وهو ما قد يشهد ارتفاعات ملحوظة في قيمتها.

فيما يتعلق بسوق السندات، من المتوقع أن ترتفع عائدات السندات نتيجة للضغوط التضخمية التي قد تنشأ بسبب السياسات المالية التوسعية. زيادة العجز المالي نتيجة للإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى إصدار مزيد من السندات

لتمويل العجز؛ مما يزيد من العرض ويضغط على الأسعار. هذا الوضع قد يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وزيادة العوائد المرتبطة بها.

أما بالنسبة للعملة، فمن المتوقع أن يرتفع الدولار الأمريكي نتيجة للسياسات الاقتصادية التوسعية والتضخمية التي ستنتهجها إدارة ترامب. في المقابل، يمكن أن يشهد اليورو واليوان الصيني انخفاضات ملحوظة بسبب التوترات التجارية والسياسات الاقتصادية الحمائية التي قد تفرضها الولايات المتحدة. هذه العوامل قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسواق العملات العالمية في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة.

خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، اتخذ المستثمرون استراتيجيات متنوعة بناءً على التوقعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المعلنة. من أبرز هذه الاستراتيجيات كان الاستثمار في الأسهم ذات النمو المرتفع. مع توقعات بارتفاع الأرباح نتيجة لتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، شهدت أسواق الأسهم الأمريكية ارتفاعات ملحوظة. حيث كان المستثمرون يركزون على الأسهم التي يمكن أن تستفيد من بيئة أعمال أكثر إيجابية، مثل الشركات ذات الأداء العالي⁹.

مع تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، لجأ بعض المستثمرين إلى التنوع الجغرافي كاستراتيجية لتقليل المخاطر. وفقًا لتقرير من رويترز، بدأ العديد من المستثمرين في البحث عن فرص استثمارية في أسواق أخرى مثل أوروبا وآسيا لتوزيع المخاطر الجيوسياسية والتجارية. هذا التنوع كان يهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن السياسات الحمائية التي اتبعتها إدارة ترامب.

في فترات التقلبات الاقتصادية الكبيرة، اتجه بعض المستثمرين إلى الأصول الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية. وفقًا لتقرير من بلومبرج، شهدت أسعار الذهب ارتفاعات ملحوظة خلال فترات عدم اليقين؛ مما دفع المستثمرين إلى اللجوء إلى الأصول التي تقدم حماية ضد التضخم والتقلبات الاقتصادية.

هذه الاستراتيجية كانت تهدف إلى توفير ملاذ آمن في ظل التوترات التجارية والتضخم المتوقع.

قطاع التكنولوجيا كان من بين أكبر المستفيدين من السياسات الاقتصادية لإدارة ترامب؛ مما دفع المستثمرين إلى التركيز على الشركات التكنولوجية الكبرى. وفقًا لتقرير من فاينانشال تايمز، استفادت شركات مثل آبل وأمازون من السياسات التي خفضت الضرائب ووفرت بيئة تنظيمية أكثر مرونة؛ مما دفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم في هذا القطاع سريع النمو.

أما بالنسبة لآراء الخبراء والمؤسسات الاقتصادية، فقد كانت هناك آراء متباينة حول تأثيرات سياسات ترامب. صندوق النقد الدولي أشار إلى بعض الجوانب الإيجابية للسياسات الاقتصادية، لكنه حذر من تأثيرات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي. وفقًا لتقرير من IMF، كانت هناك مخاوف بشأن تأثير التوترات التجارية على النمو الاقتصادي العالمي. من جهة أخرى، أكد البنك الدولي على أهمية السياسات المالية والنقدية لدعم الاقتصاد، لكنه أشار إلى ضرورة الحذر من زيادة الديون الحكومية. وفقًا لتقرير من البنك الدولي، كانت هناك حاجة لضبط الديون لتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل¹⁰.

الخاتمة:

يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات والفرص التي تؤثر بشكل كبير في الأداء الاقتصادي والأسواق المالية. الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تحتاج إلى استراتيجيات مرنة لمواجهة هذه التحديات واستغلال الفرص المتاحة. من خلال تطبيق سياسات مالية حكيمة، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى الطويل. فالدول التي تتمكن من تحقيق هذا التوازن ستكون قادرة على تحقيق تطور اقتصادي مستدام.

في فترة رئاسة ترامب الأولى، تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف القيود التنظيمية على الشركات والأفراد. هذه السياسات كان لها تأثير كبير في أسواق الأسهم، حيث ساعدت في زيادة الأرباح وتحفيز الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، سعت الإدارة إلى تقليل القيود البيئية والتنظيمية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات. ومع ذلك، تبقى القضايا البيئية والمخاطر المالية من أبرز التحديات التي تحتاج إلى معالجة. إذا لم يتم التعامل مع هذه التحديات بشكل جدي، فقد يؤثر ذلك سلبًا في استدامة النمو الاقتصادي.

مع بداية ولاية ترامب الثانية، يتعين على الاقتصاد الأمريكي التعامل مع مجموعة من التحديات الاقتصادية الكبيرة، مثل العجز المالي المتزايد والتوترات التجارية العالمية. هذه التحديات تتطلب حلولاً جريئة واستراتيجيات مبتكرة من أجل تحقيق استقرار اقتصادي. في الوقت نفسه، توفر السياسات الجديدة العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة. هذه القطاعات قد تكون مفتاحًا للنمو الاقتصادي إذا تم استثمارها بشكل صحيح. لكن النجاح يعتمد على كيفية إدارة هذه الفرص والتعامل مع المخاطر المرتبطة بها.

من أبرز التحديات التي قد تواجه إدارة ترامب في فترته الثانية هو زيادة العجز الفيدرالي، حيث تشير التقارير إلى أن تخفيض الإيرادات الحكومية قد يؤدي إلى تفاقم هذا العجز. على الرغم من الفوائد الاقتصادية المحتملة، فإن هذه السياسات قد تثير مخاوف بشأن الاستدامة المالية على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، هناك تحديات بيئية كبيرة بسبب تخفيف القيود على القطاع البيئي؛ مما قد يضر بالبيئة والصحة العامة. في الوقت نفسه، يمكن أن تزداد المخاطر المالية نتيجة لتخفيف القيود على القطاع المالي؛ مما قد يؤدي إلى تكرار الأزمات المالية في المستقبل.

في النهاية، يبقى السؤال الأهم: هل ستتمكن الإدارة الأمريكية من تحويل هذه التحديات إلى فرص حقيقية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستوضح في السنوات القادمة، حيث يتوقف نجاح الاقتصاد الأمريكي على كيفية التعامل مع العجز المالي والتحديات البيئية والمخاطر المالية. إذا تمكنت الإدارة من اتخاذ القرارات الصحيحة، فإن الاقتصاد الأمريكي قد يشهد فترة من الازدهار غير المسبوق.

1. Wall Street Journal. "Trump Tax Cuts Boost Economy." Wall Street Journal, December 31, 2017. <https://www.wsj.com/articles/trump-tax-cuts-boost-economy-1514760775>.
2. Bloomberg. "Trump Signs Dodd-Frank Rollback into Law." Bloomberg, May 24, 2018. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-24/trump-signs-dodd-frank-rollback-into-law>.
3. Financial Times. "Article Title Not Specified." Financial Times, March 30, 2018. <https://www.ft.com/content/bf44ae6c-34d3-11e8-8b98-2f31af407cc8>.
4. Bloomberg. "Trump Signs Dodd-Frank Rollback into Law." Bloomberg, May 24, 2018. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-24/trump-signs-dodd-frank-rollback-into-law>.
5. Reuters. "Trump's Impact on Markets." Reuters, December 1, 2020. <https://www.reuters.com/business/trump-impact-on-markets-2020-12-01>.
6. Wall Street Journal. "Trump Tax Cuts Boost Economy." Wall Street Journal, December 31, 2017. <https://www.wsj.com/articles/trump-tax-cuts-boost-economy-1514760775>.
7. Bloomberg. "Trump Signs Dodd-Frank Rollback into Law." Bloomberg, May 24, 2018. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-24/trump-signs-dodd-frank-rollback-into-law>.
8. International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook: October 2024. October 22, 2024. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024>.
9. CNN Arabic. "ما الوظائف الأكثر عرضة للضرر في ولاية ترايب الثانية؟" CNN Business Arabic. Accessed December 14, 2024.
10. International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook: October 2024. October 22, 2024. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024>.

4

الاقتصاد أولاً: مستقبل الطاقة والمناخ في ظل ترامبونوميكس

أمل إسماعيل *

عندما تولى دونالد ترامب رئاسته الأولى للولايات المتحدة في 2017، بدأت سياسات الطاقة الأمريكية تأخذ منحى مختلفاً تماماً عما كانت عليه في الإدارات السابقة. فقد ركزت إدارته على تعزيز الإنتاج المحلي للطاقة، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي، من خلال تخفيف القيود البيئية التي كانت تهدف إلى تقليل التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة. هذه السياسات كان لها تأثيرات عميقة ليس فقط على أسواق الطاقة، بل أيضاً على مسار العمل المناخي عالمياً.

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أهم ملامح سياسة ترامب كانت دعم استخراج النفط الصخري والفحم، وتخفيف القوانين التي كانت تحد من تلوث الهواء والماء. كما أن انسحابه من اتفاقية باريس للمناخ كان بمثابة خطوة محورية أثارت انتقادات دولية واسعة، وجعلت العالم يتساءل عن قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع أزمة التغير المناخي في ظل غياب القيادة الأمريكية في هذا المجال.

على مستوى أسواق الطاقة، كانت سياسة ترامب تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي؛ مما ساعد على زيادة هيمنة الولايات المتحدة في أسواق النفط والغاز، بل دفعها لتكون واحدة من أكبر منتجي الطاقة في العالم. ومع ذلك، كانت هناك آثار سلبية على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي كانت تجد دعماً أقل في ظل إدارة ترامب مقارنة بالإدارات السابقة.

أما على الصعيد البيئي، فقد كانت السياسات التي تبنتها إدارة ترامب سبباً رئيسياً في زيادة الانبعاثات الكربونية وتدهور البيئة، وهو ما أسهم في تفاقم أزمة التغير المناخي. وقد أصبح من الواضح أن تشجيع الأنشطة الملوثة مثل استخراج الفحم والنفط كان له عواقب بيئية وخيمة، مثل تدهور التنوع البيولوجي وزيادة الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

من جهة أخرى، فإن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ ألقى بظلاله على التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية. لقد شعرت الكثير من الدول بأنهم أمام تحدٍ إضافي، فكيف يمكن للعالم أن يتعاون في مواجهة هذا التحدي الكبير إذا كانت القوة الاقتصادية الأكبر في العالم تتصل من مسؤولياتها؟

في هذا الفصل، سنحاول تحليل هذه السياسات من زوايا متعددة: كيف أثرت في أسواق الطاقة العالمية؟ ما عواقبها على البيئة؟ وكيف استجاب المجتمع الدولي لهذه التحولات؟ وسنناقش في ظل عودة ترامب إلى الرئاسة، هل سيظل مستقبل الطاقة والعمل المناخي في الولايات المتحدة والعالم في حالة من الاضطراب؟ في الوقت الذي قد تعزز فيه سياساته الانقسام بين مصادر الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة، فإن التحديات البيئية ستستمر في التصاعد. وسيظل العالم في

مواجهة خيار صعب: هل ستتمكن القوى الاقتصادية الأخرى من قيادة التحول نحو طاقة نظيفة ومستدامة؟ أم سيستمر النظام العالمي في التقييد بمصادر الطاقة الملوثة على حساب البيئة والمناخ؟

المبحث الأول - سياسات الطاقة: العودة القوية أم الاستدامة المقيدة؟

يُمكن أن يعيد فوز "دونالد ترامب" بولاية ثانية تشكيل السياسات المناخية الأمريكية بشكل جذري، حيث أفصح الرئيس الأمريكي بوضوح عن عزمه جعل ولايته الرئاسية الثانية حملةً على السياسات المناخية. حيث وعد خلال حملته الانتخابية بدعم استخراج النفط والغاز الطبيعي، وهاجم مزارع الرياح البحرية بشراسة. كما وصف قانون الرئيس جو بايدن للحدّ من التضخم، وهو أكبر استثمار مناخي في التاريخ، بأنه "خدعة البيئيين الجديدة". زد على ذلك تعهده بأن تعاود الولايات المتحدة انسحابها من اتفاقية باريس للمناخ؛ الأمر الذي تسبب في اضطراب خلال مفاوضات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة (COP29) بأذربيجان؛ حيث انشغل ممثلو الدول هناك بمناقشة كيفية التعامل مع السياسة الأمريكية بشأن القضايا المناخية خلال السنوات المقبلة.

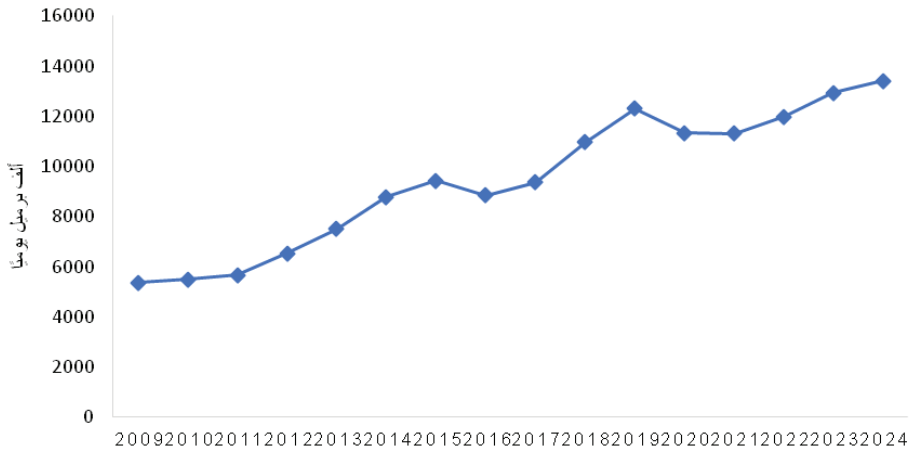
1. دعم التوسع في الوقود الأحفوري:

إن جوهر استراتيجية "ترامب" في مجال الطاقة هو إحياء صناعة الوقود الأحفوري. وتشير التقارير إلى أن إدارته تخطط لتوسيع مشاريع الحفر على الأراضي الفيدرالية، وإعادة مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسية للنفط والغاز والحد من الرقابة الفيدرالية على إنتاج الطاقة. حيث قامت إدارته بتوسيع عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، بما في ذلك فتح أراضٍ فدرالية جديدة أمام الحفر والتنقيب، مثل أراضي محمية الحياة البرية الوطنية في ألاسكا. كما تم تسريع منح التصاريح وتقليل القيود البيئية بهدف زيادة الإنتاج المحلي من الوقود الأحفوري، باعتباره المفتاح لخفض أسعار الطاقة وخفض التضخم بشكل عام. ورغم أن هذه السياسات تهدف لتعزيز "استقلال الطاقة"، فإن الولايات المتحدة ظلت تستورد الطاقة خلال فترة حكم "ترامب" الأولى؛ حيث

تُحدد الأسعار عالميًا بسبب طبيعة الأسواق العالمية للنفط والغاز وتخضع للعرض والطلب العالميين. إلا أن "ترامب" لا يزال يتوعد في تصريحاته بخفض أسعار الطاقة للنصف في غضون 12 شهرًا من توليه منصبه. ولا تزال كافة التوقعات وحتى تصريحات الرئيس ومؤيديه تطرح وبقوة التراجع عن أي سياسات من شأنها تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة أو حتى تقنيات خفض الكربون وتحسين البيئة.

والجدير بالذكر أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة بلغ مستويات قياسية؛ إذ وصل متوسط إنتاج الولايات المتحدة في عام 2023 إلى أكثر من 12.9 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى من الرقم القياسي السابق الذي تجاوز 12.3 مليون برميل في عام 2019، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وارتفع هذا الرقم إلى متوسط 13.2 مليون برميل يوميًا عام 2024، ويريد "ترامب" أن يرتفع الإنتاج إلى مستويات أعلى بكثير.

الشكل 1- إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام (2009-2024) - ألف برميل يوميًا



المصدر- بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

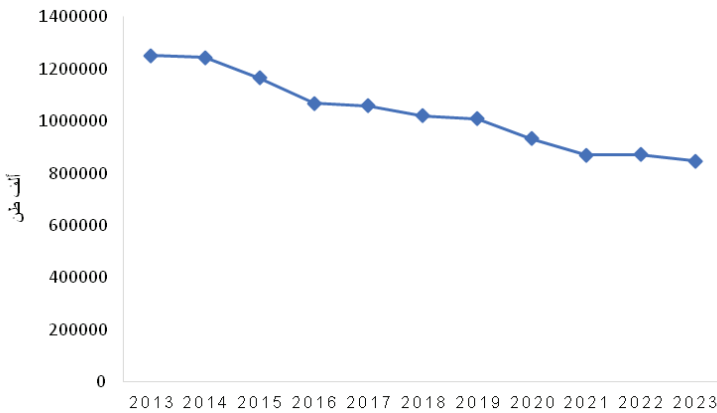
2. إعادة إحياء صناعة الفحم:

رغم بذل إدارة "ترامب" جهودًا لتخفيف القيود التنظيمية ودعم صناعة الفحم، فإن النتائج العملية كانت محدودة؛ حيث ظلت العوامل السوقية

والاقتصادية والتكنولوجية ذات تأثير أكبر على تراجع هذه الصناعة، ولم تستطع السياسات وحدها عكس الاتجاهات الهيكلية في سوق الطاقة في ظل التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة وخفض انبعاثات الكربون.

وقد ألغى "ترامب" خطة الطاقة النظيفة التي وضعتها إدارة "أوباما"، والتي كانت تفرض قيوداً صارمة على انبعاثات الكربون من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، ورفع الحظر عن تأجير الأراضي الفيدرالية لتعدين الفحم، والذي كان قد فرضه "أوباما" عام 2016؛ مما أعاد فتح المجال أمام مشاريع جديدة لتعدين الفحم، إلا أن النتائج خلال فترة ولايته الأولى لم تكن كما المتوقع، فقد شهد الإنتاج تراجعاً بنسبة 31.5% خلال الفترة نفسها، مع استمرار إغلاق العديد من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم لصالح الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، وانخفضت العمالة في القطاع بنسبة 24% من بداية إدارة "ترامب" الأولى وحتى عام 2020، مع تسجيل أدنى معدلات تشغيل في الصناعة منذ عقود. ويتوقع الكثيرون أن يعمل فريقه مرة أخرى خلال فترة رئاسته الثانية على تحفيز محطات الطاقة العاملة بالفحم من خلال الإعانات وخفض تكاليف الامتثال البيئي. في حين يتخوف المدافعون عن البيئة من التحديات القانونية، محذرين من العواقب طويلة الأجل على الصحة العامة ومستويات انبعاثات الكربون.

الشكل 2- إنتاج الولايات المتحدة من الفحم (2013-2023) - ألف طن



المصدر- بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

3. تقييد التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة:

لقد شهدت ولاية "جوابايدن" توسعات وطموحات عالية بشأن انتقال الطاقة ربما ليست في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في العالم كله. في الوقت الذي شكك "ترامب" دائماً في قدرة الطاقات المتجددة على الإسهام في تحقيق استقرار السوق ودفوع الاقتصاد الأمريكي نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً، وفي هذا الشأن، أعلنت إدارة "بايدن" عن أهم حزمة سياسات تدعم العمل المناخي والاقتصاد الأخضر والتحول للطاقة المتجددة في الولايات المتحدة.

عطفاً على ذلك، أعلن عن قانون خفض التضخم (IRA) الذي يوفر تمويلاً بقيمة 370 مليار دولار لتعزيز تقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تصنيع البطاريات، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، بالإضافة إلى حوافز كبيرة للسيارات الكهربائية والهيدروجين الأخضر، وقانون البنية التحتية والاستثمار الذي خصص نحو 75 مليار دولار لمشاريع الطاقة النظيفة حتى نهاية 2023؛ مما ساعد في تحسين البنية التحتية للشبكة وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، لتضيف في عام 2023 فقط حوالي 42 جيجاوات من الطاقة المتجددة إلى الشبكة، إضافة إلى تركيب 7.5 جيجاوات من أنظمة تخزين البطاريات؛ مما جعل البلاد ثاني أكبر سوق لتخزين الطاقة عالمياً بعد الصين.

وتمثل نسبة مشاركة المصادر المتجددة من الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة حوالي 23%؛ مما يعكس توسعاً كبيراً في قدرتها الإنتاجية. وقد بلغت استثمارات الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة نحو 280 مليار دولار في عام 2023، متجاوزة بذلك الاستثمارات في الوقود الأحفوري، وفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وبالرغم من هذه الخطوات والإجراءات المبشرة لمسار العمل المناخي العالمي خلال الولاية السابقة، فقد جاءت عودة "ترامب" للرئاسة مرة أخرى لتخيب آمال الكثير من الدول والحكومات، وخاصة وأن الفوز جاء في أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ (COP29)، والذي كان يناقش ضمن أجندته مضاعفة

أهداف الطاقات المتجددة لثلاثة أضعاف وزيادة أهداف كفاءة الطاقة إلى ضعفين مع هدف جديد يخصص زيادة تخزين الطاقة؛ حيث وقف العالم يناقش كيف ستتحقق هذه الأهداف الطموحة العالمية والضرورية أيضاً في ظل وجود إدارة لا تعترف بأهمية العمل المناخي ولا بتمويل المشروعات الخضراء لانتقال الطاقة، فضلاً عن عدم اعترافها بمسئولياتها تجاه الدول النامية في زيادة أعباء التغيرات المناخية وبالتالي ضرورة مساعدتها على التكيف والتخفيف من أثارها.

وعلى المستوى المحلي، يتخوف الكثير من التقليل من الحوافز المالية أو إلغاء الحوافز الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة، أو إعادة توجيه التمويل إلى مشروعات بديلة مثل زيادة الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج الطاقة وخاصة المحطات النووية الصغيرة التي تعرف بالمفاعلات المعيارية الصغيرة (SMR)؛ حيث تعتبر أسرع وأرخص في الإنتاج من محطات الطاقة النووية الكبيرة، وحتى الإنفاق على تقنيات احتجاز الكربون من محطات الطاقة التقليدية في محاولة منه لخفض الانبعاثات الكربونية.

الجدول 1 - إضافات الطاقات المتجددة في الولايات المتحدة (2013-2024) - جيجاوات

السنة	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	طاقات أخرى	الإجمالي
2013	4.7	1.1	0.5	6.3
2014	5.3	4.9	0.6	10.8
2015	7.3	8.5	0.4	16.2
2016	10.6	8.7	0.8	20.1
2017	8.0	6.8	0.6	15.4
2018	10.7	7.1	0.9	18.7
2019	13.3	9.1	0.5	22.9
2020	19.2	14.0	1.0	34.2
2021	32.6	12.0	0.7	36.3
2022	24.3	13.6	0.9	38.8
2023	28.5	13.0	0.5	42.0
2024	30	14.5	0.1	45.5

المصدر- تقارير الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

4. التراجع عن سياسات دعم العمل المناخي:

في ظل إدارة "بايدن"، عززت الولايات المتحدة التزامها بالعمل المناخي من خلال العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ -الذي انسحب منها الرئيس ترامب في ولايته الأولى- والالتزام بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 52-50 بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2005.

ومع عودة "ترامب" فإن السياسات المتوقعة ستتبع نهجًا مختلفًا تمامًا؛ حيث من المتوقع أن ينسحب مرة أخرى من اتفاقية باريس، مؤكدًا أن متطلباتها تضر بالاقتصاد الأمريكي وتضعف قدرته التنافسية، كما تتزايد احتمالية تراجع الولايات المتحدة عن تقديم الدعم المالي لمبادرات المناخ في الدول النامية أو الصناديق الأممية المخصصة لذلك مثل صندوق المناخ الأخضر أو صندوق الخسائر والأضرار، وهو الأمر الذي قد يسبب فجوة في التمويل الدولي ويؤثر سلبًا في مشاريع التحول للطاقة النظيفة في العديد من الدول النامية.

وسينتج عن تلك السياسات تثبيط العمل المناخي العالمي، ففي الوقت الذي يجب فيه تسريع الجهود الدولية لتنفيذ الأهداف المناخية وتحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، والوقوف بالاحتباس الحراري العالمي عند 1.5 درجة مئوية، يتخوف العالم من تراجع قوى عظمى عالمية ومسئول رئيسي عن الانبعاثات الحرارية عن تحمل مسؤولياتها تجاه تمويل مشروعات التكيف والتخفيف من أثار تغير المناخ عبر تمويل مشروعات تحول الطاقة أو زيادة نسبة تمثيل الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة، أو تمويل الدول النامية ومساعدتها في الحد من الأثار المدمرة للظواهر المناخية المتطرفة، والتي زادت حدتها وتسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة حتى أصبحت تهدد وجود مدن بأكملها.

الجدول 2- أكبر 10 دول منتجة للانبعاثات الكربونية في العالم 2023

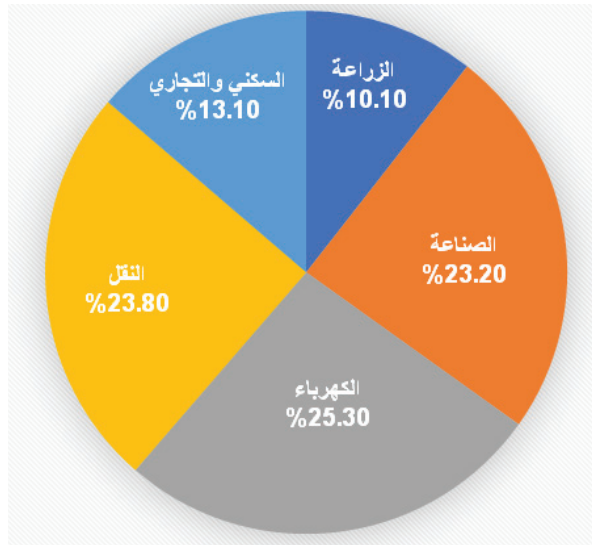
النسبة من الإجمالي العالمي	كمية الانبعاثات (مليارطن متري من ثاني أكسيد الكربون)	الدولة	
30.1%	15.94	الصين	1
9.9%	5.27	الولايات المتحدة الأمريكية	2
5.6%	2.96	الهند	3
3.1%	1.62	روسيا	4
1.9%	1.02	اليابان	5
1.3%	0.66	ألمانيا	6
1.2%	0.64	إيران	7
1.2%	0.62	كوريا الجنوبية	8
1.1%	0.59	إندونيسيا	9
1.1%	0.57	البرازيل	10

المصدر- تقرير مشروع الكربون العالمي وموقع "Carbon Brief".

وتهيمن قطاعات النقل والكهرباء والصناعة على كمية الانبعاثات الصادرة عن الولايات المتحدة، التي تعد ثاني أكبر دولة منتجة لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى؛ إذ يعتبر النقل المصدر الأكبر لانبعاثات الكربون، ويأتي في المرتبة الثانية إنتاج الكهرباء من مصادر الوقود الأحفوري، بينما تشكل الصناعة حوالي 23% من إجمالي الانبعاثات الأمريكية وخاصة صناعة التعدين والصناعات الكيماوية. ومع ذلك، تعتمز إدارة "ترامب" إلغاء أو تقليص الحوافز الضريبية للسيارات الكهربائية؛ نظراً لكونها تخلق منافسة غير عادلة على حساب صناعة السيارات التقليدية. ومن المتوقع أن يتم تقليص التمويل المخصص للبنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية أو مبادرات البحث والتطوير في هذا المجال؛ مما قد يؤثر سلباً في توسع سوق السيارات الكهربائية.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تتوقف كبرى الشركات عن الاستثمار في السيارات الكهربائية، نظرًا للطلب المتزايد من الأسواق الدولية والمعايير البيئية التي تشترطها الدول الأخرى كالاتحاد الأوروبي والصين، فعلى سبيل المثال، أعلنت شركات مثل "جنرال موتورز" و"فورد" عن خطط للوصول إلى إنتاج كامل للمركبات الكهربائية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، بغض النظر عن الدعم الفيدرالي؛ مما يعني أن هذه السياسات قد تؤدي إلى إبطاء النمو في هذا القطاع داخل الولايات المتحدة، لكنها لن توقفه تمامًا نظرًا لديناميكيات السوق العالمي وضغوط المستثمرين، وقد يعتمد التحول إلى النقل النظيف بشكل أكبر على جهود القطاع الخاص والدول الرائدة في العمل المناخي خلاف الولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي.

الشكل 3- نسب إنتاج الانبعاثات الكربونية وفقًا للقطاع في الولايات المتحدة - عام 2023



المصدر- تقرير مشروع الكربون العالمي وموقع "Carbon Brief".

وترتيبًا على ما سبق، يمكننا القول إنه إذا تراجعت الولايات المتحدة عن التزاماتها المناخية في ظل إدارة "ترامب" الثانية، فإن التعاون الدولي، خصوصًا مع الدول النامية والصاعدة، قد يتأثر بشدة، إلا أنه قد تكون هناك فرص للدول الأخرى لقيادة الجهود المناخية، مثل الصين أو الاتحاد الأوروبي. رغم احتمالية

إسهام ذلك في تصاعد المنافسة السياسية بدلاً من التعاون المناخي العالمي، لا سيّما في ظل ظهور لدول صاعدة، مثل الهند والبرازيل، التي قد تتردد في تبني سياسات مناخية طموحة إذا غابت القيادة الأمريكية، خاصة أن دعمها يعتمد جزئياً على التمويل والتكنولوجيا التكنولوجية الأمريكية لتحقيق أهدافها المناخية.

وإذا أعيد التركيز على الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي عالمياً؛ مما قد يشجع الدول النامية على الاستمرار في استخدام مصادر الطاقة غير النظيفة؛ الأمر الذي يعزز الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. كما أن انسحاب الولايات المتحدة من الالتزامات المناخية قد يؤدي إلى تباطؤ في تقدم مفاوضات المناخ الدولية. كان هذا التأثير واضحاً خلال مؤتمر الأطراف COP25 عندما كان الالتزام الأمريكي ضعيفاً؛ الأمر الذي تكرر بمجرد فوز "ترامب" مرة أخرى بالرئاسة في أثناء COP29 في باكو؛ فضعف المشاركة الأمريكية أدى إلى تراجع الدول الأخرى عن تقديم تعهدات طموحة في مؤتمر الأطراف، وخرجت النتائج مخيبة للآمال ولا تحتوي على هدف محدد ملزم وحاسم يمكن تحقيقه بحلول 2030.

المبحث الثاني - الجغرافيا السياسية للطاقة: هل ستتغير ديناميكيات القوة؟

قد تؤدي عودة "ترامب" إلى الرئاسة إلى حدوث تحولات كبيرة في الجغرافيا السياسية للطاقة، نظراً لسياساته الداعمة لصناعات الوقود الأحفوري ومحاولاته تعزيز استقلال الطاقة الأمريكية. هذه التحولات يمكن أن تغير ديناميكيات القوة العالمية، لا سيّما في العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، والسباق نحو مصادر الطاقة المتجددة.

1. التأثير في السوق العالمي:

إذا استمر "ترامب" على نهجه في دعم اقتصاد الطاقة التقليدية على حساب أي شيء آخر، فمن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة مجدداً أحد أكبر المصدرين للنفط والغاز الطبيعي المسال (LNG)، مما سيعزز دورها كمصدر رئيسي للطاقة

لدول أوروبا وآسيا التي تسعى لتقليل اعتمادها على روسيا والشرق الأوسط، وقد تضغط زيادة الإنتاج الأمريكي على أسعار النفط والغاز عالمياً، مما يؤثر سلباً في الدول المصدرة للطاقة مثل روسيا ودول مجموعة "أوبك". وفي الوقت نفسه، قد تستفيد الدول المستهلكة للطاقة مثل الهند والصين) من انخفاض الأسعار؛ مما يعيد ترتيب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول والولايات المتحدة.

2. تراجع الزخم العالمي نحو الطاقة المتجددة:

من المتوقع أن تقوم إدارة "ترامب" بتقليص الحوافز والاستثمارات الموجهة للطاقة المتجددة؛ مما قد يبطئ من التحول العالمي نحو مصادر الطاقة النظيفة. فغياب الولايات المتحدة عن قيادة الجهود المناخية قد يقلل من حافز الدول الأخرى تجاه تبني استراتيجيات خضراء، خصوصاً إذا لم تتوفر التكنولوجيا أو التمويل اللازم. وفي ظل تراجع القيادة الأمريكية، قد تزداد هيمنة الصين والاتحاد الأوروبي على أسواق الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المرتبطة بها؛ إذ تواصل الصين، على وجه الخصوص، تعزيز قدراتها الإنتاجية في مجال الألواح الشمسية، توربينات الرياح، والبطاريات، ناهيك عن الهيدروجين الأخضر الذي يضع الاتحاد الأوروبي آمالاً كبيرة عليه في قيادة الاقتصاد العالمي القادم، وهو ما يطلق عليه ثورة الهيدروجين الأخضر.

3. التأثير في أمن الطاقة الأوروبي:

في ظل استمرار الصراع الروسي-الأوكراني، قد تقدم الولايات المتحدة نفسها كمصدر بديل للغاز الطبيعي المسال؛ مما يعزز علاقتها الاستراتيجية مع أوروبا. فمنذ بداية الصراع، زادت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بشكل ملحوظ. في عام 2022، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، وذهب حوالي 68% من صادراتها إلى أوروبا مقارنة مع 34% فقط في 2021، جاءت هذه الزيادة استجابةً لتخفيض روسيا إمداداتها عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 وضغوط أوروبا لإيجاد بدائل طاقة أكثر أماناً، من خلال توفير الغاز الطبيعي المسال بكميات كبيرة لأوروبا، تسعى الولايات

المتحدة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا؛ مما يقلل من قدرة روسيا على استخدام الطاقة كسلاح اقتصادي. ووفقاً لسياسات "ترامب"، فإن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على هذا الدور تعتمد على توسيع إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال واستثماراتها في مرافق التسييل والبنية التحتية للنقل. ومن المتوقع أن تبني الولايات المتحدة محطات جديدة لتلبية الطلب الأوروبي المتزايد.

4. الحركة المضادة داخل أمريكا.. الولايات والمدن الكبرى:

في ظل سياسات إدارة "ترامب" التي قد تقلل من الزخم نحو العمل المناخي، تلعب الولايات والمدن الكبرى دوراً حاسماً في قيادة الجهود المناخية داخل الولايات المتحدة، تركز الحركة المضادة على اتخاذ إجراءات مناخية مستقلة لمواجهة التراجع الفيدرالي، وتتمثل في مبادرات تنظيمية، تشريعية، وشراكات دولية، خاصة بعد إعلان العديد من الولايات والمدن الكبرى عن خطط واستراتيجيات طموحة لدعم مواجهة التغيرات المناخية لاسيما مشروعات الطاقات المتجددة والنقل الكهربائي وسياسات خفض الانبعاثات الكربونية في كثير من قطاعات الاقتصاد لديها وفرض رسوم وسقف للانبعاثات الصادرة في الولاية.

أ. كاليفورنيا: تُعد كاليفورنيا من أكثر الولايات طموحاً في مجال العمل المناخي؛ حيث أقرت قوانين لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2045. ووضعت الولاية معايير خاصة لانبعاثات السيارات، والتي تعتمد على 17 ولاية أخرى؛ مما يجعلها معياراً وطنياً فعلياً لخفض الانبعاثات من قطاع النقل. وتجاوزت كاليفورنيا إنتاج 30% من احتياجاتها من الكهرباء عبر مصادر متجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عام 2022، ولا تزال تدعم إجراءات وسياسات تحول الطاقة في الولاية حتى الآن. ويعتبر برنامج ولاية كاليفورنيا لتداول الكربون أحد أكبر أنظمة تداول الانبعاثات متعددة القطاعات في العالم، وتغطي كاليفورنيا وحدها حالياً حوالي 85% من الانبعاثات منذ عام 2013.

ب. نيويورك: التزمت نيويورك بخفض الانبعاثات بنسبة 85% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات 1990. كما تستثمر نيويورك في مشاريع الرياح

البحرية والطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وأطلقت مدينة نيويورك برنامج "مبادرة المباني الخضراء"، الذي يركز على تحسين كفاءة الطاقة في المباني، التي تشكل نحو 70% من انبعاثات المدينة، بالإضافة إلى الحافلات الكهربائية ووسائل النقل النظيف.

ج. واشنطن وأوريغون: ركزت ولايتا واشنطن وأوريغون على التخلص التدريجي من الفحم كمصدر للطاقة وتعزيز استخدام السيارات الكهربائية عبر حوافز مالية وتطوير البنية التحتية.

د. شيكاغو: أطلقت مدينة شيكاغو مبادرة "Ready for 100"؛ حيث التزمت المدينة باستخدام 100% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2040.

وهناك مبادرات محلية وإقليمية تدعم العمل المناخي من بينها مدن وولايات أمريكية مثل، تحالف المناخ الأمريكي (United States Climate Alliance)، والذي أسس بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس، ويضم 25 ولاية ملتزمة بتحقيق أهداف باريس للحد من الانبعاثات.

وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجه الولايات والمدن الأمريكية في ظل غياب الدعم الفيدرالي من تنفيذ أهدافها المتعلقة بالبيئة والمناخ مثل نقص التمويل أو تقييد السياسات والقوانين، فإنه من المتوقع أن تظل هذه الولايات على موقفها محاولة التغلب على تلك التحديات من خلال إنشاء تحالفات قوية ودعم القطاع الخاص وجذب استثمارات لدفع المشروعات الخضراء مثل إنتاج الطاقة المتجددة والنقل النظيف وخفض الانبعاثات من قطاع الصناعة وخاصة الصناعات الثقيلة كثيفة الطاقة. هذا وقد يتوقع البعض أن يكون غياب الدعم الفيدرالي لخطط الولايات مؤقتًا، فلا يجوز أن تشهد أمريكا انفصالًا اقتصاديًا داخليًا، بحيث يتطور نصفها نحو اقتصاد أخضر بينما يبقى النصف الآخر في اقتصاد تقليدي يعتمد على الفحم والبتروك مثل المناطق الريفية.

5. تأثير سياسات ترامب النفطية في مصر والشرق الأوسط:

تعزز سياسات ترامب المناخية والنفطية المنافسة مع الأسواق الناشئة مثل مصر، وتضع ضغوطًا إضافية على اقتصاديات دول الشرق الأوسط، خاصة تلك التي تعتمد على صادرات الطاقة. من جهة أخرى، تراجع الالتزام الأمريكي بالمناخ يفاقم تداعيات تغير المناخ على المنطقة؛ مما يضع مزيدًا من التحديات البيئية والاقتصادية عليها. فعلى سبيل المثال؛ تعزيز صادرات الغاز الطبيعي المسال. وهذا قد يؤثر في صادرات مصر من الغاز الطبيعي، خاصة في ظل دورها كمركز إقليمي لتجارة الغاز بعد الاكتشافات الكبيرة الأخيرة في مصر، كما أن السياسات الأمريكية قد تخلق منافسة مباشرة مع الغاز المصري في الأسواق الأوروبية؛ حيث تهدف مصر حاليًا لتعزيز صادراتها إلى أوروبا.

إضافة إلى ذلك فإن تراجع الدعم الأمريكي للتحويل نحو الطاقة النظيفة قد يقلل التمويلات والمساعدات الفنية المتاحة لمصر في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ مما قد يبطئ الخطط الطموحة لمصر في زيادة حصة الطاقة المتجددة وتحقيق أهدافها المناخية.

وعلى مستوى الشرق الأوسط، قد تضغط زيادة إنتاج النفط الأمريكي على أسعار النفط العالمية، مما قد يقلل العائدات النفطية لدول الخليج التي تعتمد بشكل رئيسي على هذه الإيرادات؛ مما يؤثر في اقتصاداتها. وقد يؤدي إلى تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة ودول الخليج في أسواق الطاقة التقليدية والأسواق الأوروبية للغاز الطبيعي المسال وهو ما سيؤثر في الأسواق العالمية للطاقة بشكل عام.

المبحث الثالث - الكوارث المناخية محفز لتغيير الاتجاه:

أصبح تأثير الكوارث المناخية مثل الأعاصير، الفيضانات، حرائق الغابات، والجفاف دافعًا قويًا لتحفيز التحولات في السياسات والمجتمعات نحو العمل

المناخي، يتمثل هذا التغيير في زيادة الوعي العام، والضغط على صانع القرار، وتسريع تبني استراتيجيات مستدامة.

1. تصاعد الظواهر المناخية المتطرفة:

شهدت الولايات المتحدة خلال العقد الماضي أحداثًا متطرفة للمناخ تسببت في خسائر اقتصادية بالمليارات فضلًا عن الخسائر البشرية، يمكن أن تضغط على إدارة ترامب بتبني سياسات واعية بخطورة التغيرات المناخية وأثرها في الولايات المختلفة.

وفي هذا الشأن، كشف تقرير جديد أن الولايات المتحدة تعرضت لـ 18 كارثة تتعلق بالطقس وتغير المناخ عام 2023 فقط، وتمثلت تلك الكوارث في شكل أعاصير وموجات حرارة شديدة وبرودة وفيضانات مميتة ونوبات جفاف، وقد تسببت تلك الكوارث المناخية في أضرار لا تقل عن 165 مليار دولار على الأقل خلال عام 2023، متجاوزة كوارث عام 2021 من حيث الأضرار، كما تسببت في وفاة ما لا يقل عن 474 شخصًا، بحسب تقرير الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA). ووفقًا للمركز الوطني للمعلومات البيئية التابع للإدارة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي، فقد تعرضت الولايات المتحدة منذ عام 1980 وحتى بداية نوفمبر 2024 لنحو 400 كارثة مناخية، تسببت في مصرع نحو 16768 شخصًا، وتجاوزت تكلفة الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها خلال الفترة نفسها 2.789 تريليون دولار.

ومنذ بداية عام 2024 وحتى 1 نوفمبر من العام نفسه، شهدت الولايات المتحدة نحو 24 كارثة مناخية كبيرة، أسفرت عن مقتل 418 شخصًا، وكان لها آثار اقتصادية كبيرة في المناطق المتضررة، من بينها 17 كارثة بسبب العواصف الشديدة والأعاصير المدارية من بينها، إعصار هيلين جنوب شرق الولايات المتحدة وتسبب في مقتل أكثر من 225 شخصًا؛ وهو يعد أقوى إعصار مسجل يضرب منطقة (Big Bend) في فلوريدا، وبعد أقل من أسبوعين من إعصار هيلين، ضرب إعصار ميلتون ولاية فلوريدا وتسبب في مقتل نحو 24 شخصًا. وتقدر الخسائر الاقتصادية لعام

2024 بأكثر من 56.3 مليار دولار. وباستخدام نموذج تحليل العواصف (IRIS) للتحقيق في أسباب حدوث الأعاصير، أظهر النموذج أن تغير المناخ كان مسؤولاً عن زيادة بنحو 150% في عدد مثل هذه العواصف وأن أقصى سرعات للرياح زادت بنحو 11% بسبب تغير المناخ.

مع ظهور كل هذه الدلائل المؤكدة على الارتباط المباشر بين تغير المناخ وزيادة تأثيراته وبين الممارسات الاقتصادية التي من شأنها زيادة الاحتباس الحراري المسبب له، ولا سيّما الخسائر الاقتصادية والبشرية المرتبطة به والتي أصبحت تحدث في الولايات كافة، فليس هناك مفر من علو الأصوات في الداخل الأمريكي لتراجع ترامب عن آرائه وسياساته المشككة في الأساس العلمي لحدوث التغيرات المناخية من الأساس، وبالتالي إنكاره أي وسائل أو حلول للحد منه والتحول نحو اقتصاد نظيف أقل انبعاثات.

2. الابتكار التكنولوجي كمخرج للأزمة:

يمثل الابتكار التكنولوجي أداة حاسمة لتحقيق تقدم كبير في التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته، حيث يُمكن الابتكار من إعادة تشكيل أنظمة الطاقة، النقل، الزراعة، والصناعة لجعلها أكثر كفاءة واستدامة، حتى مع التوجهات السياسية التي قد تدعم الوقود الأحفوري على حساب العمل المناخي، كما يتبين تالياً:

أ. الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أدى: الابتكار المستمر في تصنيع الألواح الشمسية وتوربينات الرياح إلى خفض التكاليف بنسبة تصل إلى 85% بين عامي 2010 و2021، فضلاً عن زيادة كفاءتها وزيادة الطلب العالمي عليها، وبالتالي زيادة منافسة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة بالمقارنة بالمصادر التقليدية (البتروك والفحم والغاز الطبيعي).

ب. تخزين الطاقة: تزيد تطورات في تقنيات تخزين الطاقة بالبطاريات مثل بطاريات الليثيوم أيون والجيل الجديد منها (بطاريات الصوديوم والكبريت) من كفاءة تخزين الطاقة المتجددة؛ مما يُعزز استخدامها على نطاق واسع.

ج. الهيدروجين الأخضر: يُعتبر الهيدروجين الأخضر، المنتج باستخدام الكهرباء النظيفة، حلاً واعدًا لخفض الانبعاثات في القطاعات الثقيلة مثل الطاقة والصناعة والنقل، ومع دفع أسواق أوروبا وآسيا باتجاه الابتكار فيه وخفض تكلفة إنتاجه؛ مما قد يضغط على الولايات المتحدة للبقاء ضمن السباق العالمي للهيدروجين.

د. احتجاز الكربون وتخزينه (CCS): يُمكن البحث والتطوير في تكنولوجيا التقاط ثاني أكسيد الكربون من المصانع ومحطات الطاقة لتخزينه في باطن الأرض، أو تحويله لمركبات أقل ضرراً للبيئة، أن يكون حلاً واعدًا في خفض تكلفة إنتاج الطاقة واستمرار الاعتماد على البترول أو الغاز الطبيعي مع انبعاثات أقل. وبالتالي فرصة أمام تنفيذ السياسات المطروحة من ترمب مع حل تكنولوجي يُرضي البعض إذ أمكن تطبيقه.

هـ. تقنيات إزالة الكربون المباشر من الهواء (DAC): تمثل أحد الحلول الواعدة لمواجهة التغير المناخي، حيث تعتمد على امتصاص ثاني أكسيد الكربون (CO₂) مباشرة من الغلاف الجوي باستخدام معدات متخصصة، ثم تخزينه أو إعادة استخدامه كمنتجات مثل الوقود الصناعي أو مواد البناء، تتطور هذه التقنيات بسرعة، وتعد شركات مثل (Clime works - Carbon Engineering - Global Thermostat) من الشركات الرائدة عالميًا.

ويُمكن أن يُدفع الابتكار في التكنولوجيا المناخية محليًا في الولايات الرائدة مثل كاليفورنيا وواشنطن، حيث يُمكن أن تتوسع مبادرات الطاقة النظيفة والنقل المستدام حتى مع عدم وجود دعم فيدرالي قوي، ودوليًا، سيصبح الابتكار ضرورة اقتصادية للولايات المتحدة مع الضغط من الأسواق الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والصين؛ مما قد يحدث تحول في السياسات الوطنية.

3. الفرص البديلة: هل يمكن تحقيق التغيير بدون دعم فيدرالي؟

هناك مسارات متعددة لتحقيق استمرار العمل المناخي من خلال استغلال الفرص البديلة، وفقاً لما تم عرضه سابقاً فإن هذه المسارات تعتمد بشكل أساسي على ديناميكيات السوق، والمبادرات المحلية، والتعاون الدولي، كما يتبين تالياً:

أ. المبادرات المحلية: من الممكن في هذه الحالة أن تتمسك الولايات الفاعلة والمدن الكبرى بخططها وإجراءاتها في طريق تحقيق التنمية المستدامة ودعم العمل المناخي وجذب المزيد من الاستثمارات سواء من القطاع الخاص أو التحالفات الإقليمية لتحقيق أهدافها المناخية.

ب. التعاون الدولي: في غياب الدعم الأمريكي، قد تنشأ تحالفات جديدة مثل شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية. ومع التزام الاتحاد الأوروبي والصين بمسارات خضراء وأهداف مناخية معلنة، قد تجد الشركات الأمريكية فرصاً تجارية في الأسواق الدولية لتصدير التكنولوجيا النظيفة أو التعاون في تطويرها.

ج. ديناميكيات السوق: تُشكل ديناميكيات السوق قوة دافعة لتحول الطاقة والابتكار في مواجهة التغيير المناخي، بغض النظر عن السياسات الحكومية الفيدرالية. وتُحدد هذه الديناميكيات من خلال العرض والطلب، الابتكار التكنولوجي، والاستثمارات العالمية؛ مما يساعد في التغيير في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والنقل.

الخاتمة:

تركز سياسات "دونالد ترامب" تجاه أسواق الطاقة في ولايته الثانية على تعظيم الهيمنة الاقتصادية الأمريكية في قطاع الطاقة التقليدية، مع إضعاف الالتزامات البيئية. قد يُطلق على هذه الاستراتيجية "الترامبية النفطية"؛ نظراً لئليها نحو تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري على حساب التحول نحو الطاقة النظيفة. ويدلل على ذلك اختيار الرئيس التنفيذي لشركة Liberty Energy "كريس رايت

" لقيادة وزارة الطاقة، وهي شركة خدمات حقول النفط، وقيمتها السوقية تبلغ 2.7 مليار دولار، كما يشغل "رايت" عضو مجلس إدارة شركة "أوكلو"، وهي شركة ناشئة للطاقة النووية، ولا يختلف "رايت" كثيراً عن الرئيس الأمريكي في معتقداته وتصريحاته حول أزمة المناخ أو استخدام الطاقات النظيفة، فلم يلبث أن يصرح هو الآخر بأنه "لا يوجد شيء مثل الطاقة النظيفة أو الطاقة غير النظيفة، جميع مصادر الطاقة لها تأثيرات على العالم إيجابية وسلبية"، إلا أن الانخراط وراء تنفيذ هذه السياسات قد يؤدي إلى تراجع الدور الأمريكي في العمل المناخي العالمي، لا سيما بعد انسحابها للمرة الثانية من اتفاق باريس للمناخ، وستكون لهذه السياسات تداعيات سلبية سواء في الداخل الأمريكي خاصة من قبل بعض الولايات والمدن الكبرى والنشطاء البيئيين ومنظمات المجتمع المدني، التي بالتأكيد سترفض وبشدة السياسات المتعلقة بزيادة الانبعاثات الكربونية وتخفيف القيود البيئية على منتجي الوقود الأحفوري وتشجيع الحفر والتنقيب ربما في مناطق محمية مما يؤثر في التنوع البيولوجي في بعض المناطق في أمريكا، أو على المستوى الدولي والعالمي الذي سيعيد ترتيب الخريطة السياسية ويدعم إنشاء تحالفات دولية جديدة قد تتخذ فيها دول مثل الصين والاتحاد الأوروبي دور الريادة الدولية تجاه الاقتصاد منخفض الكربون والصناعات المرتبطة بالتحول للطاقات الجديدة والمتجددة.

المصادر:

1. FactCheck.org. "The Issues: Trump's Proposal to Lower Prices by Increasing Energy Production." 2024. نشر في أكتوبر 2024. <https://www.factcheck.org/2024/10/the-issues-trumps-proposal-to-lower-prices-by-increasing-energy-production/>.
2. U.S. Energy Information Administration (EIA). "Crude Oil Production." <https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pets&s=mcrfpus2&f=m>.
3. U.S. Energy Information Administration (EIA). "Crude Oil Production." <https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pets&s=mcrfpus2&f=m>.
4. EconoTimes. "Donald Trump's Energy Policies in 2025: Key Takeaways." <https://www.econotimes.com/Donald-Trumps-energy-policies-in-2025-Key-takeaways-1694314>.
5. S&P Global Market Intelligence. "US Coal Jobs Down 24% from the Start of Trump Administration to Latest Quarter." <https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/us-coal-jobs-down-24-from-the-start-of-trump-administration-to-latest-quarter-61386963>.
6. Lawrence Berkeley National Laboratory. "U.S. State Renewables Portfolio Standards and Clean Energy Standards." <https://energy.lbl.gov/publications/us-state-renewables-portfolio-clean-0>.
7. International Energy Agency (IEA). "World Energy Investment 2024: United States." <https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2024/united-states>.
8. Lawrence Berkeley National Laboratory. "U.S. State Renewables Portfolio Standards and Clean Energy Standards." <https://energy.lbl.gov/publications/us-state-renewables-portfolio-clean-0>.
9. International Energy Agency (IEA). "World Energy Investment 2024: United States." <https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2024/united-states>.
10. مركز المستقبل. "سيناريوهات السياسات الاقتصادية والمناخية في ظل عودة ترامب." <https://futureuae.com/ar/AE/Mainpage/Item/9789>.
11. حسان فلفل، محمد. "دور 'حوكمة المخاطر' في الحد من خسائر الأعاصير." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر 2024. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9830>.
12. قنديل أحمد، الانتخابات الرئاسية الأمريكية وانعكاساتها المحتملة على سياسات الطاقة في العالم ومصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر 2024. <https://idsc.gov.eg/Article/details/10507>.

5

دور السياسات الحمائية في إعادة تشكيل الخريطة التجارية العالمية

سالي عاشور*

منذ عام 1990، أدت التجارة العالمية إلى زيادة الدخول بنسبة 24% في جميع أنحاء العالم، وقد أدى هذا النمو إلى انتشار أكثر من مليار شخص من براثن الفقر. كما لعبت التجارة دورًا محوريًا في تشكيل الاقتصاد العالمي وتعزيز النتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية. ولكن اليوم، تتزايد التدابير الحمائية، وتثير التوترات التجارية والتحديات الجيوسياسية المخاوف بشأن مسار انفتاح التجارة.

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لقد تباطأت وتيرة التكامل التجاري على مدى العقد الماضي، فقد بدأت عملية التكامل التجاري بعد الحرب العالمية الثانية، واكتسبت زخمًا جديدًا في ثمانينيات القرن العشرين وعاشت عصرًا ذهبيًا في الفترة 1990-2008، لترتفع نسبة التجارة الإجمالية في السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39% إلى 61%. ثم بدأت في التباطؤ التدريجي لتصل لنحو 58% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حاليًا، في مقابل ارتفاع معدلات الحماية التجارية، مدفوعة بزيادة الحواجز غير الجمركية، ومؤخرًا الحواجز الجمركية¹.

وفي الوقت نفسه، انخفض الدعم العام للعولمة نتيجة لبروز عوامل مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتشكك في مبادئ حرية التنقل والتكامل الاقتصادي في أوروبا، فقد تم التشكيك علنًا في فوائد التجارة الحرة في الولايات المتحدة. وتصاعدت التوترات التجارية في عام 2018، ومع التهديدات الحمائية من جانب الإدارة الأمريكية والتي استمرت خلال تولي الرئيس ترامب الفترة الأولى السابقة التي استمرت خلال الفترة من 2017 - 2021، وفي حين تم تهدئة تلك التوترات مع ولاية الرئيس جو بايدن، فإن خطر المزيد من التصعيد قد ظهر للواجهة مرة أخرى مع إعادة انتخاب ترامب والتلويح بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات الصيني.

إن عدم اليقين المتعلق بالحمائية يثقل كاهل العولمة الاقتصادية وقد يرتفع أكثر، مما قد يؤدي إلى تآكل الثقة والتأثير في الاقتصاد العالمي بشكل كبير. كما أن تعقيد سلاسل الإنتاج الدولية المتشابكة قد يؤدي إلى تضخيم التأثير. وعلى هذه الخلفية، يستعرض هذا الفصل ماهية سياسة الحمائية التجارية المتمثلة في فرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات السلع في محاولة لحماية الصناعات الأمريكية وتعزيز الإنتاج المحلي، وكيفية إسهاماتها في إعادة رسم خريطة التجارة الدولية من حيث اتجاه الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة للبحث عن بدائل، وتعريض سلاسل التوريد العالمية للاضطرابات؛ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتأثير سلبيًا في توافر بعض السلع الأساسية؛ مما يزيد من العبء على المستهلكين في جميع أنحاء العالم، وغيرها من التداعيات الأخرى.

كما يسلط الفصل الضوء على انعكاسات السياسات الحمائية على الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة مع الولايات المتحدة؛ إذ قد تشهد انخفاضاً في حجم صادراتها بسبب الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى التي قد يفرضها "ترامب"، مما سيزيد من الضغوط على اقتصاداتها، مع الإشارة إلى أن التضخم الناتج عن السياسات الحمائية قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي لرفع سعر الفائدة، وهو الأمر الذي قد يخلق بيئة مالية غير مستقرة لهذه الدول بسبب زيادة عبء الديون ونزوح الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

المبحث الأول - ماهية السياسة الحمائية وتأثيرها في التجارة الدولية:

تُعتبر الحمائية الاقتصادية عن السياسة التي تتبعها الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية، وذلك من خلال فرض قيود على الواردات مثل الرسوم الجمركية والحصص وغيرها. وتهدف هذه السياسة إلى حماية الوظائف المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي، ولكن لها آثار جانبية متعددة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي. يهدف هذا الجزء إلى تقديم نظرة عامة على مفهوم الحمائية الاقتصادية وأهميتها، في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية: ما السياسة الحمائية؟ وما أدواتها الرئيسية؟، وما الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني السياسات الحمائية؟، وما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الحمائية؟

1. تعريف السياسة الحمائية وأدواتها الرئيسية:

الحمائية الاقتصادية هي سياسة تحمي المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية. يتم ذلك عن طريق فرض ضرائب على الواردات (الجمارك) أو تحديد كمية محددة منها (الحصص)، أو تقديم دعم مالي للمنتجين المحليين (الإعانات). الهدف الأساسي هو حماية الصناعة المحلية والوظائف، ولكنها قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل الخيارات للمستهلكين.

الحمائية الاقتصادية هي سيف ذو حدين، فهي قد تحمي الصناعات المحلية وتساهم في خلق فرص عمل، ولكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،

وتقليل جودة المنتجات، وتقليل الابتكار، كما أنها قد تؤدي إلى حروب تجارية بين الدول؛ مما يضر بالاقتصاد العالمي. لذلك، يجب التعامل مع الحمائية بحذر وتقييم آثارها بعناية قبل اتخاذ أي قرارات. ويمكن أن يتخذ هذا النهج أشكالاً مختلفة²، بما في ذلك:

أ. التعريفات الجمركية: التعريفات الجمركية هي ضرائب مفروضة على السلع المستوردة؛ مما يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين والشركات. ومن خلال فرض التعريفات الجمركية، تهدف الحكومات إلى جعل المنتجات الأجنبية أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالسلع المنتجة محلياً.

ب. الحصص: تحدد الحصص كمية بعض السلع المستوردة التي يمكن أن تدخل بلدًا ما خلال فترة محددة. ويهدف هذا القيد إلى السيطرة على تدفق المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية، وبالتالي حماية الصناعات المحلية من المنافسة.

ج. الإعانات: قد تقدم الحكومات المساعدة المالية أو الإعانات للصناعات المحلية؛ مما يمكنها من خفض تكاليف الإنتاج والبقاء قادرة على المنافسة في السوق العالمية. ويمكن أن يتخذ الدعم شكل مدفوعات مباشرة، أو إعفاءات ضريبية، أو أشكالاً أخرى من الدعم المالي.

د. الحواجز التنظيمية: يُمكن أن تكون الحواجز غير الجمركية، مثل الأنظمة والمعايير ومتطلبات الترخيص، بمثابة أدوات للحماية الاقتصادية. وقد يتم تنفيذ هذه الحواجز لعرقلة المنافسة الأجنبية أو التأكد من أن السلع المستوردة تلبى معايير معينة للجودة أو السلامة.

يوجد العديد من الأسباب التي يُمكن أن تدفع البلدان إلى تبني تدابير حمائية؛ حيث تعتبر الحمائية الاقتصادية سياسة تتبعها الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال فرض قيود على الواردات مثل التعريفات الجمركية والحصص وغيرها. وعلى الرغم من الجدل الدائر حول جدواها، فإنها

لا تزال تلعب دورًا مؤثرًا في السياسات الاقتصادية للدول. وتتمثل أبرز الأسباب وراء تبني السياسات الحمائية:

أ. حماية الصناعات الناشئة: تسعى الدول إلى حماية صناعاتها الجديدة من المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة؛ مما يتيح لها الوقت الكافي للنمو والتطور وتحقيق الكفاءة.

ب. حماية الوظائف: تهدف الحمائية إلى الحفاظ على الوظائف المحلية من خلال تقليل الواردات، خاصة في القطاعات التي تواجه منافسة شديدة من الدول ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة.

ج. الأمن القومي: تعتبر بعض الصناعات ذات أهمية استراتيجية للأمن القومي، مثل صناعة الدفاع والإنتاج الزراعي، لذا تسعى الدول إلى حمايتها من الاعتماد المفرط على الواردات.

د. تصحيح العجز التجاري: قد تلجأ الدول إلى الحمائية لتقليل حجم عجزها التجاري من خلال خفض الواردات وزيادة الصادرات.

وعلى الرغم من المزايا التي تدعيها، فإن الحمائية تحمل في طياتها العديد من السلبيات للدول والأفراد والشركات على حد سواء، تتمثل أبرزها في:

أ. ارتفاع الأسعار: تؤدي الحمائية إلى زيادة أسعار المنتجات المحلية نتيجة لقلّة المنافسة؛ مما يزيد من عبء المعيشة على المستهلكين.

ب. تقليل الكفاءة والابتكار: في ظل غياب المنافسة الأجنبية، قد تقلل الشركات المحمية من جهودها لتحسين جودة منتجاتها وتقليل تكاليف الإنتاج.

ج. الحروب التجارية: قد تؤدي السياسات الحمائية إلى اندلاع حروب تجارية بين الدول؛ حيث ترد كل دولة بفرض قيود على واردات الشريك التجاري؛ مما يؤثر سلبيًا في التجارة العالمية ونمو الاقتصاد.

د. تضخم وتراجع الإنفاق الاستهلاكي: قد يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن الحمائية إلى ارتفاع معدلات التضخم؛ مما يقلل من القوة الشرائية للمستهلكين ويؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي.

لذا، تعتبر الحمائية أداة اقتصادية تستخدمها الدول لتحقيق أهداف محددة، ولكنها تحمل في الوقت نفسه تكاليف اقتصادية واجتماعية. لذا، فإن قرار تبني سياسات حمائية يتطلب تقييماً دقيقاً للمكاسب والخسائر المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار التبعات على المدى الطويل³.

2. الخلفية التاريخية للحمائية الدولية وظهور الحمائية الجديدة:

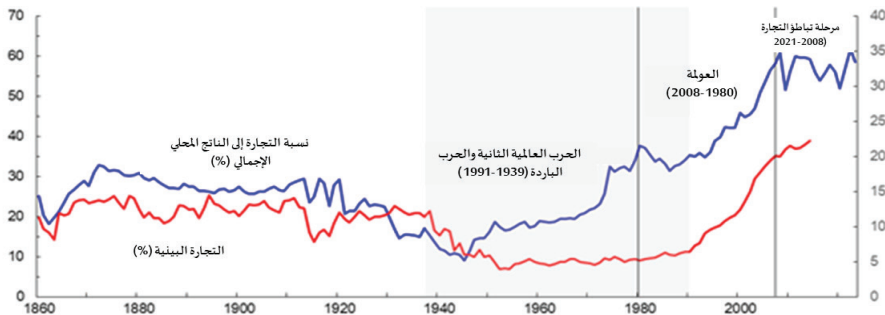
شهد العالم فورة في التجارة الدولية خلال القرن التاسع عشر على مدار فترة استمرت لمدة 125 عاماً بدءاً بالثورة الفرنسية في عام 1789، حتى بداية الحرب العالمية الأولى والتي أنهت فجأة هذا العصر الذهبي للعولمة، وقد مهدت الظروف الاقتصادية العصيبة التي أعقبت الحرب لتمهد الطريق أمام صعود نجم الزعماء القوميين الذين قادوا العالم لاحقاً إلى الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية، نشأ عالم ثنائي القطب تهيمن عليه قوتان عظيمتان -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- يقسّمه الفكر الأيديولوجي والهياكل السياسية والاقتصادية. وفيما بينهما وقفت مجموعة من البلدان غير المنحازة في مهب الخطر.

ولم تكن فترة "الحرب الباردة"، بين أواخر الأربعينيات وأواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بمثابة فترة تراجع عن العولمة؛ نظراً لأنها تميزت بالارتفاع المتواصل في نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي مدفوعاً بالتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب وسياسات تحرير التجارة التي اعتمدها بلدان كثيرة في الكتلة الغربية. غير أنها كانت فترة تشرذم؛ حيث أسهمت خلالها الاعتبارات الجغرافية-السياسية بقوة في تشكيل تدفقات التجارة والاستثمار. فانهارت معدلات التجارة بين الكتلتين المتعارضتين من حوالي 10% - 15% إلى أقل من 5% من التجارة العالمية خلال الحرب الباردة.

وبنهاية الحرب الباردة، سرعان ما توسعت التجارة بين الكتلتين المتنافستين سابقاً، لتصل إلى ما يقارب رُبع التجارة العالمية في العقد التالي. وتزامنت نهاية الحرب الباردة كذلك مع فترة انتعاش العولمة في التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي؛ إذ تألفت عوامل الابتكار التكنولوجي، والتحرير التجاري الأحادي ومتعدد الأطراف، والتغيرات الجغرافية-السياسية والمؤسسية لتأخذ التكامل الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقة.

غير أن وتيرة العولمة منذ عام 2008 أصابها الركود -فيما يُعرف بتباطؤ العولمة- مع ثبات نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في ظل الانحسار الطبيعي للقوى التي حفزت العولمة المفرطة. ويصل بنا ذلك إلى الزمن الحالي. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، تكثفت المخاطر التي تهدد حرية تدفق رؤوس الأموال والسلع في ظل نمو المخاطر الجغرافية-السياسية. فبعض التدابير، بما فيها التعريفات الجمركية أو القيود على التصدير، تستهدف التجارة والاستثمار مباشرة. وهناك تدابير أخرى خلف الحدود تؤثر في تدفق التجارة على نحو غير مباشر، مثل الدعم الضريبي والمالي لقطاعات محلية معينة وشروط المكوّن المحلي. ويشير الشكل التالي إلى هذا التطور التاريخي⁴.

الشكل 1- تطور التجارة الدولية منذ عام 1860 (نسبة التجارة إلى الناتج الإجمالي - نسبة التجارة البينية)



المصدر- صندوق النقد الدولي، 2023، "أهي الحرب الباردة الثانية؟ الحفاظ على التعاون الاقتصادي في خضم التشردم الجغرافي-الاقتصادي".

إن الأزمات الاقتصادية المتكررة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وجائحة كوفيد-19، إلى زيادة الضغوط على الحكومات لحماية اقتصاداتها الوطنية، بما دفعت العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها التجارية؛ مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ "الحماية الجديدة-⁵ New Protectionism"، والتي تمثل تطوراً لسياسات الحماية التجارية التي كانت سائدة في الماضي، والتي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، ولكنها تستخدم أدوات أكثر تعقيداً من الحماية التقليدية، مثل: الحواجز غير الجمركية والدعم الحكومي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم التطورات التكنولوجية السريعة في تغيير طبيعة المنافسة الاقتصادية؛ مما يدفع الدول إلى البحث عن طرق لحماية صناعاتها الناشئة، خاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، وتمثل التوترات الجيوسياسية بين الدول الكبرى دافعاً لها إلى تبني سياسات حماية لحماية مصالحها الاستراتيجية.

على الرغم من أن مصطلح "الحماية الجديدة" قد ارتبط بالأحداث الاقتصادية الحديثة، فإن جذوره تمتد إلى ثمانينيات القرن العشرين. فقد استخدم الاقتصادي روبرت بالدوين (Baldwin) هذا المصطلح لوصف السياسات الحمائية المتشددة التي اتبعتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وكانت هذه السياسات رد فعل على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي؛ حيث تراجعت هيمنة الولايات المتحدة وبرزت دول أخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان كقوى اقتصادية صاعدة.

تتميز الحماية الجديدة بطابعها الانتقائي، على عكس الحماية التقليدية التي كانت تطبق بشكل عام على جميع الواردات. فالأدوات التي تستخدمها الحماية الجديدة، مثل قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، تتيح للدول استهداف منتجات وبلدان محددة. ويوضح الجدول التالي التفرقة بين كلٍ من النوعين من الإجراءات الحمائية.

الجدول 1- التفرقة بين السياسات الحمائية التقليدية والحمائية الجديدة

البيان	الحمائية التقليدية	الحمائية الجديدة
الأدوات	تعريفات جمركية، حصص كمية	معايير الإنتاج، الإجراءات المضادة للإغراق والدعم، الحواجز التقنية، الدعم الحكومي للصناعات المحلية
الأهداف	حماية الصناعات الناشئة، حماية الوظائف	حماية الصناعات الاستراتيجية، الأمن القومي، السيادة التكنولوجية
الشكل	واضحة ومباشرة	أكثر تعقيداً وضمنية

المصدر: تم الأعداد بواسطة الباحث.

كما تتميز الحمائية الجديدة بأبعاد متعددة ومتشابكة، من بينها الحمائية التكنولوجية التي تركز على حماية الصناعات التكنولوجية الاستراتيجية مثل شبه الموصلات والذكاء الاصطناعي. كما تشمل الحمائية الصحية التي تستخدم القيود الصحية كأداة لفرض حواجز تجارية، وهو ما ظهر جلياً خلال جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الحمائية الجديدة فرض معايير بيئية صارمة على المنتجات المستوردة؛ مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويجعل المنافسة أكثر صعوبة، الأمر الذي يخدم أهدافاً حمائية.

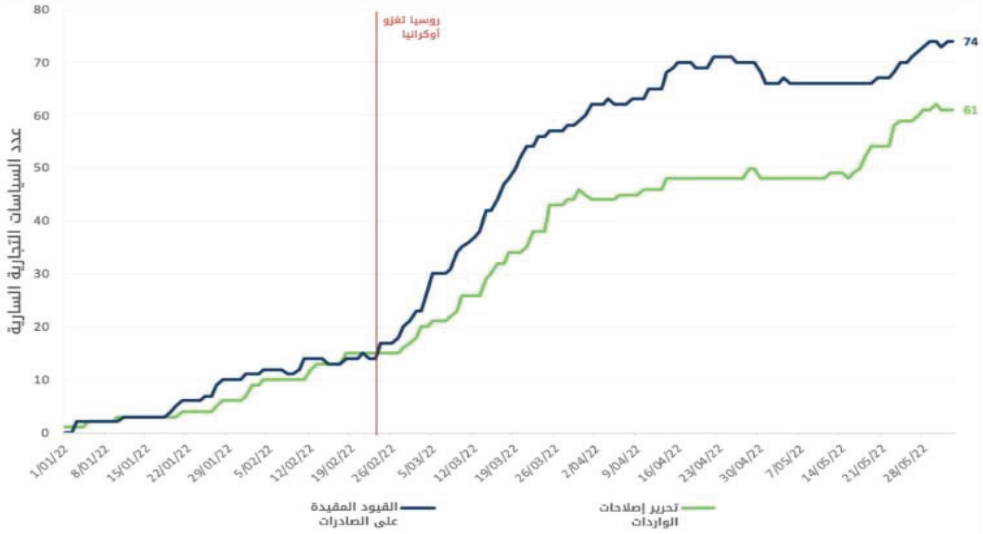
تنوع أشكال الحمائية الجديدة بشكل كبير، حيث تبني الدول مجموعة واسعة من السياسات لتحقيق أهدافها الحمائية. من أهم هذه الأشكال: توجيه المشتريات الحكومية نحو المنتجات المحلية، وهو ما أدى إلى وضع اتفاقية للمشتريات الحكومية ضمن منظمة التجارة العالمية للحد من استخدامه كأداة حمائية. كما تقدم الدول دعماً مباشراً لصناعاتها المحلية لتخفيض تكاليف إنتاجها وزيادة قدرتها التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدول معايير الصحة والسلامة والجودة والموصفات كحواجز غير جمركية لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض معايير صارمة على الواردات قد لا تطبق على المنتجات المحلية. كما تلجأ بعض الدول إلى تطبيق إجراءات بيروقراطية معقدة لتعطيل الإفراج عن السلع المستوردة، وتستخدم السياسات النقدية، مثل تخفيض قيمة العملة، لدعم صادراتها وتقليل وارداتها.

أبرز الأمثلة على السياسات الحمائية الجديدة، هي تلك القيود التجارية المفروضة على المواد الغذائية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022؛ والتي تسببت في أزمة عالمية حادة، خاصة في البلدان النامية. هذه الإجراءات، التي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية، أدت في الواقع إلى تفاقم المشكلة وزيادة معاناة المستهلكين. فقد ارتفع سعر القمح، وهو أحد المواد الأساسية في العديد من البلدان النامية، بنسبة 34% منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في أواخر فبراير من عام 2022، كما ارتفعت تكاليف الأغذية الأخرى. تلا هذا فرض 34 بلدًا قيودًا على الصادرات من المواد الغذائية والأسمدة، وتمثل البلدان النامية الأكثر تضررًا من القيود التجارية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. على سبيل المثال تستورد بنغلاديش نحو 41% من القمح الذي تستهلكه من منطقة البحر الأسود. وتبلغ هذه النسبة نحو 67% لجمهورية الكونغو، و86% للبنان.

على سبيل المثال، تشير المتابعة من جانب نظام البنك الدولي للإنذار التجاري العالمي إلى أن 74 من القيود المفروضة على الصادرات، مثل الضرائب أو الحظر الصريح، قد تم الإعلان عنها أو فرضها على الأسمدة والقمح والمنتجات الغذائية الأخرى منذ بداية عام 2022. ويشير الشكل التالي إلى عدد السياسات التجارية النشطة بشأن الأغذية والأسمدة - 1 يناير إلى 2 يونيو 2022.

الشكل 2- السياسات التجارية النشطة بشأن الأغذية والأسمدة - 1 يناير إلى 2 يونيو 2022



المصدر- البنك الدولي، "القيود التجارية تهدد أسواق الأغذية منذ سنوات"، مايو 2023.

وجدير بالإشارة إلى ما تسببت به موجة وباء كوفيد 19 في رفع حالات حظر التصدير؛ فقد تضاعف عدد حالات حظر التصدير وغيرها من التدابير المقيدة للتجارة أربع مرات منذ عام 2020. ويؤدي اللجوء لمثل هذه التدابير إلى النزول بمستوى كفاءة الاقتصاد العالمي؛ فتزايد الاعتماد على القيود التجارية في بداية الحرب في أوكرانيا، ومنها فرض حظر على صادرات السلع الأساسية والمستلزمات الزراعية، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها، أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

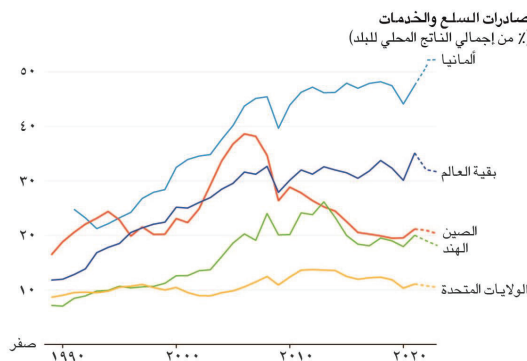
ويمكن أن يؤدي التوسع في تقديم الدعم إلى تشويه التجارة بدرجة أكبر من فرض التعريفات الجمركية؛ حيث يغطي الدعم حاليًا ما يقرب من نصف السلع القابلة للتداول التجاري بعد أن كان يغطي 20% منها فقط في عام 2012. ويتضح ذلك بوضوح من التعريفات الجمركية التقديرية المكافئة لهذا الدعم المتزايد، والتي تصل إلى 15% في المتوسط للمنتجات الزراعية وإلى 8% لمنتجات الصناعات التحويلية.

3. مشهد السياسة التجارية المتغير:

لقد شهد مشهد السياسة التجارية تحولاً كبيراً على مدى العقد الماضي؛ فقد تلاشى الآن الدافع نحو التكامل الاقتصادي الذي ميز العقود السابقة، وهو ما يتضح في بطء وتيرة نمو التجارة في السنوات الأخيرة. فبعد أن توسعت بمعدل يكاد يعادل ضعف معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، ثم تساوت تقريباً معدلات نمو التجارة الدولية منذ عام 2008 مع وتيرة نمو نشاطها الاقتصادي.

فقد تباطأ نمو التجارة العالمية، قياساً بالدولار الأمريكي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة من 2008 - 2009 وسجل تراجعاً حاداً مع بداية تفشي الجائحة في 2020. ولكن منذ ذلك الوقت ارتفعت قيمة التجارة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وانخفضت مؤخراً قيمة التجارة العالمية قليلاً، كنسبة من إجمالي الناتج العالمي، مدفوعة غالباً من الصين - التي ظلت لسنوات طويلة تنتهج استراتيجية "التدوير المزدوج" المتمثلة في إعطاء الأولوية للاستهلاك المحلي مع البقاء منفتحة أمام التجارة والاستثمار الدوليين - ومن الهند. ويشير الشكل التالي إلى تراجع التجارة كنسبة من الناتج في عدد من الاقتصادات خاصة الهين والهند.

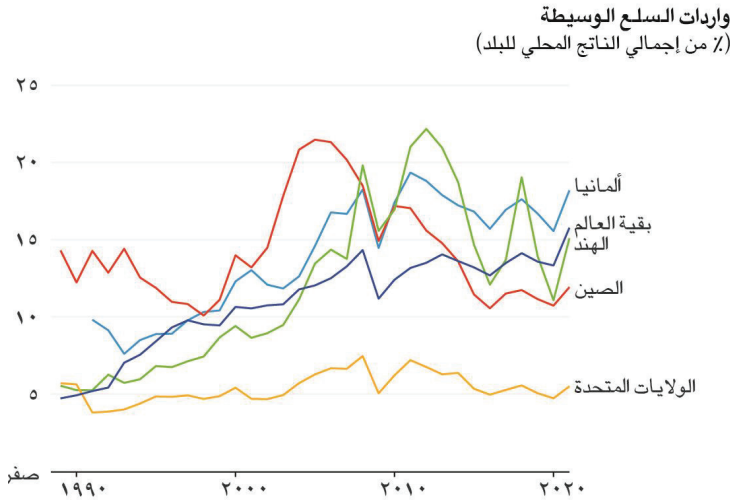
الشكل 3 - التجارة كنسبة من الناتج في عدد من الاقتصادات حول العالم منذ عام 1990



المصدر - غولديبرغ، بينيلوبي، وتريستان ريد، "تزايد التهديدات للتجارة العالمية" - Finance & Development. صندوق النقد الدولي، يونيو 2023.

ومع ذلك، لا تزال واردات السلع الوسيطة، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مستمرة في النمو في بقية أنحاء العالم، ويشير الشكل التالي لواردات السلع الوسيطة المستخدمة في سلاسل القيمة العالمية والتي تتواصل الارتفاع لكل من ألمانيا والهند والصين والولايات المتحدة⁷.

الشكل 4- واردات السلع الوسيطة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 1990



المصدر- غولديريغ، بينيلوبي، وترستان ريد، "تزايد التهديدات للتجارة العالمية - Finance & Development"، صندوق النقد الدولي، يونيو 2023.

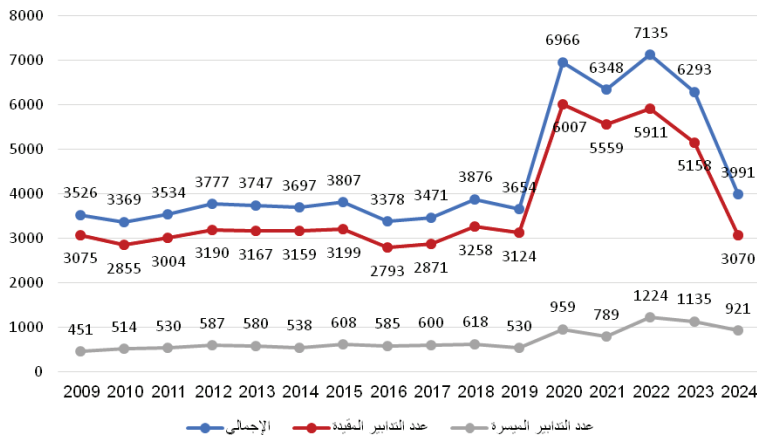
وقد تم تحديد عدة أسباب تفسر الانخفاض الأخير في النشاط التجاري، تغير طبيعة الاقتصاد العالمي، وعلى وجه التحديد، بمقارنة مرونة التجارة بين الفترتين 1995-2007 و2012-2016 تبين أن التباطؤ في التجارة يرجع إلى الوزن المتزايد لبلدان الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، والتي عادة ما تعتمد على التجارة بشكل أقل من الاقتصادات المتقدمة. وتشير بعض العوامل إلى أن التطورات الهيكلية الأخرى ربما أسهمت في تراجع مرونة التجارة، وتشمل هذه العوامل تراجع النمو في سلاسل القيمة العالمية، ونقل الإنتاج إلى أماكن أقرب إلى الأسواق النهائية⁸. كما تشير بعض الدراسات إلى أن التحولات الجغرافية في النشاط الاقتصادي والتغيرات في تكوين الطلب الكلي تكون لصالح الخدمات بدلاً من السلع، وعلاوة

على ذلك، انتقلت بلدان مثل الصين تدريجيًا من كونها واجهة للمدخلات الأجنبية إلى الاعتماد بشكل متزايد على المدخلات المحلية⁹.

من الواضح أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في عدد التدابير التجارية الحمائية المفروضة على التجارة العالمية، خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19، هذا الارتفاع يمثل تحولًا مهمًا في الاتجاه العام نحو العولمة والتجارة الحرة التي سادت العقود الماضية.

يشير الارتفاع الحاد في عدد التدابير الحمائية إلى تحول مهم في المناخ التجاري العالمي. على الرغم من أن هذه التدابير قد توفر حماية قصيرة الأجل للصناعات المحلية، فإنها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على المدى الطويل. من الضروري أن تعمل الدول معًا للحد من هذه التدابير وتعزيز التعاون الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي. وفي العام الماضي تم فرض حوالي 6 آلاف ممارسة تجارية تقييدية - أي قرابة ثلاثة أضعاف عدد الممارسات المفروضة في عام 2019.

الشكل 5- عدد التدابير التجارية المفروضة خلال الفترة (2009-2024)



المصدر- قاعدة بيانات Global Trade Alert.

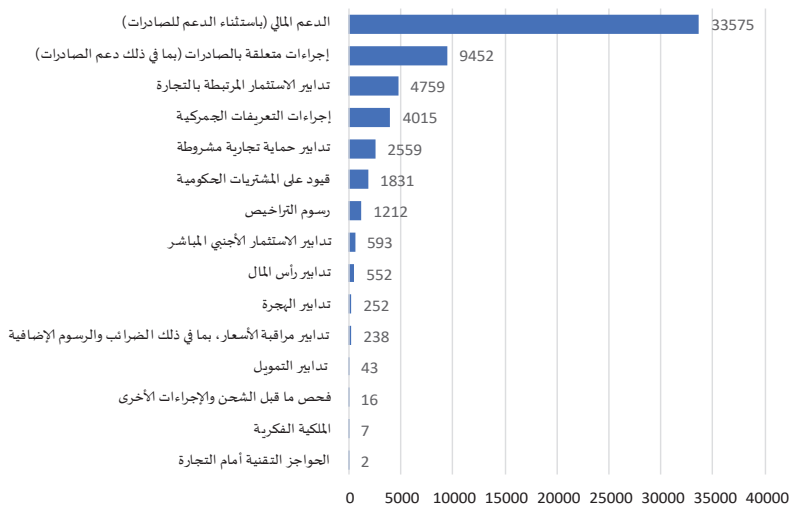
إن التصاعد المطرد للحمائية قد يكون عاملاً إضافياً يدفع إلى تراجع النشاط التجاري. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتبعت التعريفات الجمركية اتجاهًا تنازليًا استقر في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال الجزء الأول

من القرن الحادي والعشرين، قبل أن تبدأ في مسارتصاعدي في الآونة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، زاد استخدام التدابير التنظيمية والحوافز غير الجمركية مثل إعانات التصدير، والقيود المفروضة على التراخيص أو الاستثمار الأجنبي المباشر، والبنود المحلية في المشتريات العامة؛ مما أدى إلى زيادة عامة في تشوهات التجارة.

وبحسب البيانات الواردة من قاعدة بيانات Global Trade Alert التي تشمل التدابير التجارية التقليدية وغير التقليدية، ويمثل الشكل التالي قائمة مفصلة وشاملة بالآليات والأدوات التي تستخدمها الدول لتنفيذ سياسات حماية صناعاتها المحلية أو لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

فقد ارتفع عدد الإجراءات التي تفرضها الدول ويمثل الدعم المالي النصيب الأكبر من إجمالي التدابير المقيدة التي تفرضها الدول على الواردات بما يسهم في تقييد حركة التجارة حيث يمثل نحو 56% من إجمالي التدابير المفروضة، ويليهما الإجراءات المتعلقة بالصادرات بنسبة (15.9%) بما فيه دعم الصادرات ثم تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة بنسبة (8%)، وهو ما يعكسه الشكل التالي، والذي يوضح أعداد التدابير المقيدة لحركة التجارة الدولية.

الشكل 6- توزيع أعداد التدابير والإجراءات المفروضة المقيدة لحركة التجارة

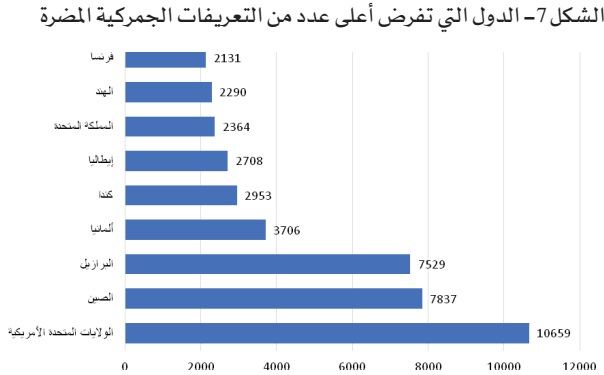


المصدر: قاعدة بيانات Global Trade Alert.

وبالتزامن مع هذه التطورات، تراجع الدعم الشعبي للانفتاح التجاري، في حين تزايدت الحمائية على مستوى العالم. وقد أدرجت المخاطر المرتبطة بالتجارة المفتوحة إلى القائمة الأوسع من المخاوف المرتبطة بالعملة. على سبيل المثال، يُعتقد في بعض الأحيان أن التجارة الحرة جعلت الدول أكثر عرضة للأزمات الدولية والتداعيات الخارجية¹⁰، كما تعتبر الانفتاح التجاري أيضًا عاملاً وراء اتساع فجوة التفاوت داخل البلدان وفيما بينها¹¹.

ولكن مزايا التجارة الحرة تحظى بدعم واسع النطاق أيضًا، ذلك أن التجارة الدولية تسمح للدول بالتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وفي الوقت نفسه تمكن المستهلكين من التمتع بمجموعة أكبر من السلع الاستهلاكية. وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن الانفتاح التجاري أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد في مختلف البلدان؛ الأمر الذي حفز نمو الإنتاجية وساعد في الحد من الفقر على مستوى العالم¹².

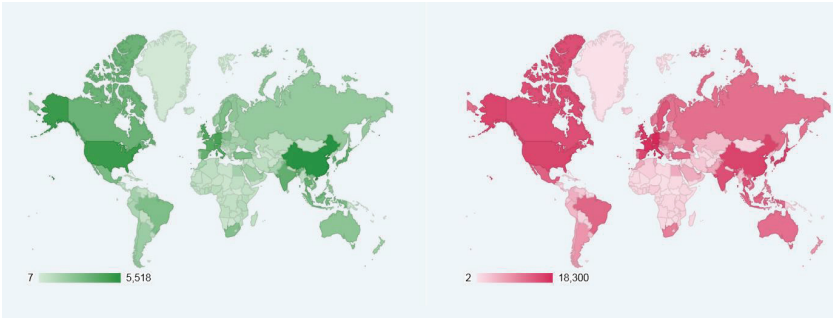
فيما يخص التوزيع الجغرافي للتعريفات الجمركية المضرة بناءً على البيانات المقدمة، مع التركيز على الدول العشر الأولى، ويتضح من البيانات تصدر الولايات المتحدة والصين وبرايل وألمانيا قائمة الدول التي تفرض أعلى عدد من التعريفات الجمركية المضرة. هذا الأمر يعكس حجم اقتصاداتها وتنوع منتجاتها؛ مما يدفعها إلى حماية قطاعات صناعية واسعة. كما أن هناك تفاوتًا كبيرًا في عدد التعريفات بين الدول العشر الأولى. فبينما تفرض الولايات المتحدة أكثر من 10,000 تعريف، تفرض فرنسا أقل من 2,500 تعريف. هذا التفاوت يعكس اختلاف السياسات التجارية لكل دولة واحتياجاتها الاقتصادية. وهو ما يعكسه الشكل التالي:



المصدر- قاعدة بيانات Global Trade Alert.

في المقابل تقدم البيانات نظرة ثاقبة حول نشاط الدول في تبسيط إجراءات التجارة الدولية. ومن خلال تحليل هذه البيانات، يمكننا استخلاص بعض الملاحظات حيث تحتل الهند المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر إصدارًا للإجراءات اليسيرة للتجارة الدولية. هذا يشير إلى التزام الهند القوي بتسهيل التجارة وجعلها أكثر كفاءة. كما تأتي البرازيل وأستراليا في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي؛ مما يعكس اهتمامًا متزايدًا من قبل هاتين الدولتين بتبسيط الإجراءات التجارية.

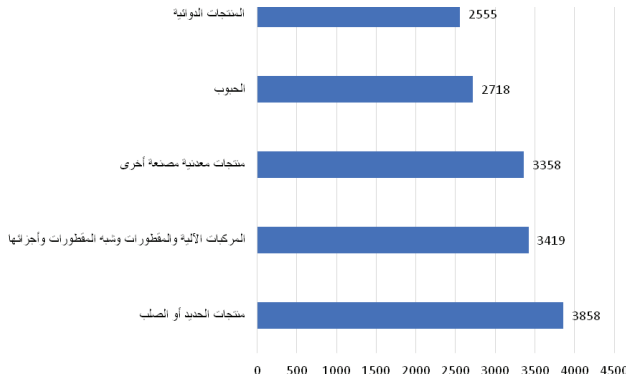
الشكل 8- التوزيع الجغرافي للتدابير الجمركية (المقيدة (باللون الأحمر) - الميسرة (باللون الأخضر))



المصدر- قاعدة بيانات Global Trade Alert.

وتتمثل أكثر القطاعات تأثرًا بالسياسات التجارية الحمائية في منتجات الحديد والصلب والمركبات الآلية والمقطورات أبرز القطاعات المتأثرة بفرض الرسوم الجمركية والسياسات الحمائية.

الشكل 9- القطاعات الأكثر تأثرًا بفرض الرسوم التجارية (عدد الرسوم المفروضة)



المصدر- قاعدة بيانات Global Trade Alert.

بعد هذا العرض الشامل للحماية الاقتصادية وتاريخها وأدواتها وآثارها، يمكننا استخلاص النقاط الرئيسية التالية: أن الحماية الاقتصادية، رغم أنها قد تبدو وسيلة لحماية الصناعات المحلية وزيادة فرص العمل، فإنها تحمل في طياتها العديد من التحديات والآثار السلبية على المدى الطويل. فبينما تسعى الدول إلى حماية مصالحها الوطنية، فإن السياسات الحمائية غالباً ما تؤدي إلى حروب تجارية، وارتفاع الأسعار، وتقليل الكفاءة والابتكار.

ويُمكن القول إن الحماية الاقتصادية هي سيف ذو حدين. قد توفر حماية مؤقتة للصناعات الناشئة، ولكنها في النهاية تقيد النمو الاقتصادي وتؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة للمستهلكين. لذلك، من الأفضل أن تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الدولي وتبني سياسات تجارية مفتوحة من شأنها أن تعود بالفائدة على الجميع.

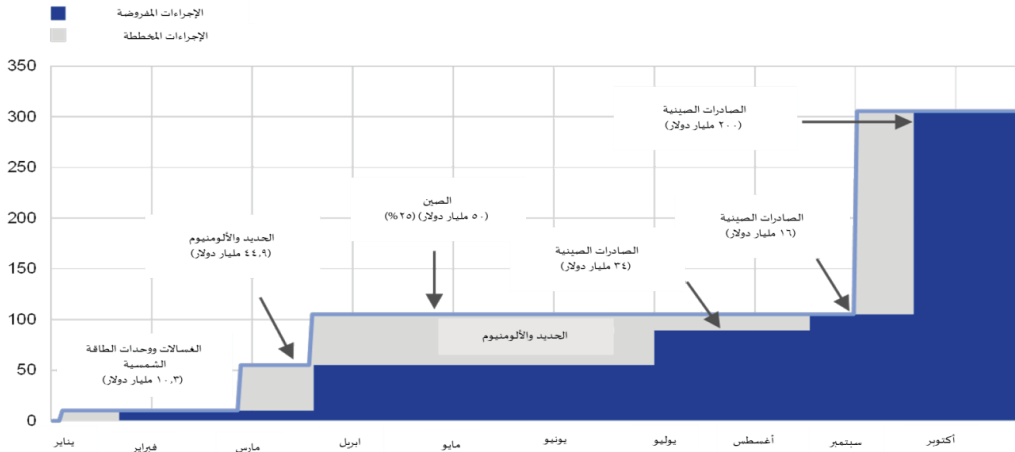
لتقليل الآثار السلبية للحماية، يمكن للدول اتباع نهج أكثر شمولية؛ يشمل تعزيز التعاون الدولي من خلال إبرام اتفاقيات تجارة حرة وتقليل الحواجز التجارية. وتوجيه الدعم المستهدف للصناعات بدلاً من الحماية الشاملة، يمكن للدول تقديم دعم مستهدف للصناعات التي تحتاج إلى مساعدة، مثل الأبحاث والتطوير والتدريب. بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يساعد في تحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية. كما يجب على الدول أن تكون مستعدة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية والتحول التكنولوجية. في النهاية، فإن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى حماية الصناعات المحلية وبين الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي هو تحدٍ كبير يواجه صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

المبحث الثاني - الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة: جذورها وتداعياتها:

تُعد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة واحدة من أبرز التحديات الجيوسياسية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. هذه الحرب، التي اندلعت

في عهد إدارة "ترامب"، هي نتيجة لتراكم التوترات بين القوتين العظميين على مدى عقود. قد انطلقت شرارة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في عام 2018، عندما أقدمت إدارة الرئيس "ترامب" على اتخاذ إجراءات حمائية غير مسبوقه لتنفيذ وعوده الانتخابية التي كانت ترفع شعارًا "أمريكا أولاً" فقد فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على الألواح الشمسية والغسالات في يناير 2018، تلاها فرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألمنيوم لمجموعة واسعة من البلدان في مارس 2018. وبعد الإغناء الأولي، تم تطبيق التعريفات الجمركية على الصلب والألمنيوم في يونيو 2018 أيضًا على كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي؛ مما أدى إلى سلسلة من التدابير الانتقامية. فقد فرض الاتحاد الأوروبي رسومًا جمركية بنسبة 25% على مجموعة من المنتجات الأمريكية بقيمة 3.2 مليارات دولار أمريكي، والتي دخلت حيز التنفيذ في الشهر نفسه. وبدورها، بدأت إدارة الولايات المتحدة تحقيقًا جديدًا في واردات السيارات وقطع غيار السيارات لتحديد أثارها في الأمن القومي، مشيرة إلى إمكانية زيادة التعريفات الجمركية بنسبة 20% إلى 25%.

الشكل 10 - الجدول الزمني للتعريفات المقترحة والمنفذة في عام 2018 (مليار دولار)



Source- Peterson Institute for International Economics, United States Trade Representative and ECB calculations.

تصاعدت التوترات مع الصين في النصف الثاني من عام 2018، وفي أعقاب تحقيق أجرته السلطات الأمريكية في ممارسات الملكية الفكرية الصينية، والذي خلص إلى أن الصين لديها سياسة نقل التكنولوجيا القسري¹³، وبناءً عليه اتخذت الإدارة الأمريكية إجراءات تجارية ضد الصين، تضمنت التدابير التي تم تنفيذها في يوليو 2018 تقضي بفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على 1300 نوع من المنتجات المستوردة من الصين، بقيمة استيراد سنوية تعادل 50 مليار دولار أمريكي. وفي سبتمبر 2018، أعلنت الإدارة الأمريكية عن موجة أخرى من التعريفات الجمركية تستهدف 200 مليار دولار أمريكي من الصادرات الصينية. وردت الصين بفرض تعريفات جمركية على صادرات من الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار أمريكي.

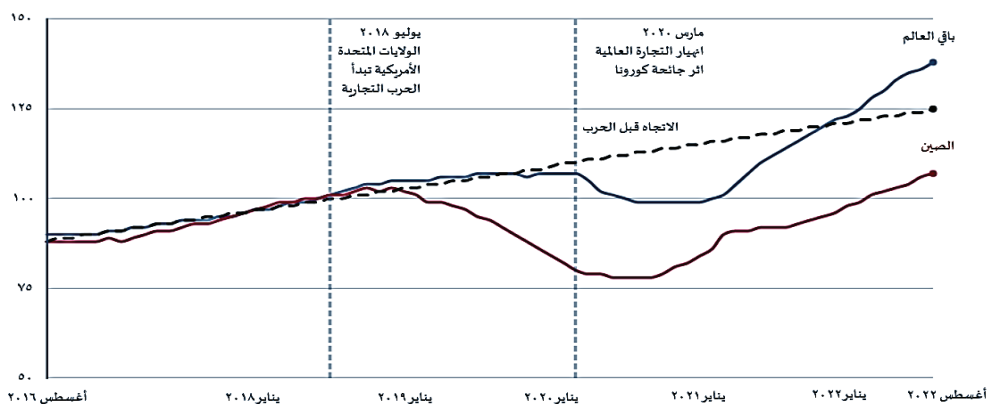
وفي الوقت نفسه، كان هناك بعض التهدئة في التوترات التجارية على جبهات أخرى، فقد خفت حدة المخاوف بشأن التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد القمة التي عقدت في يوليو 2018. وبالإضافة إلى ذلك، توصلت كندا والمكسيك والولايات المتحدة إلى اتفاق لاستبدال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية باتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، والتي تحافظ فعلياً على التجارة الخالية من الرسوم الجمركية لمعظم السلع. وقد أدت الهدنة المتفق عليها بين الصين والولايات المتحدة في الأول من ديسمبر 2018، والتي بموجبها تظل الرسوم الجمركية على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي عند 10% بدلاً من زيادتها إلى 25% كما أعلن سابقاً - إلى تهدئة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مؤقتاً.

وتستهدف التعريفات الجمركية الأمريكية على الصين، على وجه الخصوص، قطاعي الإلكترونيات والآلات، وتؤثر التعريفات الجمركية المفروضة مباشرة على الصين في مجموعة واسعة من الصناعات، بقيمة اسمية إجمالية تبلغ 217 مليار دولار أمريكي، أو 2% من القيمة المضافة الاسمية الصينية. والصناعات الأكثر تضرراً هي تلك التي تنتج المكونات الإلكترونية والمعدات الكهربائية والآلات والتي تندرج جميعها في الخطة الصناعية للحكومة الصينية

"صنع في الصين 2025". وفيما يتصل بمنطقة اليورو، تؤثر التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة في نحو 5.5 مليارات دولار أمريكي من القيمة المضافة لمنطقة اليورو، وخاصة في قطاع المعادن الأساسية، وبدرجة أقل، في قطاع المعادن المصنعة.

بشكل عام، أدت الحرب التجارية إلى خفض واردات السلع الأمريكية من الصين كما يُبين الشكل 12، فقد انخفضت الواردات فور فرض الرسوم الجمركية، واستمرت في الانخفاض بدءًا من مارس 2020 مع انهيار التجارة العالمية في أعقاب جائحة كوفيد-19، ولم تتعافَ منذ ذلك الحين إلا ببطء. واليوم، تظل الواردات الأمريكية من الصين (الخط السفلي) أقل بكثير من اتجاه ما قبل الحرب التجارية (الخط المنقط)، وقد أصبحت الصين الآن مصدرًا لـ 18% من إجمالي واردات السلع الأمريكية، انخفاضًا من 22% في بداية الحرب التجارية. فلم تعود واردات الولايات المتحدة من الصين إلى مستويات ما قبل الحرب التجارية إلا مؤخرًا، في حين أن الواردات من بقية العالم تتجاوز المعدل الطبيعي¹⁴. وبالمقارنة، فإن الواردات الأمريكية الحالية من بقية العالم أعلى بنسبة 38% من مستويات ما قبل الحرب التجارية، بل إنها أعلى من الاتجاه (الخط العلوي)¹⁵.

الشكل 11- تأثير واردات الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب التجارية وحتى أغسطس 2022



Source- Chad P. Bown, Four years into the trade war, are the US and China decoupling?.

وفيما يخص واردات الولايات المتحدة من بعض المنتجات الصينية التي لم تخضع للرسوم الجمركية، في مقدمتها أجهزة الكمبيوتر المحمولة وشاشات الكمبيوتر والهواتف وأجهزة ألعاب الفيديو والألعاب، والتي شكلت مجتمعة 21% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصين قبل الحرب التجارية، ونمت إلى 27% حتى عام 2022. فقد قررت إدارة "ترامب" في وقت سابق عدم تطبيق تعريفات الحرب التجارية على هذه المنتجات وغيرها من المنتجات المختارة؛ إذ تظل الصين مصدر 92% من واردات الولايات المتحدة من أجهزة الكمبيوتر المحمولة وشاشات الكمبيوتر، في حين تشكل تايوان وفيتنام نحو 2% إلى 3% لكل منهما.

الجدول 2- الواردات الأمريكية من الصين الخاضعة للتعريفات الجمركية بموجب المادة 301، حسب قائمة المنتجات (نسبة من إجمالي الواردات من الصين)

البيان الأحدث (سبتمبر 2021-أغسطس 2022)	العام السابق للحرب التجارية يوليو 2017- يونيو 2018	المنتجات
أولا المنتجات غير خاضع للرسوم الجمركية		
11	8	أجهزة الكمبيوتر المحمولة والشاشات
9	9	الهواتف، بما في ذلك الهواتف الذكية
2	1	أجهزة ألعاب الفيديو
5	3	العاب
20	12	أخرى لا تخضع للرسوم الجمركية
47	33	المجموع
ثانيا: المنتجات الخاضعة لتعريف جمركية بنسبة 25%		
2	5	أجهزة تكنولوجيا المعلومات المختارة والإلكترونيات الاستهلاكية بما في ذلك خوادم البيانات، وأجهزة التوجيه، وسماعات الرأس اللاسلكية، والساعات الذكية*
2	2	قطع غيار السيارات
4	6	أثاث
1	1	أشباه الموصلات
26	33	آخرون في القوائم 1 أو 2 أو 3
34	47	المجموع
ثالثا: المنتجات الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة 7.5%		
6	7	الملابس والأحذية
2	1	معدات الحماية الشخصية ومنتجات كوفيد-19**
1	1	معدات التمرين
1	0	بطاريات الليثيوم، بما في ذلك المركبات الكهربائية
9	11	آخرون في القائمة 4
19	20	المجموع

المبحث الثالث - الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على تصاعد الحمائية:

يناقش هذا القسم الآثار الاقتصادية الكلية القصيرة والطويلة الأجل لتصاعد الحمائية من منظور نظري عبر القنوات التي قد تؤثر من خلالها التعريفات الجمركية المرتفعة في النشاط والتجارة في ضوء التدهور التدريجي في بيانات النشاط والتجارة العالمية في الآونة الأخيرة والتي سبق استعراضها، بما في ذلك نتيجة لتأثيرات عدم اليقين.

1. قنوات انتقال الحمائية المتزايدة:

من الممكن أن يؤثر ارتفاع الحمائية في النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات، فرسوم الاستيراد المرتفعة تزيد من تكاليف التجارة، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير كل من كمية وسعر السلع المتداولة دولياً، وغالباً ما يشار إلى هذا باسم قناة النقل التجارية، ويمكن أن يؤدي وجود سلاسل إمداد الإنتاج العالمية المعقدة إلى تضخيم هذا التأثير.

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكاليف التجارة يزيد من حالة عدم اليقين في الأسواق المالية. هذا الارتفاع في عدم اليقين قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وزيادة تكلفة الاقتراض؛ مما يضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام. فكلما زاد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية المستقبلية، زادت المخاطر التي يتحملها المستثمرون؛ مما يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات أكثر تحفظاً.

تأثير فرض التعريفات الجمركية على الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل كبير على عاملين رئيسيين؛ أولاً: قدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج بدائل للسلع المستوردة¹⁶. فإذا كان بالإمكان إنتاج هذه السلع محلياً، فإن الضرر الناتج عن زيادة الأسعار قد يقل. ثانياً: رد فعل الشركاء التجاريين. فإذا ردت هذه الدول بفرض تعريفات مماثلة، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وارتفاع التضخم المحلي، وبالتالي خفض الدخل المتاح الحقيقي للأسر. وتثقل هذه التأثيرات في الاستهلاك والاستثمار والعمالة، ولها تأثير سلبي في النشاط الاقتصادي بشكل عام. ويمكن أن يتضاءل التأثير الإيجابي في النشاط إذا ارتفع

سعر الصرف بعد زيادة أسعار الواردات¹⁷. وعلى هذا فإن التشوهات التجارية المتزايدة تعني ضمناً ارتفاع تكاليف التجارة لجميع البلدان المعنية، وهو ما قد يعوق التخصيص الأمثل للموارد، وفي نهاية المطاف، تصبح جميع الاقتصادات المعنية في وضع أسوأ.

كما قد يحدث ما يعرف بتحويل التجارة؛ ففي نزاع تجاري يشمل بلدين، قد تستفيد بلدان أخرى مؤقتاً من تصاعد الحمائية. على وجه التحديد، عندما ترتفع تكاليف التجارة بين دولتين، فإن الشركات والمستهلكين في هاتين الدولتين يبحثون عن بدائل أرخص. هذا يعني أنهم قد يتجهون لشراء منتجات من دول أخرى. على سبيل المثال، إذا زادت تكلفة السيارات الأمريكية في الصين بسبب الرسوم الجمركية، فقد يفضل المستهلكون الصينيون شراء السيارات الأوروبية. هذه العملية تسمى بتحويل التجارة، حيث تتحول التجارة من الدول المتنازعة إلى دول أخرى¹⁸.

على سبيل المثال، ظهر تجربة فرض رسوم مكافحة الإغراق على الغسالات الصينية كيف يمكن أن تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى تغيير سلاسل الإمداد الخاصة بها. فبعد فرض هذه الرسوم، قامت شركتا سامسونج وإل جي بنقل جزء كبير من إنتاجهما إلى تايلاند وفيتنام وزادت واردات أجزاء ومكونات الغسالات من كوريا. وبالمثل، قد تؤدي الحواجز التي تعيق استيراد المدخلات من الصين إلى المصانع الأمريكية إلى إجبار الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية على تغيير مصادرها. فعندما تواجه إحدى وحدات الشركة التابعة صعوبات في الحصول على مدخلات من الصين، قد تضطر الوحدات الأخرى التابعة للشركة نفسها إلى اتخاذ الإجراء نفسه؛ مما يؤثر في سلاسل الإمداد العالمية للشركة بأكملها¹⁹.

تزيد سلاسل الإمداد والقيمة العالمية من حساسية الاقتصاد العالمي للسياسات الحمائية؛ حيث إن التعريفات الجمركية في هذا السياق لا تؤثر فقط في الدول المتنازعة، بل تؤثر أيضاً في سلاسل الإنتاج العالمية بأكملها؛ مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، وتقليل النمو، وتقليل الرفاهية الاقتصادية، وتُعد سلاسل

الإمداد والقيمة العالمية من أبرز سمات الاقتصاد العالمي المعاصر؛ حيث تترابط الدول والشركات في شبكات إنتاج معقدة تمتد عبر الحدود. ومع ذلك، فإن هذه التعقيدات تجعل هذه السلاسل عرضة للتأثر سلباً بالسياسات الحمائية مثل التعريفات الجمركية. وفيما يلي توضيحاً لكيفية تأثير السياسات الحمائية في سلاسل الإنتاج والقيمة العالمية²⁰:

أ. تعدد المراحل الإنتاجية: تمر السلع في سلاسل القيمة العالمية بعدة مراحل إنتاج في دول مختلفة، مما يعني أن التعريفات الجمركية تفرض على كل مرحلة؛ مما يزيد التكاليف النهائية للمنتج.

ب. التأثير المتتالي: تتراكم آثار التعريفات الجمركية مع كل مرحلة إنتاجية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في السعر النهائي للمنتج.

ج. تأثير في الإنتاج المحلي: لا تتأثر فقط المنتجات المستوردة بالتعريفات، بل تتأثر أيضاً المنتجات المحلية التي تستخدم مدخلات مستوردة؛ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي.

د. زيادة تكاليف سلسلة القيمة: تنتقل تكاليف التعريفات الجمركية عبر مراحل سلسلة القيمة، مما يؤثر سلباً في الطلب والإنتاج والاستثمار في جميع المراحل.

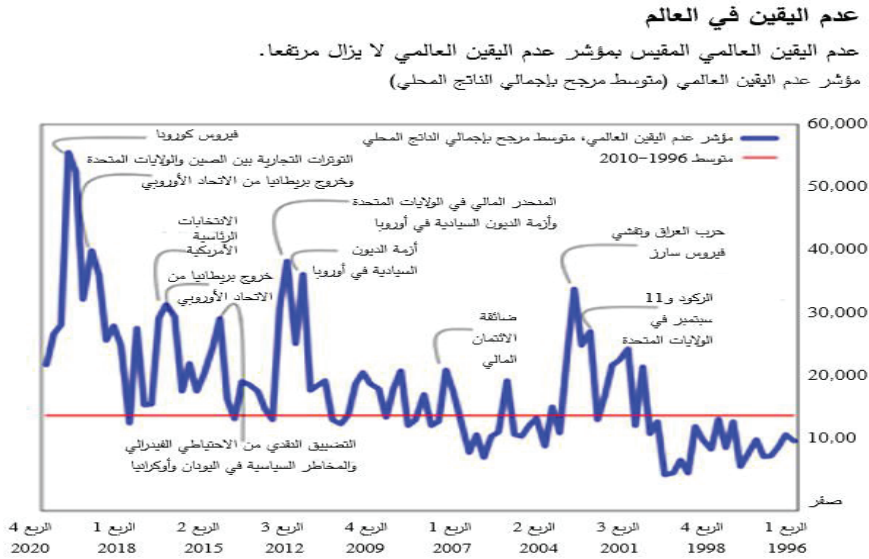
هـ. تأثير في الأرباح: إذا كانت حصة المدخلات المستوردة كبيرة في الصادرات، فإن التعريفات الجمركية تؤثر بشكل كبير في أرباح الشركات المصدرة، مما يدفعها لزيادة الأسعار.

و. تقلص الفوائد المحتملة لتحويل التجارة: قد تواجه البلدان الأخرى المشاركة في مراحل الإنتاج الوسيطة زيادة في تكاليف الإنتاج؛ مما يقلل من الفوائد التي كانت تحصل عليها من تحويل التجارة.

تأثر النشاط الاقتصادي بزيادة حالة عدم اليقين؛ حيث تؤدي زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، خاصة تلك المرتبطة بالسياسات التجارية، إلى

تضخيم الآثار السلبية للحماية في النشاط الاقتصادي. فقد أشار مؤشر عدم اليقين العالمي إلى دور الحرب التجارية في تزايد حدة اللايقين العالمي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 12- مؤشر عدم اليقين العالمي (متوسط مرجح بإجمالي الناتج المحلي)



Source- World Uncertainty Index.

2. الانعكاسات على النشاط الاقتصادي العالمي:

من الممكن أن يؤثر عدم اليقين في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال عدد من القنوات التي يُمكن استعراضها على النحو التالي:

أ. تراجع الاستهلاك والاستثمار: يدفع ارتفاع مستوى عدم اليقين الأسر والشركات إلى تأجيل قرارات الإنفاق والاستثمار. فالأسر قد تفضل الادخار بدلاً من الإنفاق على السلع والخدمات، والشركات قد تتردد في الاستثمار في مشاريع جديدة بسبب المخاطر المتزايدة.

ب. تعديل سلاسل الإمداد: قد تتسبب صدمات عدم اليقين في دفع الشركات إلى تعديل سلاسل الإمداد الخاصة بها، مثل تقليل الطلب على السلع الوسيطة المستوردة، مما يؤثر سلباً في التجارة الدولية.

ج. ارتفاع تكاليف التمويل: يطالب المستثمرون عادة بعوائد أعلى في ظل بيئة غير مؤكدة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات، ويحد من قدرتها على الاستثمار والإنفاق.

د. تدفقات رأس المال: قد تدفع الصدمات العالمية، مثل الحروب التجارية، المستثمرين إلى تحويل استثماراتهم إلى أصول آمنة؛ مما يؤثر في تدفقات رأس المال بين الدول.

هـ. تأخير الدخول إلى الأسواق: قد يؤدي عدم اليقين بشأن السياسات التجارية إلى دفع الشركات إلى تأخير دخول أسواق جديدة أو تحديث تكنولوجياتها؛ مما يقلل من المنافسة ويحد من الابتكار.

باختصار، فإن زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي تعمل كمحفز لتأثيرات الحمائية؛ حيث تزيد من تكاليف القيام بالأعمال التجارية، وتقلل من الثقة في المستقبل، وتؤدي إلى تراجع الاستثمار والنمو الاقتصادي²¹. كما أن ارتفاع تكاليف التجارة قد يؤثر في الإنتاجية. وقد تؤدي شروط التمويل الأكثر صرامة المرتبطة بارتفاع حالة عدم اليقين إلى رفع تكلفة رأس المال، مع التأثير السلبي في الاستثمار الذي قد يعيق نمو الإنتاجية في البلدان المتضررة من التعريفات الجمركية. كما يمكن أن تؤدي الحواجز التجارية إلى سوء توزيع عوامل الإنتاج بين الشركات والبلدان. وتعمل الأسواق الأقل انفتاحاً على تقليص المنافسة العالمية، وبالتالي تقليل الحوافز للابتكار والتقدم التكنولوجي، وإبقاء الشركات الأقل إنتاجية في السوق. ونتيجة لهذا، قد تنخفض الإنتاجية الكلية²².

الخاتمة:

تكشف الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين عن حقيقة أساسية وهي أن الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين يتجاوز حدود الحمائية. فالعولمة القائمة على المعرفة قد ربطت الاقتصادات العالمية بشكل وثيق، ونقل التكنولوجيا والمعرفة أصبح أسهل من أي وقت مضى. وبينما تهدف الحمائية إلى حماية الصناعات المحلية، فإنها في الواقع تعزل الاقتصادات وتزيد من التكاليف. بدلاً من ذلك، يجب على الدول التركيز على الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة التحديات المشتركة. إن الاقتصاد العالمي المترابط يوفر فرصًا هائلة للنمو والازدهار، ولكن يتطلب ذلك التزامًا بالتعاون والتكيف مع التغيرات المستمرة.

كما يجب على الحكومات أن تعمل معًا لتطوير قواعد عادلة للتجارة العالمية، تضمن المنافسة العادلة وتحمي العمال والمستهلكين. من خلال اتباع هذه السياسات، يمكننا تحقيق نمو اقتصادي مستدام يخلق فرص عمل جيدة للجميع، ويقلل من التفاوت في الدخل.

المصادر:

1. World Bank, Protectionism Is Failing to Achieve Its Goals and Threatens the Future of Critical Industries, FEATURE STORY, 2023, Available at <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/08/29/protectionism-is-failing-to-achieve-its-goals-and-threatens-the-future-of-critical-industries>
2. "Protectionism." Corporate Finance Institute, Available at <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/protectionism/>.
3. "الحمائية الاقتصادية وتطبيقاتها في بعض الدول"، أو شن إكس إنسايت، 2024، متاح على [/https://insight.oceanx.sa](https://insight.oceanx.sa).
4. صندوق النقد الدولي، 2023. "أهي الحرب الباردة الثانية؟ الحفاظ على التعاون الاقتصادي في خضم التشرذم الجغرافي-الاقتصادي".، مُتاح على <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/sp121123-cold-war-ii-preserving-economic-cooperation-amid-geo-economic-fragmentation>.
5. فتح الله محمود، "خصائص الحمائية الجديدة وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي"، 17 أغسطس 2023، مركز المستقبل، مُتاح على <https://futureuae.com/ar-AE>.
6. "القيود التجارية تهدد أسواق الأغذية منذ سنوات"، البنك الدولي، 15 مايو 2023، مُتاح على <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/>.
7. غولديريغ بينيلوبي، وتريستان ريد، "تزايد التهديدات للتجارة العالمية Finance & Development صندوق النقد الدولي، يونيو 2023، مُتاح على <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/06/growing-threats-to-global-trade-goldberg-reed>.
8. ECB Working Group on Global Value Chains, "The impact of global value chains on the euro area economy", Occasional Paper Series, https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/ebart201708_02.en.pdf
9. Mattoo, A. and Ruta, M., "The Global Trade Slowdown: Cyclical or Structural?", The World Bank Economic Review, The World Bank, May 2018, Available at <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp1506.pdf>
10. Draghi, M., "Sustaining openness in a dynamic global economy", speech at the Economic Policy Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, Jackson Hole, 25 August 2017.
11. Antràs, P., de Gortari, A. and Itskhoki, O., "Globalization, Inequality and Welfare", Journal of International Economics, No 108, September 2017, pp.387-412.
12. The Role of Trade in Ending Poverty, the World Bank and World Trade Organization, 2015.
13. The Office of the United States Trade Representative. (2018, March). Section 301 Report into China's Acts, Policies, and Practices Related to Technology Transfer, Intellectual Property, and Innovation. Retrieved from, <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2018/march/section-301-report-chinas-acts>
14. Chad Bown, "Four years into the trade war, are the US and China decoupling?", PIIIE, 2022, Available at <https://www.piiie.com/blogs/realtime-economics/2022/four-years-trade-war-are-us-and-china-decoupling>
15. منال طلعت، "التحول الاستراتيجي للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين"، مستقبل الحروب، مجلة مستقبلات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 2، 2022، مُتاح على <https://www.idsc.gov.ge/Publication/details/8757>
16. Furceri, D. et al., "Macroeconomic Consequences of Tariffs", NBER Working Papers, No 25402, National Bureau of Economic Research, December 2018.
17. Barattieri, A., Cacciatore, M. and Ghironi, F., "Protectionism and the Business Cycle", NBER Working Papers, No 24353, National Bureau of Economic Research, February 2018
18. Wang, Z., S.J. Wei, and K. Zhu. 2013. "Quantifying International Production Sharing at the Bilateral and Sector Levels." NBER Working Papers, No. 19677, National Bureau of Economic Research, November 2013.
19. Opromolla, Luca David, "Restricting US-China Trade and Investment Is Risky." Peterson Institute for International Economics", July 2023, Available at <https://www.piiie.com/publications/policy-briefs/2024/rise-us-economic-sanctions-china-analysis-new-piie-dataset>
20. Trade Policy Implications of Global Value Chains, Trade Policy Brief, OECD, December 2018.
21. Handley, K. and Limão, N., "Trade and Investment under Policy Uncertainty: Theory and Firm Evidence", American Economic Journal: Economic Policy, Vol. 7, No 4, November 2015, pp.189-222.
22. Goldberg, P. and Pavcnik, N., "The Effects of Trade Policy", in Bagwell, K. and Staiger, R.W. (eds.), Handbook of Commercial Policy, Volume 1, Part a, February 2016.

6

العصا الاقتصادية: تقييم فاعلية العقوبات كأداة للردع (الصين وروسيا وإيران نموذجا)

آية حمدي *

لا تُعدّ العقوبات الاقتصادية وليدة اللحظة، بل تعود جذورها إلى المجتمعات الإنسانية الأولى، ومع تطور هذه العقوبات، ظهرت أشكال جديدة منها كالعقوبات الرياضية والبيئية؛ مما يعكس تنوع الوسائل المستخدمة للضغط على الدول الأخرى، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تطبيق السياسة العقابية ضد الدول التي تهدد أمن النظام الدولي، فإن التاريخ يظهر أن هذه العقوبات غالبًا ما تفسل في تقليص الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها بعض الدول بحق المجتمع الدولي.

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وتتزايد الفجوة بين الواقع والتطبيق؛ مما يؤدي إلى تفشي الانتهاكات بشكل متزايد، حيث استطاعت دول مثل روسيا والصين وإيران استغلال هذه العقوبات لصالحها؛ مما يبرز مدى تعقيد العلاقة بين السياسة العقابية ونتائجها. وعلى الرغم من تصاعد وتيرة استخدام الدول والمنظمات الدولية للعقوبات بمختلف أشكالها، فإن عديدًا من الاقتصادات المُستهدفة بها استطاعت أن تحقق معدلات نمو إيجابية؛ مما أثار جدلاً على الساحة الدولية بشأن مدى قدرة هذه الأداة على تحقيق أهدافها، وخاصةً ما يتعلق بتغيير سلوك الدول المُستهدفة؛ مما يثير تساؤلات حول فاعلية هذه العقوبات في تحقيق الاستقرار الدولي.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل مدى نجاعة العقوبات الاقتصادية والنزاعات التجارية والتكنولوجية، في إحداث تأثير اقتصادي ملموس، وذلك بالتطبيق على حالات روسيا وإيران والصين.

المبحث الأول - ماهية العقوبات الاقتصادية:

تُعتبر العقوبات الاقتصادية من عناصر السياسة الخارجية المستخدمة بشكل واسع على مدار التاريخ؛ حيث تُمثل وسيلة لتفعيل الضغط والإفراج عن الضغوط المطلوبة لتحقيق الأهداف. وقد استخدمت الدول هذه الأدوات لزيادة نفوذها وقوتها، بينما أدت التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي إلى تأثيرات مختلفة، وعند مراجعة الهيكل الدولي وإجراءات الحكومات، يتضح أن هذه الأدوات تلعب دورًا فعالاً في تعديل القرارات السياسية وتتنوع الطرق التي تستخدم بها هذه الأدوات، مما يؤثر في الاستراتيجيات المتبعة وكيفية تعامل الدول مع القضايا الأساسية.

أصبحت العقوبات الاقتصادية سلاحًا متكرر الاستخدام في الصراعات الدولية، فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى بهدف التأثير في سلوكها السياسي، وتبرر بعض الدول التي تفرض العقوبات أفعالها بأنها تسعى لتحقيق أهداف نبيلة، مثل مكافحة الإرهاب أو محاربة الانتشار النووي، ومع ذلك، يرى منتقدو العقوبات

أنها تؤثر سلباً في المدنيين وتزيد من المعاناة الإنسانية. وقد اختلف العلماء في وضع تعريف موحد للعقوبات الاقتصادية، حيث تُعتبر من جهة أداة قسر وإكراه تستخدم في السياسة الخارجية للدول التي تُخالف القواعد الاقتصادية الطبيعية، بهدف إجبار الدولة المعنية على تغيير سلوكها. ومن جهة أخرى، يراها البعض بمثابة تجميد للعلاقات التجارية مع دول أو أفراد أو جماعات لتحقيق أهداف معينة في حالات السلم والحرب، ويتيح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن فرض عقوبات اقتصادية جماعية وفق المادة 41، شرطاً أن يكون قد استوفى أولاً شرط المادة 39 وهي وجود تهديد للأمن أو خرق للسلام أو أعمال عدوان. وتهدف هذه العقوبات إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما¹.

وتهدف العقوبات الاقتصادية إلى استخدام أدوات العلاقات التجارية والمالية لأغراض تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن، ويُمكن أن تكون هذه العقوبات شاملة؛ حيث تحظر النشاط التجاري مع دولة بأكملها، كما هو الحال مع الحظر الأمريكي المفروض على كوبا منذ زمن طويل، أو يمكن أن تكون مستهدفة، مما يعيق المعاملات المالية والتجارية لمجموعة معينة من الشركات التي تدعم سياسات معادية لدولة أو لمجموعات أو أفراد محددتين.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حدث تحول ملحوظ نحو العقوبات المستهدفة، المعروفة أيضاً بالعقوبات الذكية، التي تهدف إلى تقليل معاناة المدنيين. تتخذ هذه العقوبات أشكالاً متنوعة، تشمل حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر الأسلحة، وقيود على حركة رؤوس الأموال، وتقليص المساعدات الخارجية، وفرض قيود تجارية².

ومن شروط فرض العقوبات الاقتصادية: أولاً- يجب أن تتوافق العقوبات مع متطلبات القانون الدولي العام ألا تُفرض العقوبات إلا كاستجابة لتهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، لذا يجب أن تكون مفروضة لأسباب موضوعية وليست لأسباب سياسية غير صحيحة، ومن المهم أن تعكس العقوبات انشغالاً

دوليًا حقيقيًا، بدلاً من أن تكون ناتجة عن اعتبارات سياسية داخلية أو خارجية لدولة أو مجموعة دول.

ثانيًا- يجب أن تحترم العقوبات حقوق الإنسان. عندما تُفرض عقوبات على دولة معينة، يلزم أن يتماشى ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد ضرورة معالجة القضايا الإنسانية المستعجلة والامتناع عن خلق مشكلات جديدة. مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان (1966) ومعاهدات جنيف (1949) تضع إطارًا يحد من أثر أنظمة العقوبات كما ينبغي ألا تؤثر العقوبات على حرية نقل السلع الإنسانية المنصوص عليها في معاهدات جنيف، وألا تشمل المواد الضرورية لتلبية الاحتياجات الحيوية للسكان المدنيين، أو المعدات الطبية اللازمة، أو الوسائل التعليمية. بل يجب أن تستهدف العقوبات السلع التي ترتبط بشكل مباشر بالتهديدات للسلم والأمن الدوليين أو تلك التي تمس بهما فعليًا.

ثالثًا-: يجب أن تكون العقوبات تدرجية وجماعية، حيث لا يمكن فرض العقوبات الدولية دفعة واحدة، بل ينبغي تنفيذها بشكل تدريجي. أن تكون العقوبات جماعية ومؤسسية، حيث تعتبر العقوبات التي تفرضها دولة واحدة أو دولتان غير مشروعة. هذا ما جاء في المادة 16 من عهد عصبة الأمم، التي توضح أن العقوبات الاقتصادية والمالية يجب أن تكون ناتجة عن عملية جماعية من قبل أعضاء المنظمة. ومنذ تأسيس آلية العقوبات في ميثاق الأمم المتحدة ويتوافق المعاهدات الدولية والقرارات الصادرة عن القضاء الدولي، تم اعتبار العقوبات التي تفرضها دولة كاستجابة لعمل تعتبره غير مشروع ضد دولة أخرى "تدابير مضادة" وفقًا للمصطلحات القانونية الأمريكية³.

بالرغم من ذلك، يتضمن ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات لفرض عقوبات في مجالات متنوعة تشمل العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتنقل، بالإضافة إلى التبادلات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية. من بين أبرز هذه العقوبات هي العقوبات المالية، التي تتضمن تقليل أو تجميد أو إلغاء المنح والمساعدات التنموية أو العسكرية الرسمية. كما تشمل العقوبات تقليل

أو تجميد أو إلغاء التسهيلات المالية والقروض، سواء كانت ميسرة أو لا، وتجميد أو مصادرة الأرصدة والودائع المصرفية للدولة المستهدفة، بما في ذلك الأموال الحكومية وأموال المواطنين، فضلاً عن تجميد أو مصادرة الأصول غير المالية وتجميد التحويلات المالية من الأصول أو الفوائد المستحقة.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل العقوبات المالية عدم الموافقة على إعادة جدولة الديون والمدفوعات المستحقة من أصل الدين وفوائده، والتصويت في المنظمات المالية الدولية ضد طلبات الدولة المستهدفة للحصول على قروض أو منح أو دعم أو تمويل.

أما العقوبات التجارية والتكنولوجية، فتتضمن فرض حصص كمية على الصادرات والواردات، وإصدار تراخيص إلزامية للتصدير والاستيراد، بالإضافة إلى فرض حظر تجاري شامل على التجارة مع الدولة المستهدفة. ومع ذلك، يتم السماح بتجارة السلع الإنسانية مثل الأدوية والغذاء، تحت إشراف لجنة العقوبات التي يشكلها مجلس الأمن لتنفيذ هذه العقوبات. كما تتضمن إجراءات العقوبات التجارية إلغاء المزايا التجارية التفضيلية وحقوق الدولة الأولى بالرعاية، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على صادرات الدولة المستهدفة، بالإضافة إلى قيود كمية على صادرات سلع معينة، وخاصة الاستراتيجية منها مثل الطائرات وقطع غيارها أو معدات صناعة النفط والغاز⁴.

ومن الضروري التمييز بين العقوبات الجماعية التي تفرضها الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهي ملزمة لجميع الدول، والعقوبات التي تفرضها دولة معينة على دولة أو دول أخرى. فالعقوبات الأخيرة تفتقر إلى خاصية الالتزام الجماعي. ومع ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إلزام دول أخرى بتلك العقوبات، أو تهدها بالعقوبات نفسها التي تفرضها على الدولة المستهدفة.

يدخل هذا السلوك في نطاق العقوبات خارج الحدود الإقليمية، وهو يشير إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية على الشركات والمؤسسات الأجنبية غير الأمريكية،

أعلى فروع الشركات الأمريكية في مختلف بلدان العالم. ويعتبر قانون "فيرمز بيرتون" الذي أُصدر في عام 1997 خلال ولاية الرئيس بيل كلينتون مثالاً بارزاً في هذا السياق؛ حيث ينص على فرض عقوبات على الشركات غير الأمريكية التي تتعاطى في التجارة والاستثمار في كوبا، بالإضافة إلى إلزام الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بتوفير ممارسات امتثال للشركات التابعة لها في الخارج.

ولقد طبقت الولايات المتحدة المستويات الأربعة من العقوبات المذكورة على مدار تاريخها تجاه العديد من الدول، وقد تباينت تأثيراتها بناءً على الحالة الزمنية وعمق مجالات المقاطعة. وغالبًا ما ارتبطت العقوبات بأسباب متنوعة، أبرزها انتهاك حقوق الإنسان، غياب الديمقراطية في الدول المستهدفة، النزاعات المسلحة، وضرورة إنهاء الحروب بين أطراف متعددة. كما كانت هناك دعوات لتغيير سياسات نظم معينة أو زعزعة استقرارها، إضافة إلى مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تدعمها دول تُعتبرها الولايات المتحدة رعاة للإرهاب.

وتعتبر الولايات المتحدة من أبرز القوى العالمية التي تستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة مؤثرة في سياستها الخارجية. تستند هذه العقوبات إلى القوة الاقتصادية الأمريكية، وهيمنة الدولار الأمريكي على خريطة التجارة العالمية، وكذلك سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وتعتمد حوالي 70% من المبادلات التجارية عبر العالم على الدولار الأمريكي لا سيما في مجالات النفط والغاز والمعادن والسلع الحيوية، ومن هنا برز الدولار كأحد أدوات السياسة الأمريكية المهمة في تطبيق العقوبات ضد الدول الأخرى، فعندما تختلف دولة ما مع الولايات المتحدة، تلجأ الأخيرة إلى فرض عقوبات عليها تحت مسمى "تسليح الدولار" لتشمل منع التعامل بالدولار الأمريكي، وتجميد الأصول المالية، أو حظر التجارة، للضغط على الدولة المعنية لتغيير سياستها أو اتخاذ قرارات معينة⁵.

وتستهدف العقوبات الأمريكية أحيانًا أفرادًا أو مؤسسات معينة بدلاً من دول بأكملها. ويتم ذلك عادةً لمنع هؤلاء الأفراد أو المؤسسات من الحصول على الأموال أو القيام بأنشطة معينة. وقد تكون العقوبات الأمريكية واسعة النطاق

وتؤثر في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستهدفة، وتفرق الدراسات المتعلقة بالعقوبات الأمريكية بين نوعين رئيسيين؛ الأول: المعروف بالنظام القديم، الذي يستهدف النظام المعاقب بأكمله. والثاني: النظام الجديد، الذي يركز على جهات محددة مثل المؤسسات المالية والمصرفية، أو أشخاص أو شركات تعتبرها أمريكا تهديداً محتملاً، أو تلك التي تنتهك عقوبات مفروضة على دول أو كيانات أخرى. غالباً ما تُفرض عقوبات اقتصادية على الشخصيات السياسية إما بهدف الإهانة وإما لتقييد قدرتهم على الحركة، وهذا يشمل مصادرة الأموال والأصول، ومنع أصحابها من التصرف فيها، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية كبيرة على المؤسسات المخالفة.

ووفقاً للتقاليد الأمريكية، يحق لكل من الرئيس والكونجرس فرض عقوبات على الكيانات التي يُنظر إليها على أنها تشكل خطراً على الأمن القومي والمصالح الأمريكية في أي مكان بالعالم. حيث تُعتبر القرارات الرئاسية التنفيذية الآلية المتاحة للرئيس، بينما يتولى الكونجرس إصدار القوانين المتعلقة بذلك ضمن الاختصاصات التشريعية. كما يمكن للرئيس التراجع عن العقوبات السابقة من خلال قرارات رئاسية جديدة، أو تخفيفها تدريجياً مع إخطار الكونجرس بالأسباب والنتائج السياسية المحتملة. ويتولى قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام 1977 تنظيم هذه الصلاحيات.

ويُلاحظ أن كلاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالولايات المتحدة الأمريكية، يطبقان عقوبات اقتصادية على دول معينة؛ حيث يسعيان لحماية الدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي. وتنطبق هذه الصفات تحديداً على كل من روسيا والصين. ويُعد الهدف الرئيسي للعقوبات على هاتين الدولتين هو الحد من قدراتهما ومنعهما من الوصول إلى غابتهما المتعلقة بتغيير أسس النظام الدولي والحد من الهيمنة الأمريكية عليه، ووفقاً للعقل السياسي الأمريكي أنه حتى في حالة إيران التي فرضت عليها عقوبات متنوعة منذ عام 1980 وحتى الآن، ومع احتمال توقيع اتفاق يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ورفع بعض العقوبات في مجالات بعينها، فسوف تظل هناك عقوبات أخرى تفرضها الولايات المتحدة

لممارسة المزيد من الضغط لإجبار إيران على تقديم تنازلات في ملفات تتعلق ببرنامجهما الصاروخي وسياستها الإقليمية، وهو ما ترفضه طهران⁶.

المبحث الثاني - المراوغة الإيرانية:

يشير تاريخ العقوبات الاقتصادية المعاصرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر القائمة في فرض العقوبات على الدول الأخرى. فخلال الفترة ما بين عامي 1914 و1990، فرضت عقوبات على 115 دولة، كانت 77 منها تخضع للعقوبات الأمريكية، مما يعكس أن حوالي ثلثي العقوبات في تلك الفترة كانت صادرة عن الولايات المتحدة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ارتفعت حصة الولايات المتحدة من إجمالي العقوبات المفروضة؛ حيث بلغت حوالي 92% بين عامي 1990 و1999، وكانت الأهداف المعلنة لفرض هذه العقوبات تتنوع، فتتضمن الحفاظ على حقوق الإنسان، ومحاربة التطرف والإرهاب الدولي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ودعم وحماية العمال، وحماية البيئة، وتعزيز السلم.

وفي هذا الشأن، تُعد إيران ثاني أكبر دولة معاقبة حول العالم حيث شهدت أكثر من 40 عامًا من العقوبات الدولية؛ مما أعاق كافة الأنشطة الاقتصادية وسارع من ارتفاع معدل التضخم وهبوط الريال الإيراني، كما يتبين تاليًا:

1. مراحل العقوبات الإيرانية:

يمتد تاريخ العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى فترة ما قبل انتصار الثورة الإسلامية عام 1958، عندما تم إقرار قانون تأمين شركة النفط الإيرانية. في تلك الفترة، حيث فرضت بريطانيا والولايات المتحدة حينذاك عقوبات على الحكومة الإيرانية؛ مما دفعها لبيع النفط في السوق العالمية بأسعار منخفضة لتغطية العجز في الميزانية الحكومية.

ومع ذلك، كانت الحصة الأكبر من العقوبات، من حيث النوع والكم، بعد انتصار الثورة في عام 1979، حيث تركزت على قطاع الصناعة النفطية؛ مما منع إيران من استيراد التقنيات اللازمة والسلع الوسيطة ورعوس الأموال،

بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة باكتشاف حقول النفط الجديدة. نتيجة لذلك، انخفضت صادرات النفط من أكثر من 4 ملايين برميل يومياً إلى مليون برميل. وتتعدد أنواع العقوبات المفروضة على إيران، حيث تم فرض عقوبات اقتصادية بأهداف استراتيجية كبديل عن الحرب والمواجهة المباشرة، إلى جانب العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف التي تشمل منظمات دولية متنوعة. وتشمل العقوبات المفروضة على إيران مراحل وأسباب متعددة، ففي الفترة من 1979 إلى 1981، وقعت العقوبات نتيجة الاحتلال الأمريكي للسفارة في طهران، وانتقلت العقوبات إلى مرحلة الحرب مع العراق بين 1981 و1988، حيث عززت العقوبات بسبب دعم الإرهاب.

ثم توالى المراحل بين 1989 و1992، حيث أقرت عقوبات جديدة عقب إقرار قانون "التطوير العسكري" عام 1992، وفي الفترة من 1993 إلى 2001، تم فرض عقوبات على الشركات الأمريكية التي تتعامل مع الصناعات الدفاعية الإيرانية، في حين جاءت المرحلة الجديدة بين 2001 و2002، حيث فرضت عقوبات تشمل جميع العمليات الاقتصادية مع إيران.

وبين عامي 2003 و2015، تم توسيع العقوبات الأمريكية والأوروبية، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي عقوبات تهدف إلى تقليص الاستثمارات البينية مع إيران، وهو ما أثر في العلاقات الاقتصادية والنفطية. كما تم فرض عقوبات سياسية واقتصادية تشمل جميع نواحي العلاقات الثنائية، خاصة بعد عام 2012، حيث تم تجميد الأصول ومنع التعاملات مع البنوك الإيرانية، ليتم استهداف المصرف المركزي، الذي يعد شرياناً حيوياً يربط الاقتصاد الإيراني بالعالم الخارجي. وأدت هذه الإجراءات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بشكل كبير، مما أسهم في دفع البلاد نحو التفاوض لعقد اتفاق يعرف بمصطلح "مجموعة الإجراءات والعمل المشترك" أو "الاتفاق النووي"، الذي تم توقيعه يونيو 2015.

وفيما بين عامي 2015 و2017، تمت مرحلة ما بعد قرار مجلس الأمن حول البرنامج النووي، حيث تم إقرار رفع العقوبات عن جميع الجوانب الخارجية والداخلية. وفي الفترة من 2018 إلى 2019، شهدت إيران انسحاب الولايات المتحدة

من الاتفاق النووي، وتطبيق عقوبات جديدة مما أثر في الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد⁷.

والجدير بالذكر، أنه تم التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 في سياق دولي وإقليمي معقد للغاية. وقد كانت هناك عدة عوامل دفعت الطرفين إلى إبرام هذه الصفقة، من بينها عدم قدرة الولايات المتحدة قادرة على حشد شركائها لفرض عقوبات إضافية على إيران؛ إذ كان كل من الاتحاد الأوروبي والصين من بين الدول التي سعت إلى رفع تلك العقوبات في مواجهة الغرب. كما سعى الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" لتحقيق إنجاز تاريخي قبل انتهاء ولايته، بينما كان الرئيس الإيراني "حسن روحاني" مهتمًا بالوفاء بوعوده الانتخابية وتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وهو الأمر الذي صعب تحققه إلا برفع العقوبات الاقتصادية. ومع تولي الإدارة الأمريكية برئاسة "دونالد ترامب"، تم التأكيد على أن الاتفاق النووي الإيراني لم يُعرض على الكونغرس خلال فترة الرئيس السابق "أوباما" بسبب وجود معارضة قوية، حيث رأى "ترامب" أن التقارب مع إيران غير مجدٍ، معتقدًا أنها إحدى دول محور الشرور والإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، شكك "ترامب" في نوايا إيران الاستراتيجية، خصوصًا فيما يتعلق باستمرار تطوير برنامجها النووي. فمن وجهة نظره، فإن الاتفاق ليس ذات جدوى ما دامت إيران مستمرة في دعم الحركات الإرهابية وانتهاك حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس، اقترحت إدارته إجراء تغييرات جذرية في السياسة تجاه الاتفاق النووي مع إيران. كان الهدف هو تعزيز الأسس التي يركز عليها هذا الاتفاق. ومع ذلك، فإن السلوك الإيراني الذي لا يتماشى مع السياسة الأمريكية، لا سيما رفض إيران للقيود المفروضة عليها، جعل الأمور أكثر تعقيدًا.

بالتالي، كان من المتوقع أن تؤدي هذه التغييرات في المواقف إلى إضعاف تأثير الاتفاق، وقد حدث انسحاب الولايات المتحدة رسميًا من الاتفاق النووي في 8 مايو 2018، وكانت تلك خطوة ضرورية لمواجهة التحديات التي فرضتها إيران، في حين لم تتردد الدول الأخرى في التأكيد على أن هذا القرار سيؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار.

ولم يكتف "ترامب" بقرار الانسحاب من الاتفاق، بل أعلن أيضًا عن سلسلة جديدة من العقوبات ضد إيران، كان أخطرها منعها من تصدير النفط بالكامل؛ مما يعني محاولة واضحة لخنق الاقتصاد الإيراني. وفي 6 أغسطس 2018، دخلت أول دفعة من العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ كما كان متوقعًا. واستبقت الحكومة الإيرانية ذلك بإعلان خطة جديدة لقواعد صرف العملات الأجنبية. بموجب هذه الخطة، تم إلغاء الحظر على مكاتب الصرافة لبيع العملات الصعبة بأسعار حرة لأغراض مثل السفر. كما سمحت الخطة للمصدرين ببيع العملات الصعبة إلى المستوردين دون وضع حد لتدفقات العملة أو الذهب إلى إيران. وفي هذا السياق، أعلن القضاء الإيراني عن اعتقال مساعد البنك المركزي لشئون العملات، بالإضافة إلى أحد الصرافين وأربعة سماسرة⁸.

2. أنواع العقوبات الاقتصادية على إيران:

لم تنجُ أي من القطاعات الاقتصادية الإيرانية على مدى الأربعين عامًا الماضية من آثار العقوبات الاقتصادية، سواء تلك التي تتعلق بتمويل المشاريع، أو منع التعامل مع الشركات الأمريكية، أو حتى حظر بيع المنتجات في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عوائد هذه المبيعات بعد إتمامها. وفيما يلي عرض لأهم أنواع العقوبات التي فرضت على هذه القطاعات.

من أكثر أنواع العقوبات التي يسهل تطبيقها وتأثيرها المباشر هو تجميد الأصول أو منع السلطات من الوصول إليها. وتتباين التقديرات حول حجم الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، ولكن وفقًا لتقارير وزارة الخزانة الأمريكية، يصل حجم هذه الأصول إلى ملياري دولار. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يشمل الممتلكات المادية. ولا بد من الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من تلك الأموال المجمدة هي تلك الموجودة في البنوك المركزية للدول التي تباع لها إيران النفط، وخاصة الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية، إذ يبلغ مجموع هذه الأصول نحو 50 مليار دولار على الأقل في نهاية 2022.

ومنذ عام 1995، فرضت الولايات المتحدة حظرًا على مواطنيها وشركاتها يمنعهم من القيام بالتجارة والاستثمار مع إيران، وذلك وفقًا لأمر تنفيذي أصدره الرئيس "كلينتون". خُفّف هذا الحظر بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (ICPOA) في عهد الرئيس "أوباما" ليشمل السلع الكمالية فقط، ومع ذلك، أعادت إدارة "ترامب" فرض الحظر على كامل الصادرات الإيرانية، ليشمل بشكل خاص منتجات الطاقة؛ مما يمنع المعاملات المتعلقة بالطاقة بين الولايات المتحدة وإيران، رغم طلب بعض الشركات تراخيص للقيام بذلك.

ولا يشمل الحظر استيراد البنزين أو منتجات الطاقة الأخرى من المصافي الأجنبية التي تمزج النفط الإيراني مع نפט من دول أخرى؛ حيث يُعتبر النفط المكرر منتجًا للبلد الذي يُكرّر فيه، تحتاج إيران إلى تأمين الشحن لنقل صادراتها، وتُهيمن على هذه الصناعة مجموعة مكونة من 13 منظمة تأمين تُعرف بـ (The International Group of P & I Clubs) ومقرها نيويورك؛ مما يجعلها خاضعة للحظر التجاري الأمريكي، ويمنعها من التأمين على السفن الإيرانية أو التي تنقل بضائع إيرانية.

وسمحت اللوائح بترخيص بيع البضائع المتعلقة بتشغيل الطائرات المدنية بأمان لإيران، لكن من عام 2011 إلى عام 2016، جرى معاقبة شركة الطيران الإيرانية الرئيسية (Iran Air) وعدد من الشركات الأخرى؛ مما جعل مبيعات قطع الغيار غير ممكنة. وفقًا لـ (ICPOA)، خفضت الولايات المتحدة القيود للسماح ببيع الطائرات التجارية الجاهزة لإيران، بما في ذلك لشركة (Iran Air)، لكن هذه القيود عادت في 1 أغسطس 2018، ولا تزال مبيعات قطع غيار الطائرات إلى إيران تتطلب ترخيصًا خاصًا من وزارة التجارة الأمريكية.

تُقيّد القيود الثلاثة من قدرة الاقتصاد الإيراني على التوسع وفتح أسواق جديدة، حيث تمنع وصول السلع الإيرانية إلى الولايات المتحدة وتعرقل نقلها إلى الأسواق الأخرى، كما تقلل من قدرة الأفراد الإيرانيين على السفر والتنقل؛ مما يحد من قدرتهم على إدارة الأعمال التجارية بشكل طبيعي.

أما عن قطاع الطاقة، فقد بدأت الولايات المتحدة عام 1996 في فرض عقوبات على قطاع الطاقة الإيراني بهدف حرمان طهران من الموارد المالية المستخدمة في دعم الإرهاب وتعزيز برامجها النووية وبناء المزيد من أسلحة الدمار الشامل. تشمل هذه العقوبات جميع جوانب القطاع، من الاستخراج إلى الاستخدام، حتى قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتحديث توجيهاته بشأن العقوبات لتشمل خدمات التزويد بالوقود من الموانئ الإيرانية وتلك المقدمة للسفن التي تحمل النفط الإيراني في الموانئ الخارجية؛ مما يعرض الشركات والأفراد للعقوبات الأمريكية⁹.

كما فرض الكونجرس عقوبات على التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني عام 2011، للحد من تصدير النفط الإيراني، وذلك بموجب المادة 1245 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2012. يتطلب هذا القانون من الرئيس منع أي بنك أجنبي من فتح حسابات في الولايات المتحدة أو تقييد الحسابات الأمريكية للبنوك الأجنبية التي تقوم بتعاملات كبيرة مع البنك المركزي الإيراني أو أي بنك إيراني آخر خاضع للعقوبات.

إلى جانب الحظر السابق على تعامل الأفراد والشركات الأمريكية مع إيران في القطاع المصرفي الأمريكي، عززت الإدارة الأمريكية ضغوطها بعد عام 2011 باتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد إيران، والتأكيد على منعها من الوصول المباشر إلى النظام المالي الأمريكي، ورغم السماح للبنوك الأمريكية بإرسال الأموال إلى إيران في إطار المعاملات المرخص بها، فإنها منعت دفع الدولار الأمريكي مباشرة وتم إجازته فقط من خلال بنك في بلد ثالث، كما حظرت الولايات المتحدة على البنوك أو الأشخاص الأجانب الوصول إلى النظام المالي الأمريكي للحصول على الدولار لأي معاملة تتعلق بإيران. وقد ظلت هذه اللوائح سارية المفعول في أثناء (ICPOA)، بما منع البنوك الأوروبية من العودة إلى السوق الإيرانية؛ مما دفع الأوروبيين لمحاولة استحداث أداة دفع بينها وبين إيران. تستبعد الدولار من المعاملات البنينية أطلق عليها (INSTEX) لكنها فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافه¹⁰.

3. أدوات المراوغة الإيرانية على العقوبات الدولية:

لم تحقق العقوبات الأمريكية الأهداف السياسية المتوقعة؛ حيث لم تتراجع إيران عن برنامجها النووي بل استمرت في تخصيب اليورانيوم لدرجة تمكّنها من تصنيع قنبلة ذرية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتأثر النظام الإيراني بالاحتجاجات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية أو انتهاكات حقوق الإنسان. يُعزى صمود النظام السياسي الإيراني إلى اتباعه عدة استراتيجيات للتهرب من العقوبات، وأبرزها ما يلي:

أ. سياسة التوجه شرقاً:

اعتمد النظام الإيراني على سياسة التقارب مع منافسي الولايات المتحدة والغرب، ويتضح ذلك من خلال تعزيز العلاقات الإيرانية مع كل من روسيا والصين في الآونة الأخيرة؛ حيث سعت إيران لجذب الاستثمارات من حلفائها لتعويض الاستثمارات الغربية التي انسحبت بعد تشديد العقوبات الأمريكية¹¹.

• الصين:

وقّعت إيران والصين عام 2018 اتفاقية تعاون تجاري واستراتيجي لمدة 25 عامًا، تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتتعهد الصين بموجب الاتفاقية باستثمار 400 مليار دولار في الاقتصاد الإيراني خلال مدة الاتفاق، في مقابل تعهد إيران بتزويد الصين بإمدادات ثابتة ورخيصة من النفط الخام. وتشمل الاتفاقية أيضًا استثمارات صينية بقيمة 28 مليار دولار في تطوير قطاعي النفط والبتروكيماويات في إيران، واستثمارات بقيمة 20 مليار دولار في تحديث البنية التحتية الإيرانية في مجالات النقل والتصنيع. من المقرر أن تُدرج هذه الاتفاقية ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية. تركز الأهداف الصينية من تلك الاتفاقية في مساعدة إيران على تخفيف الضغوط الإقليمية والدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة، وتعزيز دورها على المسرح الدولي، بما يتماشى مع مصالحها؛ مما يعني التقاء المصالح الصينية مع التوجهات الإيرانية.

ومن هنا، تدرك الصين أن وجودها لا يرتبط فقط بالوجود الأمريكي، بل بتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وتعزيز علاقاتها مع إيران كجزء من استراتيجيتها الأوسع لتطوير علاقاتها بالقوى الشرقية، كما تتطلع الصين من خلال المساعدات التي تقدمها لطهران فيما يتعلق بتهرب النفط الإيراني إلى الاستفادة من المميزات التي تحظى بها هذه الدولة، والتي يتمثل أبرزها في الموقع الاستراتيجي الذي يقع بين بحر قزوين وبحر العرب، بما يجعل إيران الجسر البري الوحيد للصين في آسيا الوسطى¹².

كما عارضت الصين العقوبات الأمريكية أحادية الجانب واعتبرت عقوبات الأمم المتحدة فقط هي ما يُمكن الاعتراف به، وبالنسبة إلى إيران فالصين تعد المتنافس المحتمل الوحيد في مواجهة الحصار الأمريكي، فهي الشريك التجاري الأول لإيران؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 14.6 مليار دولار عام 2023، وهي أكبر مشتر للنفط الإيراني، ورفضت طلب الولايات المتحدة الخاص بوقف شراء النفط الإيراني، كما أن استمرار التعاون التجاري والاستثماري الصيني الإيراني، سيكون متنفساً حيويًا للتخفيف من وطأة العقوبات على الاقتصاد الإيراني، لأنه سيضمن عدم التوقف الكلي للتدفقات المالية للموازنة العامة الإيرانية من بيع النفط وسد الفراغ الناتج عن خروج الاستثمارات الأوروبية من مجالات إنتاج الطاقة والسيارات¹³.

• روسيا:

مثل الصراع الروسي في أوكرانيا نقطة التحول في العلاقات بين موسكو وطهران، فعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية لا تزال تتركز بشكل كبير على الأمن والدفاع، فإن هناك مجالات جديدة تم خلقها للتعاون بين الجانبين وخاصة في ظل مساعيها الهادفة لإحياء اتفاقية التعاون الموقعة بينهما منذ سنوات. حيث تم توقيع اتفاقية جديدة لتمثل امتدادًا طويل الأمد للاتفاقية التي وقعها الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" عام 2001، كما يهدف مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، الصادر في مارس 2023، إلى تعزيز التعاون مع العالم الإسلامي، وعلى رأسه إيران.

عطفًا على ذلك، تتفق موسكو وطهران على أن القوى الغربية تحد من حريتهما في العمل على الساحة الدولية وتقلل من قدرتهما على الدفاع عن مصالحهما الأمنية. يتهم الطرفان الغرب بدعم الانتفاضات والحركات الاحتجاجية التي تستهدف سلطة الدولة وتسعى إلى تغيير النظام؛ مما يجعلهما يعتبران الغرب أخطر عدولهما وعلى الرغم من توافقهما على مصادر التهديد المحتملة، فإنه يوجد انقسام داخل النظام الإيراني حول قيمة وموثوقية روسيا كشريك استراتيجي. بيد أن التصور المشترك للتهديدات والتعاطف الاستراتيجي يشكلان الأساس الرئيسي لعلاقتهما¹⁴.

ويعتبر أهم مكسب لإيران من تحالفها مع الحكومة الروسية هو الفيتو الروسي في مجلس الأمن، الذي ساعد على حمايتها منذ عام 2003 من كافة مشاريع القرارات التي تقدمت بها واشنطن، والتي كانت ستؤدي إلى حملات أقوى ضد النظام الإيراني ومحوره في المنطقة، وخلال الفترة من 2007 إلى 2014، وهي فترة تضمنت عقوبات دولية على إيران، اقتصر التعاون بينهما على التسليح المسموح به في إطار العقوبات المفروضة، وعلى بعض العدد والآلات، فلم يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما 1.67 مليار دولار عام 2014، ولم يرتفع كثيرًا حتى عام 2023 مسجلًا قرابة مليار دولار؛ أي أن التعاون التجاري بينهما محدودًا في تلك الفترة، وتسعى إيران لتوثيق العلاقات مع روسيا، لكن الأخيرة لم يكن لديها فعليًا في ذلك الوقت الكثير لتقدمه لها إلا في مجال الدفاع وربما الطاقة، فالاقتصاد الروسي لديه من الأزمات الاقتصادية الداخلية ما يكفي، مع وجود حصار اقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فإن ما يجمع بين إيران والصين وروسيا الرؤية المشتركة حول إعادة رسم ملامح النظام الدولي من خلال محاولة تدويل عملاتهما مع الابتعاد عن الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة على الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتسوية التبادل التجاري بالعملة المحلية، إلى جانب إطلاق نظام مالي واقتصادي ومؤسسات بديلة عن نظام بريتون وودز الذي ترعاه الولايات المتحدة¹⁵.

ب. الانضمام للمنظمات الإقللمة والءولمة الأءرى:

ءاءت الالركاء الإبرانمة للانضمام لللكاءالا الالقالماة الءلمءة كرء فعل على فشل المفاوضاء النوومة ومءاولاء الالوافق مع الغرب، والالخلص من العقبوااء الأوروممة والأمرلكمة.

• الانضمام للبرلكس:

أرسل انضمام إبران إلى الكال برلكس إشارة قومة مفاءها أنه على الرغم من سناوا الضغوط والعقبوااء، الال تم الكلءلءها في الآونة الأءمرة، فإن البلاد لمسء معزولة على الساءة الءولمة، وبالناظر إلى طبلعة الءول الرلكسمة في المءموعة، وأبرزها روسا والصان، الالضح أن ءوطلء إبران للعلاقاء الالقالماة في إطار الالءمع المشار إليه يُعء ورقة في مواءمة الولاام الالءاءة الأمرلكمة الال الالسعى لفرض العزلة على إبران، الال الال مواءمة هذا الالوضع القاءم على نُءو نسبل بمفرءاء واقع مءالبر الءلمء بءأ في الالبلور منء عقوء الالضمنا أقطابًا الءولمة الءلمءة وصعوءًا قومًا للءول فاعلة رافضة لمفاهم الأءاءمة والهممة الأمرلكمة على مقءراء السلسمة والالقالماة الءولم. كما ءاءت لك الالالركاء الإبرانمة للانضمام لللك المنظمات والهماء الالقالماة الناشئة كرء فعل على فشل المفاوضاء النوومة ومءاولاء الالوافق مع الغرب، والالخلص من العقبوااء الأوروممة والأمرلكمة¹⁶.

• الانضمام لمنظمة شنءها للالعاون:

يأتي انضمام إبران لمنظمة شنءها للالعاون في سباق مساعلمها الهاءفة إلى الانضمام لعدة منظمات أءرى، مؤكءة اسءعءاءها للالوظلمف قءراءها وإمكانمها للربط بلن الءول المءموعة، "روسا وكازاخسءان وقبرغلسءان وطاءلكسءان وأوزبكسءان"، وبلن ممراء الطاقة والأسواق الءولمة. ومن ناأمة أءرى، الالسعى إبران الاللمًا للالأملم العضمومة الكاملة في الالاءء الالقالماة الأوراسم مسءعلة الالءعم الروسي لللك الالخطوة الال الالشار وزمرا الالالركمة الروسي "سمرءم لافرؤف" الاللال لقاله مع وزمرا الالالركمة

الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" إلى أن بلاده تدعم عضوية طهران في الاتحاد الأوراسي، وذلك في ظل قيام مجلس الدوما الروسي بالتصديق على بروتوكول الاتفاقية المؤدية إلى تشكيل منطقة تجارة حرة بين إيران الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وتعتقد إيران أن انضمامها إلى المنظمة قد يعزز مكانتها في التجارة الإقليمية من خلال تقوية علاقاتها مع الدول المجاورة والمحيطية بها؛ مما يزيد من حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بينها وبين الدول الأعضاء بقدر يُمكنها من تجاوز تأثيرات العقوبات الدولية، وعلاوة على ذلك، تأمل الحكومة الإيرانية بأن تلعب دورًا مركزيًا في ممرات العبور بين الدول المختلفة كمر "الشمال الجنوب" الذي يربط بين روسيا والهند عبر أراضيها، وبأن يسهل انضمامها من عملية وصول الدول الأعضاء إلى المياه الدولية عبرها نظرًا لموقعها الجغرافي الواقع على عدد من الممرات المائية المهمة كبحر قزوين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الانضمام لمنظمة شنغهاي قد لا يحقق جميع الأهداف سالفة الذكر نظرًا لافتقارها إلى أي آلية رسمية لتعزيز التجارة بين أعضائها حيث إنها تعتبر منظمة أمنية وجيوسياسية ذات فوائد اقتصادية محدودة لأعضائها، إلى جانب، وجود مستوى مسبق من العلاقات التجارية بين إيران والدول الأعضاء حتى قبل انضمامها؛ إذ صرح المتحدث باسم مصلحة الجمارك الإيرانية "روح الله لطيفي" بأن صادرات إيران غير النفطية إلى دول المنظمة ارتفعت بنسبة 20% خلال الربع الثاني من عام 2022 لتبلغ قيمتها نحو 5.5 مليارات دولار، ولكن من الصعب التنبؤ باحتمالية زيادة مستويات هذا التعاون خاصة في ظل التزام باقي أعضاء المنظمة بالمعايير الدولية في التعاملات المالية؛ مما يصعب من عملية التجارة مع إيران خاصة في ظل إدراجها في القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي الدولية "فاتف" -المختصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب-؛ مما يجعل زيادة التعاون التجاري والمالي معها أمرًا محفوفًا بالمخاطر¹⁷.

ج. تهدئة الخلافات مع الدول العربية:

اتفقت السعودية وإيران مارس 2023 على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح السفارات والبعثات الدبلوماسية خلال شهرين بحد أقصى ضمن تسوية تم التوصل إليها بوساطة صينية، إلى جانب الاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة عام 2001 التي تتضمن مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين، وكذلك الاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة عام 1998 والتي تركز على تيسير الاستثمارات المشتركة بين الدولتين وتبادل زيارات الوفود التجارية، وكذلك إمكانية توقيع اتفاقيات مستقبلية في هذه المجالات. وبالنظر إلى توقيت المصالحة السعودية - الإيرانية، يتضح إنها جاءت في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الإيراني بضغط من انهيار قيمة العملة المحلية إلى حوالي 501.3 ألف ريال مقابل الدولار في فبراير 2023، وارتفاع معدلات التضخم إلى 45.8% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في مارس الماضي، علاوة على تباطؤ معدل النمو الاقتصادي ونزوح الاستثمارات إلى خارج البلاد، وتأثر الإيرادات النفطية بالعقوبات مما أثر في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري. وإضافة إلى المشكلات الاقتصادية، شهدت إيران احتجاجات متصاعدة بأواخر عام 2022 إثر مقتل "مهسا أميني".

وبخلاف السعودية، تجري إيران مباحثات مع البحرين لإعادة العلاقات الثنائية، وفقاً لتصريحات وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" في مارس 2023، فيما أعادت الإمارات سفيرها إلى طهران بعد ست سنوات من سحبه في أغسطس 2022. ويُمكن القول إن تهدئة العلاقات الإيرانية مع دول الجوار تعطيها فرصة لإعادة بناء صورتها محلياً ودولياً لجذب الدعم الاقتصادي من خلال زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الجانبين، وكسر العزلة الدولية المفروضة عليها وتخفيف حدة العقوبات الغربية على اقتصادها¹⁸.

د. استغلال دول الجوار (العراق وتركيا):

تسعى إيران إلى استغلال علاقاتها الإقليمية مع جيرانها، خاصة العراق وتركيا، لتعزيز اقتصادها وحماية مدخراتها من العقوبات الأمريكية؛ إذ توجه الإيرانيون إلى شراء العقارات في تركيا كوسيلة لتحويل وحماية أموالهم من القيود المفروضة على تحويل الأموال في إيران. نتيجة لذلك، احتل الإيرانيون المرتبة الثانية بين مشتري العقارات الأجانب في تركيا بعد العراقيين، كما أصبحت تركيا مركزاً رئيسياً لهجرة الإيرانيين، وخاصة التجار والمستثمرين الذين يشترون العقارات هناك للحصول على الإقامة أو الجنسية التركية، فيما يستخدم الإيرانيون هؤلاء التجار والمستثمرين لمساعدتهم في نقل الأموال إلى الداخل والخارج عبر مكاتب التجارة والعقارات والصرافة في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن إيران تعتمد على العراق لتأمين منافذ اقتصادية؛ حيث تستخدم إيران العراق كمنفذ لنقل نفطها عن طريق خطه بالنفط العراقي للحصول على مزيج مختلف، ثم تعيد تصديره على أنه نفط عراقي؛ مما يساعد إيران على تفادي العقوبات المفروضة على النفط¹⁹.

ه. التركيز على الصناعات العسكرية:

تولي إيران اهتماماً كبيراً للصناعات العسكرية؛ حيث يُعد الأمن عنصراً أساسياً في سياستها الخارجية. تواجه إيران صراعات وتنافساً مستمراً مع الولايات المتحدة؛ مما يدفعها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية لبيعها إلى العديد من الميليشيات والجماعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتعتمد الصناعات العسكرية في إيران بشكل كبير على التكنولوجيا المحلية، وتسعى باستمرار لتطوير وتحديث الأسلحة القديمة وتصميم وتصنيع أسلحة جديدة. تُعد هذه الصناعات من أهم الصناعات الاستراتيجية في إيران، حيث تمثل مصدراً مهماً للتقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. تهدف إيران في المستقبل إلى تعزيز صناعاتها العسكرية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير وتحديث التقنيات المستخدمة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج العسكري والتخلي

عن الاعتماد على المصادر الخارجية²⁰. كما تشمل خطط إيران المستقبلية تصميم وتصنيع مجموعة واسعة من الأسلحة المتطورة ومتعددة الاستخدامات، بما في ذلك الطائرات بدون طيار المسلحة، والصواريخ الباليستية، والأسلحة الإلكترونية. كما تسعى إيران إلى تحسين قدراتها في مجالات الاستطلاع والاستشعار وتطوير أنظمة الدفاع الجوي والبحري والبري.

وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، بلغت صادرات إيران من الأسلحة، وخاصة الطائرات بدون طيار والصواريخ، 371 مليون دولار في الفترة من 2011 إلى 2022. وتتصدر روسيا وسوريا قائمة الدول المستوردة للأسلحة الإيرانية. تعتزم إيران أيضاً توسيع نطاق تصدير منتجاتها العسكرية إلى دول أخرى في القارة الأفريقية.

و. الاعتماد على الاقتصاد الموازي:

يتسم الاقتصاد الإيراني بانتشار القطاعات غير الرسمية في جميع الأنشطة الاقتصادية نظراً لعدم الكفاءة التنظيمية والمؤسسية، وتدني جودة المؤسسات الحكومية، وتقييد اللوائح الاقتصادية في القطاع الرسمي، كما تسهم المؤشرات الاقتصادية الضعيفة كبطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى عدم اليقين وعدم استقرار بيئة الأعمال في زيادة الطابع غير الرسمي على الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، لعبت العقوبات الاقتصادية ومحاولات الالتفاف عليها دوراً حاسماً في تعزيز النشاط الاقتصادي غير الرسمي؛ حيث تعرقل العقوبات الدولية حركة التجارة الرسمية؛ مما يشجع تهريب الصادرات والواردات عبر الحدود، كما تؤدي العقوبات إلى انهيار القدرة الإنتاجية للدولة وتجميع حركة وارداتها؛ مما يسفر عن تعميق الفجوة بين مستويات العرض والطلب، وهو ما يفرز مستويات مرتفعة من التضخم تحد من القوة الشرائية للأفراد للدرجة التي تدفعهم للبحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال قنوات الاقتصاد غير الرسمي.

ولهذا، أصبح نشاط التهريب يُمثل أحد الأوجه الأساسية للاقتصاد غير الرسمي الإيراني؛ إذ تلعب الظروف الجيواقتصادية للبلاد دوراً رئيسياً في تسهيل

عملية تهريب السلع منها وإليها؛ نظرًا لوجود حدود برية مشتركة مع بعض الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ مما جعلها أطرافًا نشطة وفاعلة في التجارة غير الرسمية الإيرانية إلى جانب استشراف الفساد وفرض العقوبات والضغوط السياسية والاقتصادية المحلية التي أسهمت في لجوء الدولة إلى أنشطة التهريب من أجل تأمين احتياجاتها من السلع والموارد الأساسية وضمان استمرار الصادرات وخاصة النفطية.

ز. الاعتماد على قنوات غير شرعية:

حاولت الحكومة الإيرانية منذ فرض العقوبات إيجاد طرق للتحويل عليها عبر مجموعة من الشركات التي تسجل بأسماء رعايا أجنبية أو تعطيل إشارات السفن ووقف أجهزة التتبع لتفادي الرقابة عبر الأقمار الصناعية وإيقاف إشارات تعقب الناقلات، أو إرسال بعض السفن في مسارات غير تقليدية يُصعب التعرف عليها، هذا إلى جانب إخفاء هوية ناقلات النفط الإيرانية من خلال تغيير أسماء السفن، ورفع أعلام دول أخرى. وفي أحدث خطواتها للتصدي للعقوبات الغربية، حاولت طهران خلق آليات مالية مستقلة بعيدًا عن الدولار؛ إذ اقترحت رسميًا يونيو 2022 على أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون اعتماد عملة موحدة لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يتسق مع التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية الأخيرة خاصة عقب اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية.

وتعتمد إيران على شركة الخطوط الجوية الفنزويلية "كونفياسا" في عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة التابعة لإيران؛ حيث تعمل الشركة تحت غطاء الترويج للسياحة بين البلدين. وتدير شركة مشتركة مع شركة الطيران الإيرانية "ماهان إير" التي تعتبر الذراع اللوجستي للحرس الثوري الإيراني، والتي تضطلع بنقل الأسلحة والذخائر إلى حلفائها في سوريا ولبنان، وتعتمد على طيارين سابقين في الحرس الثوري وخضعت "ماهان إير" لعقوبات أمريكية عام 2011 بسبب نقلها السري للعملاء والأسلحة والأموال إلى حلفائها عبر رحلات مماثلة نيابة عن «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني²¹.

المبحث الثالث - الالتفاف الروسي :

تُعد العقوبات الأمريكية على روسيا مثالاً مركزياً يُظهر كيفية استخدام العقوبات الاقتصادية كاستراتيجية لمواجهة دولة ذات قدرات اقتصادية ونووية هائلة، تعتبرها الولايات المتحدة تهديداً خطيراً لدورها الريادي في النظام الدولي.

تم تطبيق هذه العقوبات على مراحل متعددة، حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية قبل الموجة الرابعة الكبيرة التي فرضتها إدارة الرئيس بايدن عقب بدء العمليات العسكرية الروسية الموسعة في أوكرانيا في 24 فبراير 2022. يعكس هذا النهج تطور الاستراتيجيات الاقتصادية المستخدمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويُظهر فاعلية الضغوط الاقتصادية كأداة لعزل الخصوم وتعزيز المصالح الوطنية في سياق جيوسياسي معقد²².

1. مراحل العقوبات الأمريكية على روسيا:

بدأت الولايات المتحدة في فرض عقوبات ضد روسيا مارس 2014 بسبب ضم شبه جزيرة القرم والنزاع في جنوب شرق أوكرانيا. استندت هذه العقوبات إلى مراسيم الرئيس "باراك أوباما"، والقوانين التي اعتمدت في العام نفسه، والتي تهدف إلى دعم السيادة والنزاهة والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا، بالإضافة إلى "دعم حرية أوكرانيا".

وتضمنت العقوبات نظاماً متعدد المستويات، شمل قيوداً شخصية كحظر التأشيرات وتجميد الأصول للأفراد والكيانات المدرجة في القائمة السوداء؛ مما منع المواطنين والشركات الأمريكية من التعامل معهم، كما تم فرض قيود على الصادرات والتكنولوجيا وإعادة التصدير، وهذه القيود تنطبق تلقائياً على الشركات التي تمتلك فيها فرد أو شركة مدرجة في القائمة حصة 50% أو أكثر.

كما أثرت العقوبات القطاعية في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الروسي، بما في ذلك المالية والطاقة والدفاع والتعدين والمعادن، لتشتمل على تقديم القروض والخدمات الاستثمارية، بالإضافة إلى حظر توريد الأسلحة والمعدات

العسكرية والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك المعدات المتقدمة المستخدمة في استكشاف واستخراج النفط في المياه العميقة أو المشاريع في القطب الشمالي. وكذلك تم منع استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات إلى شبه جزيرة القرم، وكذلك الاستثمار في المنطقة من قبل المواطنين الأمريكيين. بعد ذلك، تم توسيع وتعزيز العقوبات ضد روسيا في إدارتي "دونالد ترامب" و"جوبايدن".

كما أدخل قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA) الذي تم اعتماده في أغسطس 2017، مزيدًا من القيود، حيث أثر في قدرة الشركات الروسية في الحصول على القروض وعطل أعمال شركات الدفاع والطاقة، إلى جانب، توسيع العقوبات لتشمل الأفراد والكيانات القانونية من الدول الأخرى التي تتعاون مع روسيا أو تستثمر في مشاريع روسية بنسبة تفوق 33%. زيادة على ذلك، أزال القانون صلاحية الرئيس الأمريكي في تخفيف العقوبات أو رفعها دون موافقة الكونغرس، حيث تقع مسؤولية تنفيذ هذه العقوبات على عاتق وزارتي الخزانة والتجارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية²³.

علاوة على ذلك، تم فرض عقوبات على روسيا عامي 2016 و2018 بسبب الاتهامات الأمريكية بتدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وابتغال الجاسوس الروسي "سيرجي سكريبال" وابنته في لندن؛ مما أدى إلى فرض مجموعة جديدة من العقوبات على روسيا وبعض رجال الأعمال الروس في الخارج.

استهدفت هذه العقوبات صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي، اللذين يمثلان حوالي 70% من الإيرادات الفيدرالية الروسية مع اتخاذ إجراءات تحوطية لتجنب التأثير السلبي في اقتصادات الدول الأوروبية التي تعتمد على الواردات الروسية، والتي تشكل نحو 40% من احتياجاتها، كما شملت العقوبات بعض المصارف الروسية وشركات السلاح التابعة للجيش، بالإضافة إلى قيود على التمويل قصير الأجل والمشاركة الأمريكية في الاستثمارات الروسية، وخصوصًا في مجالي التعدين والسكك الحديدية.

وتُعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عقب بدء الحرب الأوكرانية عام 2022 من بين العقوبات الأكثر قسوة وشمولاً على الإطلاق، حيث تضمنت مجموعة متنوعة من الإجراءات التي استهدفت مصادرة وتجميد الأصول الروسية. شملت هذه العقوبات أصول النخبة الروسية، بما في ذلك الرئيس فلاديمير بوتين ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع وقادة عسكريون آخرون، بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء البرلمان الروسي "الدوما" ورؤساء شركات النفط والأسلحة.

كما تم تقليص تعاملات روسيا بالدولار الأمريكي، مما أثار في العديد من المصارف الروسية، بما في ذلك البنك المركزي. وفي خطوة تهدف إلى عزل روسيا عن النظام المالي العالمي، منعت الولايات المتحدة البنوك الروسية من استخدام نظام "سويفت" للمعاملات المالية. بالإضافة إلى ذلك، قيّدت حركة الطيران الروسي في الأجواء الأمريكية، وتم حظر تصدير قطع الغيار للطائرات المملوكة لشركات روسية؛ مما أدى إلى وقف رحلات الطيران الأمريكية إلى روسيا أو عبورها عبر أجوائها.

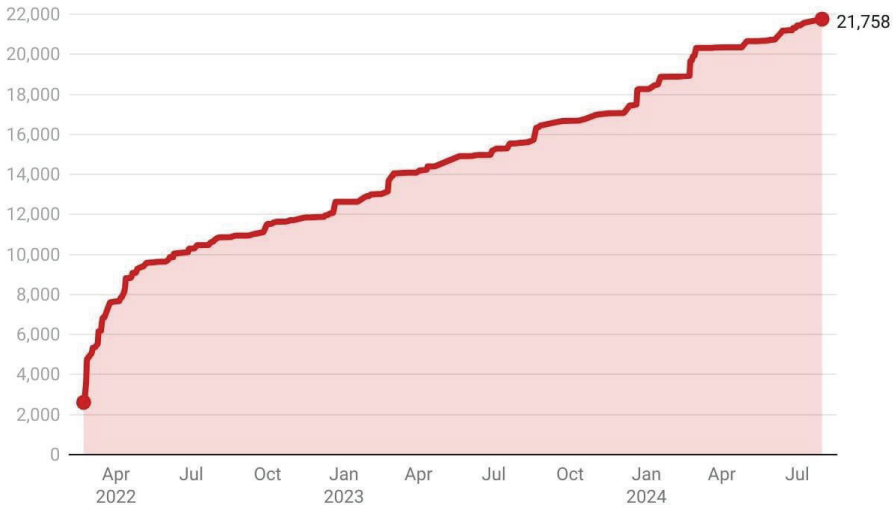
امتدت العقوبات أيضًا لتشمل كبرى الشركات في مجالات التعدين وصناعة الألومنيوم. إضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة على أفراد أو رجال أعمال أو مؤسسات روسية، وتلمح أيضًا إلى إمكانية "طرده" روسيا من مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى²⁴. كما تعرض قطاع التكنولوجيا لضغوط كبيرة نتيجة العقوبات؛ حيث تم فرض حظر شامل على تصدير الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل الرقائق الذكية والبرمجيات والمعدات. كما فرضت واشنطن على ألمانيا وقف التصريح لخط نقل الغاز الروسي "نورد ستريم"، الذي أنشئ بتكلفة حوالي 10 مليارات دولار وكان على وشك بدء العمل في تصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى.

إضافة إلى ذلك، هددت الشركات العالمية بالانسحاب من السوق الروسية؛ حيث أسفر غزو أوكرانيا عن نزوح جماعي للشركات من روسيا، مثل شركة النفط "بريتش بترولسيوم" التي قررت التخليص من حصتها البالغة 20% في شركة "روسنفت"، وشركة "شل" التي تعتزم إنهاء شراكاتها مع شركة "غازبروم"،

وتخارج "إكسون موبيل" من مشروع مشترك بمليارات الدولارات مع شركة "روسنفت"، كما تعترم "إيني" بيع حصتها البالغة 50% في خط أنابيب الغاز "بلوستريم" الذي تسيطر عليه بالتساوي مع شركة "غازبروم". وعلاوة على ذلك، قررت العديد من شركات السيارات الأجنبية إما إيقاف عملياتها في السوق الروسية وإما وقف إرسال الشحنات إلى هناك، مثل "ميتسوبيشي"، و"دايمر"، و"جنرال موتورز". ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث أعلنت "أبل" وقف بيع منتجاتها في روسيا، وعلقت "تيك توك" و"تويتر" و"يوتيوب"²⁵.

وبهذا، فقد بلغ إجمالي عدد العقوبات نحو 21.8 ألف عقوبة منذ عام 2014، تتوزع بين الولايات المتحدة التي فرضت 5820 عقوبة، تليها كندا عند 3630 عقوبة، لتأتي سويسرا في المركز الثالث عند 3009 عقوبات، ثم الاتحاد الأوروبي عند 2378 عقوبة، لتأتي بعد ذلك فرنسا والمملكة المتحدة وأستراليا عند مستويات تبلغ 2319 عقوبة، و2078 عقوبة، و1598 عقوبة على الترتيب، لتتذيّل القائمة اليابان عند 1398 عقوبة.

الشكل 1- العقوبات المفروضة على روسيا خلال الفترة (أبريل 2022-يوليو 2024)



Source: Castellum.AI.

2. الرد الروسي :

تمكنت روسيا من تخفيف التأثيرات الاقتصادية والمالية للعقوبات سائلة الذكر، لما لديها من وسائل وإجراءات مضادة ونظراً لاستعدادها منذ ستة أعوام لمواجهة أي عقوبات أمريكية وغربية، كما يتبين من التحليل الآتي:

أ. إنشاء نظام بديل لنظام السويفت:

أعلن الكرملين عن خطط لتطوير نظام مشترك للرسائل المالية والمقاصة مع الصين، يستهدف جذب عدة مصارف دولية، أي ما يكفي من المشاركين لردع التهديد بالعقوبات الاقتصادية الغربية، ليتم إنشاء نظام التبادل المعلومات المصرفية "SPFS" كنظام بديل للنظام الغربي "سويفت"، وهو ما يسهل إتمام التعاملات التجارية والاقتصادية بين روسيا والدول غير المشاركة في العقوبات الأمريكية والغربية بالعملة الوطنية بعيداً عن الرقابة والمتابعة، وقد وصل عدد أعضاء هذا النظام إلى 6 مشاركين من الدول والشركات والبنوك في نحو عشرين دولة. أما بعد اندلاع الحرب والعقوبات الأمريكية الغربية فقد ارتفع عدد المنضمون لهذا النظام ليشمل عدة دول أبرزها الهند وباكستان ونيجيريا وإيران.²⁶

ب. الابتعاد التام عن التعاملات الدولارية:

تسعى روسيا بشكل بارز منذ ضمها شبه جزيرة القرم في عام 2014 لمواجهة "الهيمنة الدولارية"، حيث أدركت الأهمية القصوى للحد من اعتمادها الزائد على الدولار في المعاملات الاقتصادية والتجارية مع باقي دول العالم، بهدف حماية سيادتها النقدية، وتخفيف أخطار العقوبات الأمريكية والأوروبية على اقتصادها، خاصةً تلك التي تحد من قدرتها على الوصول إلى النظام المالي العالمي.

كما قامت روسيا بخفض حصة الدولار من الاحتياطي النقدي الروسي واستبداله باليوان واليورو، ولهذا خفض البنك المركزي الروسي حجم الاحتياطيات النقدية المُقومة بالدولار بأكثر من النصف بين عامي 2013 و2020.

فيما أعلن وزير المالية الروسي، يوليو 2021، عن خطط للتخلص نهائيًا من الأصول المقومة بالدولار في المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة السيادي الروسي.

بالإضافة إلى خفض حصة الدولار في التجارة الروسية مع الدول الصديقة، وهو ما دفع البلاد إلى إبرام اتفاقيات متنوعة مع عدة حكومات أخرى لإعطاء الأولوية لاستخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية والحد من الاعتماد على البنية التحتية لنظام المدفوعات الدولية، حيث أنشأت روسيا نظام دفع إلكتروني محلي جديد يُسمى "مير" MIR، كما أطلقت في السنوات الماضية نظامًا لتبادل الرسائل بين البنوك يُطلق عليه "SPFS"، للعمل كبديل لنظام "سويفت" العالمي²⁷.

ج. التقارب مع المحور الصيني:

يبدو أن روسيا أعدت نفسها جيدًا للعقوبات الدولية ونسجت خلال الأعوام السابقة علاقات اقتصادية تحميها من وطأة العزلة الدولية، كان من أبرزها العلاقات مع العملاق الصيني، حيث نجحت في رفع حجم صادراتها للصين إلى 54.7 مليار دولار، ليصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين نحو 96.5 مليار دولار، لتصبح الصين بذلك أكبر وجهة تصدير لروسيا وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي.

ولكن ليس من الصحيح القول إن العقوبات المفروضة على روسيا نتيجة عملياتها العسكرية في أوكرانيا لم ينتج عنها تأثيرات في أدائها الاقتصادي الكلي أو على عزلتها الدولية النسبية أو على الحياة اليومية للمواطنين الروس لكن ما يُمكن تأكيده وجود مرونة ملحوظة لدى روسيا في مواجهة هذه العقوبات، حيث أظهرت قدرة على تحويل تأثيرها لصالحها، بدليل فرض الروبل في مبيعات النفط والغاز الطبيعي إلى ألمانيا، وبعض الدول الأوروبية مما يعكس قدرة روسيا على إحداث تأثيرات غير متوقعة في الدول التي فرضت العقوبات، بما في ذلك الولايات المتحدة.

المبحث الرابع - المناورة الصينية:

لا تُعد العقوبات الأمريكية على الصين وليدة السنوات الأخيرة، إذ تم استخدامها منذ العصور القديمة. ففي بداية الحرب الباردة، وضع قانون مراقبة الصادرات الأمريكي، وانضمت الولايات المتحدة إلى عدد من الترتيبات المتعددة الأطراف، وعلى هذا الأساس، فإن هناك ثلاث فئات رئيسية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد الصين، تتمثل الأولى: في القوانين واللوائح الأمريكية التي تنطبق على الصين ولكنها ليست حصرية للصين، تشمل هذه الفئة القوانين واللوائح التجارية الأمريكية التي تؤثر في التجارة بين الولايات المتحدة والصين، مثل قوانين التحكم في الصادرات، فهناك قانونان رئيسيان يحكمان التحكم في الصادرات الأمريكية المتعلقة بالصين، قانون إدارة الصادرات لعام 1979، والذي يتحكم في العناصر ذات الاستخدام المزدوج (العسكري والمدني)، ويدار من قبل وزارة التجارة الأمريكية، وقانون التحكم في تصدير الأسلحة والذي يستهدف العناصر العسكرية ويدار من قبل وزارة الخارجية الأمريكية.

فيما تتضمن الثانية: العقوبات المتعددة الأطراف التي تقودها أو تشارك فيها الولايات المتحدة والتي تنطبق على الصين ولكنها ليست حصرية للصين؛ حيث انضمت الولايات المتحدة إلى عدد من الترتيبات المتعددة الأطراف لفرض سياسة موحدة للتحكم في الصادرات، كاتفاقية واسينار للتحكم في الصادرات، والتي تم حلها في مارس 1994، وكانت لجنة التنسيق للتحكم في الصادرات المتعددة الأطراف (COCOM) هي المنظمة الرئيسية للتحكم في الصادرات المتعددة الأطراف التي من خلالها كانت الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى تتحكم في تصدير العناصر لأغراض أمنية، وكانت الصين دولة محظورة من قبل تلك اللجنة بين الدول الشيوعية الأخرى، وفي سبتمبر 1996 تم استبدال اللجنة بمنظمة متعددة الأطراف جديدة، اتفاقية واسينار للتحكم في الصادرات للأسلحة التقليدية والسلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، ونظرياً، يلزم هذا الاتفاق الدول الأعضاء الأخرى بفرض التحكم نفسه في الصادرات على الصين كما تفرضه الولايات المتحدة²⁸.

من ناحية أخرى، تُعبر الثالثة: عن العقوبات الأمريكية المفروضة خصيصاً على الصين، والتي تشمل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين بشكل خاص، على الرغم من أن هذه العقوبات قد لا تكون فريدة للصين.

وتُعد الصين جزءاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، وهي أيضاً عضو في لجنة "زانغر" المعنية بالتجارة النووية. وأصدرت الصين لوائح للتحكم في الصادرات لتظهر التزامها بإرشادات نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ. ومع ذلك، تم العثور على بعض الكيانات والأفراد الصينيين ينتهكون القوانين الأمريكية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتم ربط الصين ببيع أو نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى دول أخرى. وبسبب هذه الانتهاكات، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الكيانات الصينية المتهمه، تشمل حظر المشاركة في العقود الحكومية الأمريكية وعمليات النقل والاستيراد. وقامت الصين بدورها بإصدار لوائح لمواجهة ما تراه إجراءات أمريكية تعسفية²⁹.

1. مراحل العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين:

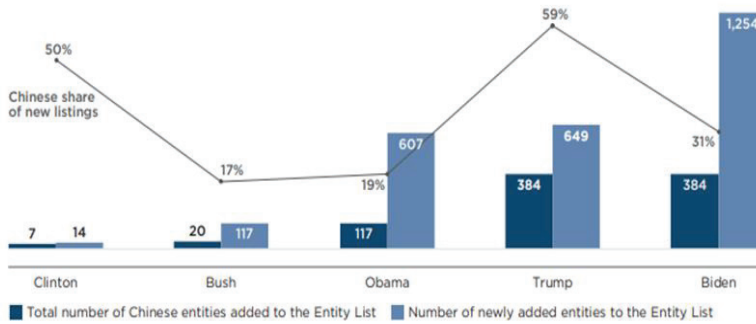
فرضت إدارة "ترامب" حظراً على الوكالات الأمريكية باستخدام أي أنظمة أو معدات من شركة "هواوي" الصينية لمخاوف بشأن تورطها في أنشطة التجسس لصالح الحكومة الصينية، جاء هذا الحظر كجزء من جهود أوسع لاحتواء النفوذ التكنولوجي للصين، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مسئولين صينيين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ يوليو 2020، والتي اعتبرتها "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان". وفي أغسطس من العام نفسه، تم فرض عقوبات على "كاري لام"، الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، وعشرة مسئولين آخرين بتهمة تقويض استقلالية هونغ كونغ.

بالإضافة إلى ذلك، منع "ترامب" المستثمرين الأمريكيين من الاستثمار في الشركات الصينية المصنفة من قبل وزارة الدفاع كشركات عسكرية شيوعية نوفمبر 2020، وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على

بعض الشركات الصينية التي دعمت الشبكات العسكرية الروسية. كما فرضت إدارة "بايدن" قيوداً على مبيعات الرقاقات الإلكترونية الجديدة إلى الصين كجزء من جهود لإبطاء تطور قطاعها التكنولوجي، وبدأت محادثات لقطع علاقة "هواوي" مع جميع موردين الولايات المتحدة في أكتوبر 2022، إلى جانب فرض عقوبات على بعض المواطنين الصينيين وعشرة كيانات مرتبطة بهما في ديسمبر من العام نفسه، وذلك في سياق ردود الفعل على انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه.³⁰

وبالنسبة للعقوبات المالية المفروضة على الصين، تعتبر قائمة "SDN" الأقوى بين برامج العقوبات الأربعة التي تفرضها الولايات المتحدة؛ إذ تعزل الأفراد والكيانات المدرجة عن النظام المالي الأمريكي وتجمّد أصولهم. وعلى الرغم من وجود بعض الشركات الصينية على قائمة SDN، فإن هذه العقوبات نادراً ما تُستخدم ضد الكيانات الصينية الرئيسية لتجنب العواقب.

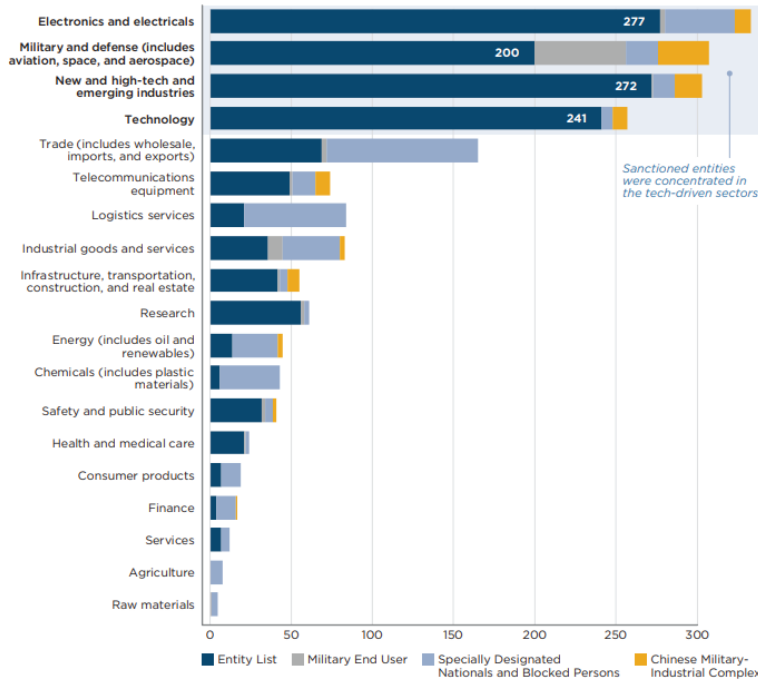
الشكل 2- عدد الكيانات المضافة إلى قائمة الكيانات والحصة الصينية من الإدراجات الجديدة



يتبين من الشكل أعلاه أنه خلال إدارة الرئيس "كلينتون"، تم إضافة 7 كيانات إلى القائمة، مع حصة تبلغ 14% للكيانات الصينية. وفي إدارة الرئيس بوش، تم إضافة 20 كيانات إلى قائمة الكيانات، مع حصة تبلغ 17% للصين، كما تم إضافة 607 كيانات إلى قائمة الكيانات، مع حصة الصين من الإدراجات الجديدة بنسبة 19% خلال إدارة الرئيس "أوباما"، وتم إضافة 649 كيانات إلى قائمة الكيانات، مع حصة الصين من الإدراجات الجديدة بنسبة 59% في إدارة الرئيس "ترامب"،

وهي النسبة الأكبر مقارنة بباقي الفترات الرئاسية، وخلال إدارة الرئيس "بايدن"، تم إضافة 1,254 كياناً إلى قائمة الكيانات، مع حصة الصين من الإدراجات الجديدة بنسبة 31%.

الشكل 3- عدد الكيانات الصينية التي فرضت عليها عقوبات من قبل الولايات المتحدة، وفقاً للقطاع



يُظهر الشكل أن القطاعات الأكثر تضرراً من العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين هي الإلكترونيات والصناعات التكنولوجية الجديدة والعالية التقنية. وقد بلغ عدد الكيانات المحظورة في هذه القطاعات أكثر من 200 كيان. كما تأثرت قطاعات التجارة والصناعات الدفاعية والعسكرية بشكل كبير أيضاً³¹.

2. إجراءات الصين المضادة:

في إطار مواجهة العقوبات الأمريكية، اتخذت الصين عدة تدابير مضادة. ففي عام 2020، أصدرت وزارة التجارة الصينية "قائمة الكيانات غير الموثوقة"، والتي يتم بموجبها تصنيف الأشخاص أو الشركات على أنهم "غير موثوقين" إذا اعتبرت

السلطات الصينية أنهم يضررون بالأمن الوطني أو المصالح التنموية للصين، وإذا طبقوا تدابير تمييزية ضد كيان صيني. وفي هذه الحالة، يمكن فرض عقوبات مثل القيود التجارية والاستثمارية والغرامات.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة التجارة الصينية في عام 2021 "قواعد مكافحة التطبيق غير المبرر للتشريعات الأجنبية"، والتي تلزم أي مواطن أو شركة صينية تتأثر بالعقوبات الأمريكية بإبلاغ السلطات الصينية عن ذلك. كما سنت الصين في عام 2021 "قانون مكافحة العقوبات الأجنبية"، والذي يخول السلطات الصينية اتخاذ إجراءات مثل فرض قيود على التأشيرات عندما تتبنى دولة أجنبية تدابير تمييزية ضد أي كيان صيني، بما في ذلك تجميد الأصول ومنع ممارسة الأعمال التجارية في الصين. هذه التدابير المضادة تُظهر مدى جدية الصين في الرد على السياسات الأمريكية، إلا أن فاعليتها في التخفيف من آثار العقوبات ليست واضحة حتى الآن، كما تسعى الصين إلى إيجاد طرق لمواجهة العقوبات الأمريكية، حيث يبدو أنها تتبنى سياسة تتضمن استخدام تكتيكات الحجب على الصعيد المحلي وزيادة الخطاب على الساحة الدولية³².

وتحاول بكين إيجاد مسارات بديلة لاستدامة معدل نموها الاقتصادي بالرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية مع الدول الغربية؛ إذ استغلت الحرب الأوكرانية لصالحها عبر اتخاذ خطوات عديدة لمواجهة الهيمنة الدولارية على النظام الاقتصادي العالمي. ولهذا ناقشت الصين ربط النظام الروسي (SPFS) بنظامها للدفع بين البنوك عبر الحدود (CIPS) الذي أطلقته عام 2015؛ لينافس نظام (CHIPS) الغربي، وذلك من أجل توفير خدمات المقاصة والتسوية للمشاركين في عمليات الدفع والتجارة عبر الحدود بالعملة الصينية "رنمينبي"، فضلاً عن إدماج نظام (Mir) مع نظيره (Union pay) الصيني.

وتمكنت الصين، على مدار الأعوام الماضية، من ترسيخ مكانتها في الاقتصاد العالمي وتوسيع نطاق نفوذها ليشمل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ من أجل مواجهة التعريفات الجمركية المفروضة على تجارتها مع الولايات المتحدة بشكل متزايد. وعبر خلق شراكات تجارية متنوعة، أصبحت الصين أكبر شريك

تجاري للعديد من الدول حول العالم، فضلاً عن انضمامها للتكتلات الاقتصادية الجديدة، وضح المزيد من الاستثمارات في الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى جانب النجاح في أن تصبح رائدة في إنتاج المعادن النادرة، ومعدات الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الرقائق، ومجال الموانئ وشبكات الشحن البحري؛ مما منحها نفوذاً جيواقتصادياً على الممرات البحرية الدولية³³.

وعلى هذا الأساس، يُعتبر الصراع بين الولايات المتحدة والصين هو السمة البارزة للعلاقات الدولية في العقد الماضي. وقد اتخذت كل من إدارتي الرئيسين "ترامب" و"بايدن" مجموعة واسعة من الإجراءات ضد الصين، بما في ذلك العقوبات المالية، والقيود على الصادرات، والرسوم الجمركية. ويشير هذا التوافق في السياسات إلى أن هناك إجماعاً على ضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الصين.

ومع ذلك، فقد ظهرت بعض الاختلافات بين السياستين. فبينما ركزت إدارة "ترامب" بشكل أساسي على تقليص العجز التجاري مع الصين من خلال المفاوضات القوية، اعتمدت إدارة بايدن استراتيجية "تقليل الأخطار" الأكثر شمولاً، والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي على الصين وتجنب دعم قدراتها العسكرية. كما أولت إدارة "بايدن" أهمية أكبر للتعاون مع الحلفاء، على عكس سياسة "ترامب" الأقل اهتماماً بذلك.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، تحول تركيز العقوبات الأمريكية ضد الصين لتكون موجهة للأفراد والشركات المحددة، بدلاً من الاقتصار على الدول كما لا تزال فاعلية هذه العقوبات والتدابير المضادة محل جدل، فالصين قد اتخذت بدورها إجراءات مماثلة لمواجهة هذه الضغوط؛ مما يخلق حالة من المواجهة والتصعيد بين القوتين العظميين.

الخاتمة:

على مر العقود، أثبتت التجارب التاريخية أن نظام العقوبات الاقتصادية، رغم تصميمه كأداة للضغط على الأنظمة المنتهكة للقوانين الدولية، قد فشل بشكل كبير في تحقيق أهدافه الجوهرية، فعلى الرغم من النوايا المعلنة وراء فرض العقوبات، فإن الواقع يشير إلى أن هذه الأداة غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية، وذلك بسبب العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض. وفي ظل هذا الإخفاق، يتضح جلياً أن الاعتماد المفرط على العقوبات كوسيلة للتعامل مع التجاوزات الدولية لم يعد مبرراً، بل إن الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب غير الفعال يزيد من تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي ويعطي انطباعاً بأنه أداة لتحقيق مصالح سياسية ضيقة النطاق بدلاً من كونه وسيلة لحماية الأمن والاستقرار العالمي. وفي هذا الإطار، فإن فاعلية العقوبات، قد تبدو محدودة في ظل قدرة الاقتصاد الإيراني والروسي والصيني على التكيف مع مثل تلك العقوبات، وهو ما يعزز استمرار موسكو في نهجها التصعيدي، كما تستطيع إيران الالتفاف على العقوبات مستغلة حلفاءها الإقليميين وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الشرقية كالصين والهند وروسيا وحتى كوريا الشمالية، فضلاً عن امتلاكها أوراق ضغط أخرى وخيارات عسكرية قد تساعد في تقليص حدة الضغوط الأمريكية.

المصادر:

1. دريال، صورية عباسة، محددات العقوبات الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية. مجلة القانون الدولي والتنمية ع2، (2013).
2. ناصر، عبد الناصر، العقوبات الاقتصادية أداة للسياسة الخارجية. شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، (2001).
3. سعادي، محمد، شرعنة العقوبات الاقتصادية الدولية وتطبيقها. مجلة القانون الدولي والتنمية ع2، (2001)
4. ناصر، عبد الناصر، العقوبات الاقتصادية أداة للسياسة الخارجية. شؤون الأوسط، مرجع سبق ذكره.
5. الهرمزي، سيف نصرت توفيق، علي، وآخرون، دور المؤسسات المالية الأمريكية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية. مجلة تكريت للعلوم السياسية ع 26، (2021).
6. حسن أبو طالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. أفاق استراتيجية ع 5، (2022).
7. زعير علي، العقوبات الأمريكية على إيران: أداة اقتصادية لأهداف سياسية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 42، 493، (2020).
8. إيدام، أحمد، مستقبل القدرة الإيرانية في احتواء الضغوط والعقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع 21، (2020).
9. ابودست، قاسم محمد، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة، مج 14 ع 2، (2020).
10. دريال، صورية عباسة، محددات العقوبات الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية، مجلة القانون الدولي والتنمية، ع 2 (2013).
11. عترسي، طلال، العقوبات الأمريكية على إيران تداعياتها وإمكانية تحقيق أهدافها. شؤون عربية، ع 175 (2018).
12. مصباح، عبد السلام علي، والساح أحمد محمد السائح. العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب بين الشرعية الدولية وهيمنة الدول الكبرى: إيران نموذجاً. مجلة جامعة سرت العلمية – العلوم الانسانية مج 12 ع 1، (2022).
13. ليلة، أحمد، الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الأليات واحتمالات المستقبل. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. 2018 متاح علي <https://2u.pw/A1aC49u3> تم الدخول 3 ديسمبر 2024.
14. مصباح، عبد السلام علي، والساح أحمد محمد السائح. العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب بين الشرعية الدولية وهيمنة الدول الكبرى: إيران نموذجاً، مرجع سبق ذكره.
15. جاسم، فاطمة حسن، تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني للمدة 2010-2020، مجلة تكريت للعلوم السياسية ع 33 (2023).
16. سالي شعراوي، فرص انضمام إيران لبريكس وتحدياته، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 2023، متاح علي <https://2u.pw/7ApED5j> تم الدخول (3 ديسمبر 2024).
17. بسنت جمال، التوجه شرقاً: أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022، متاح علي <https://ecss.com.eg/21140> تم الدخول (3 ديسمبر 2024).
18. بسنت جمال، التوجه شرقاً: أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق.
19. إيميلي ويدز وأزجي اركويون، مشترى العقارات الإيرانية يحتالون على العقوبات في تركيا، رويترز، متاح علي <https://www.reuters.com/article/business/--idUSKBN1WH10A> تم الدخول في (4 ديسمبر 2024).
20. الجزائري، محمد، (2012) الامكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد 2003. رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة البصرة.
21. بسنت جمال، التوجه شرقاً: أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره.
22. أبو طالب، حسن، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره.
23. منصور، زياد، تاريخ العقوبات ضد روسيا: في الماضي والحاضر، 2024، متاح علي <http://dsps.u.l.edu.lb/static/uploads/files/etudes-2024-1-hayaa-taalimiya/ziad-mansour/z-m-12.pdf> تم الدخول في (9 ديسمبر 2024).
24. حسن أبو طالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره.

25. بسنت جمال، فاعلية محدودة.. سلاح العقوبات الاقتصادية في مواجهة روسيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022، متاح علي <https://ecss.com.eg/18846> /تم الدخول في (9 ديسمبر 2024).
26. مقداد، محمد، و نصار، محمد، هل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت؟، مركز الزيتونة، 2023 متاح علي <https://2u.pw/YHmNxnkNZ> /تم الدخول في (9 ديسمبر 2024).
27. بسنت جمال، هل تنجح روسيا في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية؟، مركز المستقبل، 2022، متاح علي <https://linkshortcut.com/xuzWj> /تم الدخول في (9 ديسمبر 2024).
28. Yiyi (Gloria) Xiong (15 May 2024): Legality, Legitimacy and Institutionalization: China's Dilemma of Sanctions and Economic Coercion, *Journal of Contemporary China*, Available on <https://doi.org/10.1080/10670564.2024.2354788>.
29. Yitan Li, US Economic Sanctions against China: A Cultural Explanation of Sanction Effectiveness Asian Perspective, Volume 38, Number 2, April-June 2014. Available on <https://muse.jhu.edu/article/713983>.
30. Bolt, Paul J. (2024) "American Sanctions on China's Space Program: Effective Economic Statecraft?" *Space and Defense: Vol. 15: No. 1, Article 6*. Available on <https://2h.ae/FvTp>
31. Martin Chorzempa, Mary E. Lovely, and Christine Wan, The Rise of US Economic Sanctions on China: Analysis of a New PIIE Dataset , PETERSON INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS,(2024) Available on <https://www.piie.com/publications/policy-briefs/2024/rise-us-economic-sanctions-china-analysis-new-piie-dataset>
32. Gutmann, Jerg; Neuenkirch, Matthias; Neumeier, Florian (2022): Do China and Russia Undermine US Sanctions? Evidence from DiD and Event Study Estimation, ILE Working Paper Series, No. 64, University of Hamburg, Institute of Law and Economics (ILE), Hamburg Available on <https://hdl.handle.net/10419/266189>.
33. بسنت جمال، إدارة البدائل: كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين "إيجابيا" بالرغم من عقوبات الغرب؟، مركز المستقبل، 2024 متاح علي <https://linkshortcut.com/YXaOf> /تم الدخول في (10 ديسمبر 2024).

7

سياسات وقائية: استجابة الاقتصادات الكبرى للتراكمية الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي نموذجين)

أسماء رفعت *

في ظل المكانة الاقتصادية البارزة للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية، يشهد العالم ترقبًا واسعًا مع بداية فترة الرئاسة الثانية للرئيس "دونالد ترامب"، لا سيَّما في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها الساحة العالمية من تحولات كبرى سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا. ومن أبرز ملامح سياسته الاقتصادية المرتقبة هي اتباع نهج تجاري حمائي، تحقيقًا لأهداف سياسة "أمريكا أولاً" واستنادًا إلى سياسته الخارجية تجاه عدد من دول العالم التي تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة.

* باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وفي هذا السياق، يتناول الفصل السابع تحليل تداعيات السياسات التجارية المحتملة للرئيس الأمريكي "ترامب" خلال ولايته الجديدة، مع التركيز على تأثيراتها في الاتحاد الأوروبي والصين، واستعراض الأدوات المحتملة للرد الصيني والأوروبي على التعريفات الجمركية الأمريكية المعلنة.

المبحث الأول: السياسات التجارية الأمريكية المتوقعة.. شواهد تاريخية:

شهدت فترة الولاية الأولى للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد الأمريكي في المقام الأول متجاهلاً في كثير من الأحيان المبادئ الأساسية للمنظمات الاقتصادية العالمية، وجاء ذلك ضمن أهداف سياسة "أمريكا أولاً" بزعم حماية الصناعات الوطنية من الواردات الأجنبية التي تم اعتبارها مدعومة بأسعار غير عادلة. وقد أسفرت تلك السياسات عن ردود فعل مماثلة من قبل الدول المستهدفة؛ مما أسهم في تصاعد التوترات الاقتصادية العالمية، وزيادة تكاليف الإنتاج في كل من الولايات المتحدة والدول الأخرى، وكان له تأثيرات سلبية في كافة اقتصادات العالم بشكل عام.

1. خلفية السياسات الحمائية خلال فترة ولاية "ترامب" الأولى:

شهدت فترة ولاية الرئيس "دونالد ترامب" الأولى مجموعة من التدابير التجارية الحمائية؛ حيث تم فرض تعريفات جمركية عالية على بعض المنتجات الأوروبية وعلى واردات الصلب والألومنيوم من العديد من دول منها الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، ووصلت تلك التعريفات في مارس 2018 إلى نسبة 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألومنيوم.

ومن جهة أخرى، تم تصعيد حرب تجارية مع الصين، شملت فرض رسوم جمركية على العديد من السلع الصينية، تجاوزت قيمتها الاجمالية 360 مليار دولار خلال عامي 2018 و2019، كما تم إلغاء اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

(NAFTA) ليحل محلها اتفاق "الاتفاقية الأمريكية المكسيكية الكندية - USMCA" عام 2020.

وكان الهدف الأساسي من هذه السياسات تقليل العجز التجاري الأمريكي، وحماية الوظائف المحلية، وتشجيع الشركات الأمريكية على إعادة التصنيع في الداخل. وتم تبرير التعريفات الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم بأنها ضرورية لحماية الأمن القومي الأمريكي، كون قطاعي الصلب والألومنيوم من الصناعات الحيوية المرتبطة بالدفاع والبنية التحتية.

وعلى الرغم من أن تلك السياسات الاقتصادية تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، وخفض معدل البطالة إلى مستويات تاريخية منخفضة في بداية فترة ولاية "ترامب" الأولى، فإنها كانت سبباً في زيادة التكاليف على المستهلكين والشركات الأمريكية، وأثرت سلباً في بعض القطاعات مثل الزراعة وصناعة السيارات فيما بعد.

2. تأثير التدابير الحمائية في الاقتصاد الأمريكي:

جاءت السياسات التجارية الحمائية التي تم اتباعها في عهد "ترامب" بهدف حماية الصناعات الوطنية من الواردات الأجنبية، ودعم الشركات الأمريكية وزيادة رفاهية المواطن الأمريكي. إلا أن ما تم رصده من آثار وتداعيات لتلك السياسات يتنافى مع أهدافها المعلنة، فبحسب تقرير مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لعام 2020، ارتفعت تكاليف الشركات الأمريكية بنسبة 1.4% بسبب الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة؛ مما أثر في أرباح الشركات المنتجة والقدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية.

ويمكن الاستدلال على أثر تلك السياسات من خلال استعراض التعريفات الجمركية التي تم فرضها على واردات الصلب والألومنيوم، إذ أدت إلى زيادة مباشرة في تكاليف المواد الخام المستخدمة في تصنيع السيارات، بما أسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أسعار السيارات على المستهلكين.

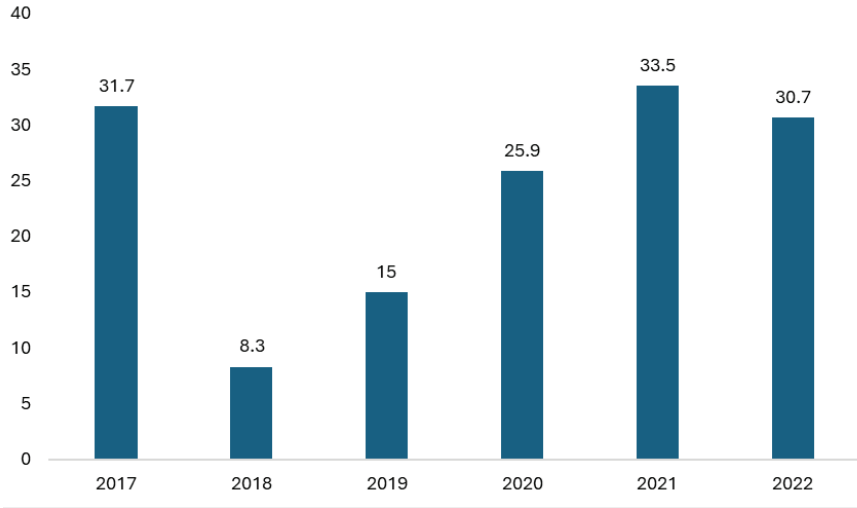
ومع ارتفاع أسعار السيارات الأمريكية تراجعت قدرة الشركات الأمريكية على المنافسة أمام السيارات المستوردة من دول ذات تكاليف إنتاج أقل. كما دفعت هذه التكاليف الإضافية بعض الشركات إلى التفكير في نقل عملياتها الإنتاجية إلى الخارج للحد من تأثير الرسوم؛ مما يتعارض مع أهداف السياسة التجارية التي هدفت إلى تعزيز الإنتاج المحلي. وبالفعل فقد أعلنت شركة "جنرال موتورز- General Motors"، والتي تعد عملاق صناعة السيارات الأمريكية، عام 2018 عن عملية إعادة هيكلة لمصانعها متضمنة إغلاق عدد من مصانعها بأمريكا بما في ذلك مصانع في أوهايو، وميشيغان، وماريلاند، بهدف تقليل التكاليف وتحسين الربحية في مواجهة تكاليف الإنتاج المرتفعة، وقد وجهت الشركة جزءاً كبيراً من استثماراتها وإنتاجها إلى الصين لتلبية الطلب المرتفع. وعلى الرغم من أن هناك عدة عوامل دفعت الشركة لاتخاذ هذه القرارات، فإن التعريفات الجمركية المرتفعة جاءت على رأس تلك العوامل.

وفي السياق ذاته، قامت شركة "تسلا - Tesla" ببناء مصنع ضخم (Gigafactory) في شنغهاي بالصين لتجنب التعريفات الجمركية على السيارات المستوردة للسوق الصينية، وقد جاء هذا القرار لتخفيف أثر الرسوم المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين؛ مما ساعد "تسلا" على تقديم سياراتها بأسعار تنافسية داخل السوق الصينية. وكذلك تم تصنيع بعض طرازات سيارة "فورد - Ford" مثل طراز "فورد فوكس أكتيف - Ford Focus Active" في الصين بدلاً من الولايات المتحدة، لتجنب التعريفات الجمركية المرتفعة وخفض التكاليف، ثم ألغت الشركة لاحقاً خطط استيراد هذا الطراز إلى الولايات المتحدة بسبب التكاليف الجمركية¹.

ومن جهة أخرى، فقد أدت ردود أفعال الدول المستهدفة إلى مزيد من العواقب الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي، ومثالاً على ذلك، تراجعت صادرات فول الصويا الأمريكية للصين بشكل كبير نتيجة للرد الصيني على السياسات الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، فقبل فرض التعريفات، كانت الصين تستورد حوالي 60% من صادرات فول الصويا الأمريكية؛

مما جعلها سوقاً حيوية للمزارعين الأمريكيين. وعندما توقفت الصين عن شراء فول الصويا بسبب الرسوم الجمركية، شهد المزارعون الأمريكيون خسائر مالية كبيرة؛ مما دفعهم لتخزين المحصول لمواجهة تراجع الطلب.²

الشكل 1: صادرات فول الصويا الأمريكية للصين (مليون طن)



المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية.

وفي مواجهة تلك الصعوبات قدمت إدارة الرئيس "ترامب" حزمة مساعدات مالية للمزارعين بقيمة مليارات الدولارات لتعويضهم عن الخسائر الناتجة عن الحرب التجارية. ومع ذلك، لم تتمكن هذه المساعدات من تعويض جميع الأضرار؛ حيث كانت المبالغ غير كافية لبعض المزارعين، وكان التوزيع متفاوتاً، مما أثار انتقادات بأن المساعدات استفادت منها الشركات الزراعية الكبرى أكثر من المزارع الصغيرة والمتوسطة، كما تأثرت القطاعات الزراعية التي تعتمد على التصدير بارتفاع أسعار المواد المستوردة اللازمة للإنتاج، مثل الأسمدة والآلات الزراعية، نتيجة لسياسات التعريفات الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم. وقد أثر هذا بشكل مباشر في تكاليف الإنتاج الزراعي؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وتراجع قدرة المزارعين على المنافسة.

3. السياسات التجارية الأمريكية المتوقعة وتداعياتها المحتملة:

يركز البرنامج الاقتصادي الذي اقترحه الرئيس "ترامب" على مدى السنوات الأربع المقبلة على فرض تعريفات جمركية بنسبة 10% على جميع السلع المستوردة لتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسين الأجانب، بالإضافة لفرض تعريف بنسبة 60% على جميع الواردات الأمريكية من الصين؛ مما سيرفع من سعر الواردات الأمريكية سواء المستوردة مباشرة من الصين، أو تلك المستوردة من دول أخرى وتحتوي على مدخلات صينية.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تبرر فرض تلك التعريفات بأن من شأنها تعزيز الصناعات المحلية مثل تصنيع الصلب والسيارات، فإن الشواهد التاريخية تشير إلى أن فرض قيود على التجارة وتبني سياسات حمائية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يهدد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأبرز شركائها التجاريين، ويمتد ليؤدي إلى تعطيل سلاسل الامداد وتفاقم النزاعات التجارية بين الدول وتمثل تهديدًا لاستقرار النظام الاقتصادي العالمي.

ووفقًا لدراسة أجراها مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي (CBO) في 2020، فإن السياسات الحمائية تتسبب في خفض النمو الاقتصادي الأمريكي بنسبة 0.2% سنويًا في السنوات الأولى بعد فرض الرسوم الجمركية. ومن جهة أخرى، تدفع الرسوم الجمركية إلى زيادة أسعار السلع للمستهلكين الأمريكيين؛ حيث يمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة 0.5% إلى 1% لبعض السلع مثل الإلكترونيات والملابس. وتوقع خبراء الاقتصاد في بنك "مورجان ستانلي" أن تؤدي خطة الرئيس "ترامب" للرسوم الجمركية إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.4% في الولايات المتحدة، ورفع أسعار المستهلك بنسبة 0.9%.

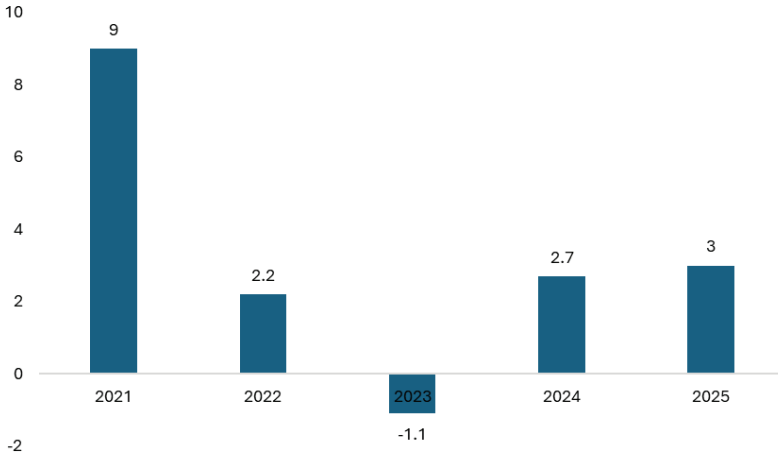
وبالنسبة للاقتصاد الصيني، تشير البيانات الصادرة عن الصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية قد تؤدي إلى تقليص النمو الاقتصادي الصيني بنسبة تتراوح بين 0.5% إلى 1% سنويًا، وهو ما يعكس تأثير تقليص حجم التبادل التجاري مع أكبر شريك تجاري للصين. ويتوقع بعض

الخبراء أن ينخفض النمو الصيني إلى النصف، ليلبغ 2.5% بدلاً من 5%، نتيجة رفع الضرائب الجمركية إلى 60% على السلع المستوردة من البلاد.

وبجانب التدايعات الاقتصادية، هناك تدايعات اجتماعية قد تطول اقتصادات دون الاقتصاد الأمريكي والصيني؛ إذ يؤدي تقليص التجارة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين إلى زيادة معدلات البطالة في بعض القطاعات. وتشير تقديرات مؤسسة "بروغل" إلى أن تأثير الحواجز التجارية قد يؤدي إلى فقدان ما يصل إلى 0.5 مليون وظيفة في دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي نتيجة للحرب التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين مع احتمالات بتفاقم الوضع في حالة الرد الصيني. أما بالنسبة للتجارة العالمية، فوفقاً لأحدث تقارير منظمة التجارة العالمية، فإن أحجام التجارة السلعية قد تراجعت بنسبة 1.1% خلال عام 2023، لتنتعش بعد ذلك بنحو 2.7% بحلول عام 2024.

الشكل 2- توقعات التجارة السلعية (%)



Source: World Trade organization, Global Trade Outlook and Statistics

ورغم تفاؤل توقعات منظمة التجارة العالمية، فإنها قد أشارت إلى أن التوترات الجيوسياسية المتزايدة وعدم اليقين المتزايد بشأن السياسة الاقتصادية لا يزالان يشكلان أخطاراً سلبية كبيرة على التوقعات؛ إذ إنه من المرجح أن يسهم

فوز الرئيس "ترامب" في الانتخابات الأمريكية في زيادة حالة من عدم اليقين في التجارة العالمية، وزيادة الاضطرابات التي تعاني منها في ظل سياسات الحمائية المتوقع اتباعها.

وفي المقابل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو السنوي للتجارة العالمية لعام 2024 إلى 3.5% ليتباطأ إلى 3.3% بحلول عام 2025 مع الإشارة إلى خضوع تلك التوقعات إلى تغييرات محتملة نتيجة فرض رسوم جمركية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه من المتوقع أن تسهم سياسة الرئيس "ترامب" الحمائية في إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية حيث ستدفع هذه السياسات الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل الإنتاج أو تغيير مصادر التوريد لتجنب الرسوم الجمركية المرتفعة؛ مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وانخفاض الكفاءة في التوزيع؛ مما قد يُلقى بظلاله على المشهد الاقتصادي بشكل عام.

المبحث الثاني: الاستجابة الصينية لسياسات "ترامب" الحمائية.. ردود فعل متوقعة:

من المرجح أن تشهد الساحة الاقتصادية العالمية ردود أفعال واسعة النطاق تجاه السياسات التجارية الحمائية المعلنة من قبل "ترامب" في مواجهة أبرز منافسيها التجاريين وعلى رأسهم الصين. وتتنوع ردود الأفعال المتوقعة من قبل الصين؛ إذ يمكنها تنويع أسواق صادراتها وشركائها التجاريين، وقد تمتد إلى فرض رسوم جمركية انتقامية على السلع والمواد الخام الحيوية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي مثل المعادن النادرة والسلع الزراعية، فضلاً عن إمكانية استهداف الشركات الأمريكية، إلى جانب الاتجاه لسياسات الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو الاقتصادي، كما أنها قد تلجأ إلى خفض قيمة عملتها لزيادة تنافسية صادراتها.

ومع تعدد آليات الرد الصين، ووجود توقعات برد صيني حذر وسط هشاشة الاقتصاد المحلي، فإن المناورة الأمريكية تهدد لا محال باندلاع مواجهة بين أكبر اقتصادين في العالم، تؤثر في طرفي النزاع وتترك تداعيات اقتصادية على

نطاق الأسواق العالمية. ويعد خيار التعاون بين كلا الطرفين أحد الخيارات الممكنة نظرياً فقط؛ إذ إن موافقة الصين على المطالب الأمريكية تجنبها تحديات التعريفات الجمركية، إلا أنها قد تشجع الإدارة الأمريكية على فرض مزيد من الرسوم الجمركية سعياً لانتزاع تنازلات أكبر.

1. مسار العلاقات الأمريكية الصينية:

تتعدد الروابط الاقتصادية بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني، ولعل ذلك من أهم أسباب النزاع والمناورة الاقتصادية، وهو أيضاً أحد أسباب تعظيم الآثار السلبية للسياسات المتخذة من أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر.

وفي عام 2022، بلغت إجمالي تجارة السلع والخدمات الأمريكية مع الصين نحو 758.4 مليار دولار، شكلت الصادرات قيمة 195.5 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 562.9 مليار دولار، وتم تقدير العجز التجاري الأمريكي في السلع والخدمات مع الصين بنحو 367.4 مليار دولار عام 2022. وتأتي استثمارات الصين في المرتبة الثانية ضمن قائمة كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، التي بلغت في يناير 2023 نحو 859.4 مليار دولار بحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية.

ومن المتوقع أن يسود الطابع الصراعي العلاقات الأمريكية الصينية - خلال الفترة الرئاسية الثانية لـ "ترامب" - مع تزايد التعريفات الجمركية المتوقع فرضها من كلا الطرفين، واحتمالية إطلاق حرب تكنولوجية ضد الصين عبر تشديد القيود المفروضة على شركات التكنولوجيا الصينية في قطاعات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات، وقد يمتد ذلك إلى فرض عقوبات على بعض حلفاء واشنطن إذا أفرطوا في استخدام التكنولوجيا الصينية³.

وقد تطور نهج تعامل الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تبنت استراتيجية "الهدوء الاستراتيجي"، وسعت إلى تجنب تصعيد الخلافات، وانتظرت الخطوات الأمريكية بشكل عام قبل أي رد عليها، فما كان من الإدارة الأمريكية إلا إشعال شرارة الحرب التجارية الأولى، مما دفع الصين لتغيير سياساتها وتبني

أسلوب أكثر عدوانية في العلاقات الدولية، يُشار إليه باسم "دبلوماسية الذئب المحارب" وهو نهج تخلت عنه بكين بعد ذلك.

ويُلاحظ أنه خلال الفترة السابقة مباشرة للانتخابات الأمريكية تدافعت الشركات الصينية لإرسال البضائع إلى الولايات المتحدة مستبقة فرض رسوم جمركية جديدة، كما سعى المستوردون الأمريكيون لتأمين بضائعهم من خلال الشحن الاستباقي، فحظيت الصادرات بدعم إضافي من الشركات الصينية التي تتجه صوب الأسواق الخارجية لتعويض ضعف الطلب المحلي؛ مما أدى إلى زيادة الصادرات خلال نوفمبر 2024 بنسبة 6.7% لتصل إلى 312 مليار دولار في نوفمبر مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما هبطت الواردات 3.9%، وأسفر ذلك عن فائض تجاري بلغ نحو 97.4 مليار دولار خلال الشهر.

وعلى الرغم من أن ارتفاع الصادرات تمثل نقطة إيجابية للاقتصاد، فإنها أثارَت العديد من المخاوف ودفعت المزيد من الدول إلى تعزيز الحواجز التجارية أو فرضها للحد من تدفق المنتجات الصينية وحماية صناعتها المحلية، إذ يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات بوتيرة أسرع من قيمتها، مما يعكس التخفيضات السعرية التي تقدمها الشركات داخل الصين وخارجها، وتراجعت أسعار تسليم بوابة المصنع في نوفمبر 2024 للشهر السادس والعشرين على التوالي، رغم محاولات الحكومة الأخيرة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتعزيز الطلب.

2. الاستجابة الصينية للرسوم الجمركية الأمريكية:

تشير الشواهد التاريخية إلى رد الصين بفرض رسوم جمركية على السلع الأمريكية عام 2019، إذ فرضت الصين رسوماً جمركية بنسبة 25% على صادرات أمريكية بقيمة تتجاوز 60 مليار دولار، شملت سلعاً مثل السيارات، اللحوم، والمكونات الإلكترونية.

وتكمن معضلة الصين في أن فائضها التجاري الكبير مع الولايات المتحدة يحد من تأثير التدابير المضادة المباشرة. فإذا تحولت التهديدات الجديدة إلى سياسات

فعلية، فقد تجد الصين نفسها مضطرة إلى استخدام أدوات أكثر تأثيراً؛ مما يهدد بنزاع أكبر يصعب احتواؤه.

وتتعدد الإجراءات المضادة التي يمكن أن تنتهجها الصين، وقبل استعراض تلك الإجراءات يجب الإشارة إلى أمرين؛ يتمثل أولهما: في حتمية أن يكون الرد الصيني حذراً في ظل هشاشة الاقتصاد الصيني ومواجهة أزمات داخلية على رأسها أزمة العقارات، وثانيهما: أن أي رد فعل أورد فعل مرتقب يؤثر في كلا الطرفين لا محال، فالحروب التجارية كمثيلتها العسكرية تخلف وراءها ضحايا من الجانبين. أما عن الإجراءات الممكن اتخاذها من جانب الصين⁴، فيمكن عرضها على النحو الآتي؛

أ. بيع سندات الخزنة الأمريكية:

قد تلجأ الصين لبيع جزء كبير أو كامل حيازاتها من سندات الخزنة الأمريكية، التي تبلغ حالياً نحو 734 مليار دولار، ويُمكن لهذه الخطوة أن تفرض ضغوطاً تؤدي لارتفاع عوائد السندات الأمريكية، وإحداث اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية العالمية. وقد خفضت الصين بالفعل حيازاتها المباشرة من هذه السندات بأكثر من الثلث منذ عام 2017. ويُرجح أن يستمر هذا الاتجاه مع سعي بكين لتنويع استثماراتها، خاصة بعد تجميد الدول الغربية لبعض احتياطات النقد الأجنبي الروسية عقب شنّها حرباً على أوكرانيا. كما يُعتقد أن جزءاً من هذا الانخفاض يعود إلى نقل الصين لأمين الحفظ المدرج إلى بلجيكا بدلاً من حيازة السندات بشكل مباشر. ولكن من جهة أخرى، قد يؤدي البيع المفاجئ لسندات الخزنة الأمريكية إلى تراجع أسعار السندات؛ مما يقلص قيمة حيازات الصين ويخفض احتياطياتها من النقد الأجنبي، كما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الناتج عن ذلك إلى تعزيز تنافسية الصادرات الأمريكية في الأسواق العالمية.

ب. خفض اليوان الصيني:

قد تؤدي الخطوة إلى تعزيز تنافسية الصادرات الصينية، ومساعدتها في مواجهة بعض تداعيات الرسوم الجمركية المحتملة، وبالفعل فقد لجأت الصين

إلى تلك الآلية خلال أول نزاع تجاري في عامي 2018 و2019، حيث خفضت قيمة اليوان بنسبة 11.5% مقابل الدولار الأمريكي؛ مما عوض نحو ثلثي تأثير الرسوم الجمركية المرتفعة. ويلاحظ أنه قبيل الانتخابات الأمريكية الأخيرة، حدد البنك المركزي سعر الصرف المرجعي -والذي يعد أداة لتوجيه توقعات حركة اليوان- عند مستوى أعلى من 7.2 مقابل الدولار. وتراوحت تقديرات الاقتصاديين بشأن مستوى انخفاض العملة بين 7.3 إلى 8 يوان لكل دولار بحلول عام 2025، مقارنة بسعر الصرف الحالي البالغ حوالي 7.2 يوان لكل دولار. ولكن من جهة أخرى، يُلاحظ أنه قد يؤدي ضعف اليوان إلى زيادة فائض الصين التجاري، وإثارة غضب الشركاء التجاريين الآخرين، الذين قد يلجأون إلى فرض رسوم جمركية لمعالجة الخلل في التجارة العالمية. كما قد يؤدي إلى تسريع تدفقات رأس المال إلى الخارج وزيادة تثبيط المستثمرين الأجانب عن ضخ استثمارات في البلاد. ومن المحتمل أن تحاول الصين تحقيق التوازن بين حماية عملتها والحاجة لإعادة النمو الاقتصادي إلى مساره، ويعد استقرار اليوان أولوية للمركزي الصيني حتى لو كان ضعف العملة مفيداً من الناحية الاقتصادية؛ لأن انخفاضها بوتيرة سريعة قد يؤدي إلى حلقة مفرغة من نزوح رأس المال، كما حدث في عام 2015 عندما أدى قرار الصين بالسماح بخفض سريع في قيمة اليوان إلى خروج كبير للأموال.

ج. تحفيز الاقتصاد المحلي:

قد تلجأ الصين للتحفيز المحلي؛ إذ تخطط لرفع عجز ميزانيتها إلى أعلى مستوى منذ ثلاثة عقود، وإجراء أكبر تخفيضات في أسعار الفائدة منذ عام 2015 خلال عام 2025. وذلك استناداً إلى تصريحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بشأن تعزيز النمو عبر اتباع سياسات مالية "أكثر استباقية"، وبيان المكتب السياسي للجنة المركزية بشأن التحول نحو سياسة نقدية "تيسيرية إلى حد ما"، بدلاً من النهج "الحذر" الذي استمر لما يقرب من 14 عاماً.

فأما بالنسبة لسياسات رفع عجز الموازنة فيتوقع أن يصل العجز المالي المستهدف لعام 2025 إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأكبر منذ الإصلاح الضريبي عام 1994. وتاريخياً، حافظت الصين على نسبة عجز ميزانيتها عند 3%

وأقل. وقد تسهم زيادة العجز المالي في دفع الحكومة إلى اقتراض مبالغ إضافية لتمويل الإنفاق العام المتزايد؛ مما يمكن أن يعزز الطلب المحلي في ظل تقليص الشركات والأسر لنفقاتها واستثماراتها. كما يمكن أن تشمل الإجراءات التحفيزية أشكالاً أخرى من الاقتراض العام غير المدرجة ضمن رقم العجز الرئيسي، لكنها قد تتوسع لدعم الاقتصاد، مثل السندات الخاصة بالحكومات المحلية، التي تُعتبر مصدرًا رئيسياً لتمويل مشاريع البنية التحتية، وسندات الخزنة الخاصة التي تُخصص للمشاريع الاستراتيجية وبرامج تجارة المنتجات الاستهلاكية والمعدات.

وعلى صعيد السياسة النقدية، يتوقع خفض أسعار الفائدة بما يتراوح بين 40 إلى 60 نقطة أساس عام 2025، فضلاً عن إجراء تخفيضات كبيرة في نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهي نسبة النقد التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي. وتصل توقعات خفض الاحتياطي الإلزامي إلى 250 نقطة أساس عام 2025، وهو أكثر من ضعف التخفيضات البالغة 100 نقطة أساس التي طبقت عام 2024. وقد تعهدت اللجنة المركزية بتقديم تدابير "استثنائية" لمواجهة التقلبات الاقتصادية عام 2025 للمرة الأولى؛ مما قد يشير إلى احتمالية استخدام أدوات غير تقليدية لتعزيز النمو والثقة، كما أكدت على ضرورة استقرار أسواق العقارات والأسهم، إذ تُعتبر هذه الأصول مهمة، خاصة أنها تشكل جزءاً كبيراً من ثروات الأسر الصينية.

د. تقييد صادرات المعادن الحيوية:

قد تلجأ الصين إلى تقييد صادرات المعادن الحيوية؛ إذ فرضت بكين عام 2024 قيوداً على صادراتها من الغاليوم والجرمانيوم، وهما من المعادن الأساسية المستخدمة في صناعات أشباه الموصلات والاتصالات والسيارات الكهربائية. واعتُبرت هذه الخطوة على نطاق واسع محاولة للضغط على البيت الأبيض للتراجع عن قيوده التجارية المفروضة على بكين. وبعد أشهر، شددت الصين قيودها على تصدير أنواع معينة من الغرافيت، في رد على تشديد الولايات المتحدة لقواعدها المتعلقة بمنع وصول الرقائق المتقدمة إلى الصين. كما أضافت

بكين معدن الأنتيمون إلى قائمة المواد المحظورة التصدير، في خطوة تعكس استمرار تصعيد الحرب التجارية.

ويُمكن للقيود المفروضة على المعادن الحيوية، مثل العناصر الأرضية النادرة وغيرها من السلع التي تهيمن الصين على إنتاجها، أن تقطع إمدادات المواد الضرورية لصناعة التقنيات المتقدمة عن الولايات المتحدة، على الأقل في المدى القصير. وتتمتع الصين بوفرة في قائمة المعادن الحيوية؛ حيث تعد المنتج الرئيسي لنحو 20 مادة خام أساسية، وتهيمن على إنتاج وتنقية العديد من المعادن الحيوية؛ مما يمنحها نفوذًا كبيرًا في أسواق السلع العالمية. وبرز هذا النفوذ مؤخرًا عندما أدى تقليص الحوافز الضريبية للمصدرين إلى اضطرابات في أسعار الألومنيوم. ولكن في المقابل قد يتوقف الشركاء التجاريون عن اعتبار الصين موردًا موثوقًا؛ مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر بديلة وتسريع تنويع سلاسل التوريد بعيدًا عن بكين.

هـ. استهداف الشركات الأمريكية مباشرة:

قد تلجأ الصين إلى استهداف الشركات الأمريكية مباشرة؛ فمنذ اندلاع الحرب التجارية الأولى، أصدرت الصين تشريعات جديدة مثل "قائمة الكيانات التي لا يمكن التحقق منها"، وقانون "مكافحة العقوبات الأجنبية"، التي تستهدف الشركات أو الأفراد الذين تعتبرهم الصين مضرين بتنميتها. ويشكل احتمال مصادرة الأصول أو تعطيل العمليات التجارية مشكلة للشركات الكبرى مثل "آبل" و"تسلا" و"مايكروسوفت"، التي تحقق إيرادات سنوية بمليارات الدولارات من السوق الصينية. وفي 2023، صعدت الصين المنافسة التكنولوجية مع الولايات المتحدة بإجراء مراجعة للأمن السيبراني على واردات شركة "ميكرون تكنولوجي - Micron Technology"، وهي أكبر شركة أمريكية لصناعة رقائق الذاكرة، وهكذا، أصبحت الشركات الأمريكية أكثر عرضة للأخطار الناتجة عن السياسات المتباينة بين واشنطن وبكين. وكانت السلطات الصينية قد أعلنت في سبتمبر 2024 عن بدء تحقيق مع الشركة الأم لعلامتي "تومي هيلفيغر - Tommy Hilfiger"، و"كالفن كلاين - Calvin Klein" لعدم استخدام القطن القادم من منطقة شينجيانغ في

أقصى غرب الصين، التي فرضت الولايات المتحدة قيودًا تجارية عليها بسبب مزاعم تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في هذه الحالة، قد ترد الولايات المتحدة باستهداف الشركات الصينية؛ مما قد يضر المقاطعات الاستهلاكية المدعومة حكوميًا، والتي قد تخرج عن نطاق السيطرة بسرعة.

و. استقطاب حلفاء الولايات المتحدة التقليديين:

قد تعمل الصين على استقطاب حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في محاولة لتقليل تأثير تدهور العلاقات مع شريكها التجاري الأكبر، وتشكيل تحالفات في أوراسيا. وقد بدأت هذه الجهود بإعلان الصين رغبتها في بداية جديدة مع اليابان، وسعيها لاستمالة ألمانيا وأستراليا وتخفيف التوترات مع الهند، في مسعى لخفض الاحتكاكات الدبلوماسية وإقناع حلفاء وشركاء الولايات المتحدة بأن سياساتها متهورة وتضر بالسلام والازدهار. ولكن يُلاحظ أن تلك الدول قد تسعى إلى الاستفادة من التنافس بين الولايات المتحدة والصين بدلًا من الانحياز لأي من الطرفين.

ز. تكثيف عروض التعاون القائم على "المنفعة المتبادلة":

قد تسعى الصين إلى تكثيف عروض التعاون القائم على "المنفعة المتبادلة" مع الدول الأخرى وتحقيق مزيد من النجاح، وبناء علاقات ودية مع دول أخرى، وتزيد قدرة الصين على ذلك في ظل تزايد حصتها في التجارة الدولية والتي بلغت 12.8% عام 2019، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية. وفي ظل فرض الرسوم الجمركية الأمريكية، زاد حجم التجارة بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10%؛ مما يعكس قدرة الصين على تحويل تركيزها إلى أسواق أخرى.

ح. تنمية النفوذ العالمي:

قد تتجه الصين إلى تنمية نفوذها العالمي من خلال مبادرة الحزام والطريق التي تسعى من خلالها لتولي دور الزعامة في مجال التعاون متعدد الأطراف في مواجهة السياسات الحمائية الأمريكية، وتقدر قيمة التجارة بين الصين والدول

المشاركة في المبادرة بنحو 1.5 تريليون دولار سنوياً⁵. وتُعد مبادرة الحزام والطريق مفتاح السياسة الخارجية الصينية، الذي ترغب الصين عن طريقه في الحد من الطاقة الإنتاجية الزائدة، وزيادة تنمية الأقاليم الداخلية، وزيادة الاستثمارات في الخارج، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع بقية أرجاء العالم. وعلى المدى الطويل، تحشى واشنطن من أن تتمكن بكين -من خلال تطويرها لمسارات طريق الحرير الجديدة- من ترسيخ وجودها الاقتصادي والعسكري في منطقة آسيا المحيط الهادئ ولا سيما في بحر الصين الجنوبي، الذي تُجرى عبره أهم عمليات النقل التجارية من وإلى الصين. وإذا سيطرت الصين على هذا البحر الاستراتيجي، ستتآكل أحد الامتيازات التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى على مستوى العالم، بدعم من قدرتها السريعة على التدخل العسكري في المسارات البحرية العالمية. ويُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعادي طرق الحرير الجديدة لأسباب استراتيجية؛ فليس الهدف من وراء فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية -وهي الخطوة التي أقدم على اتخاذها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" - هو موازنة التبادل التجاري مع جمهورية الصين الشعبية فحسب، وإنما تحجيم وتقييد نقل المعرفة الفنية إليها أيضاً.

المبحث الثالث: الاستجابة الأوروبية لسياسات "ترامب" الحمائية.. ردود فعل متوقعة:

يتمتع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بأكبر علاقة تجارية واستثمارية ثنائية عالمياً، ويعتبران من أكثر الاقتصادات تكاملاً على مستوى العالم، على الرغم من أن الصين قد تجاوزت الاتحاد الأوروبي في عام 2020 كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في السلع، فإن الولايات المتحدة لا تزال أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي عندما يتم أخذ الخدمات والاستثمارات في الاعتبار.

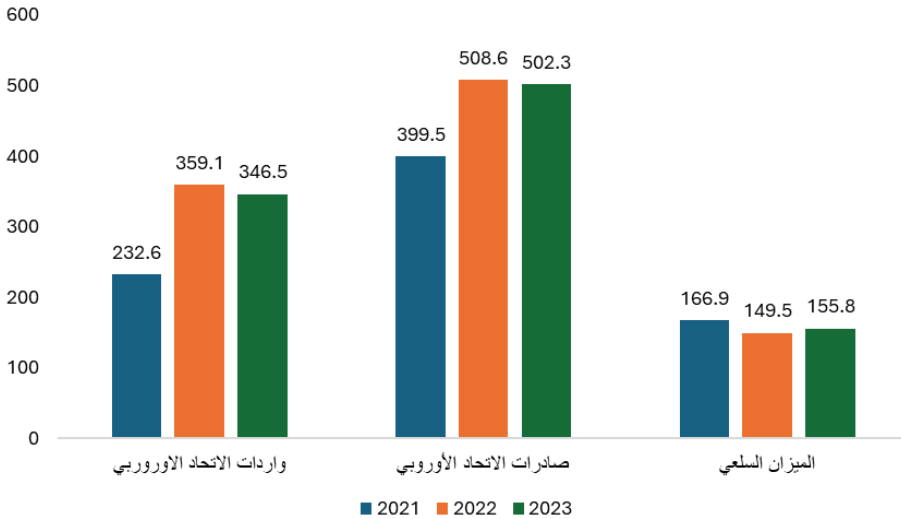
وتعتبر العلاقة عبر الأطلسي شرياناً رئيسياً للاقتصاد العالمي؛ حيث إن الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة هما أكبر شريك تجاري واستثماري لمعظم الدول الأخرى في الاقتصاد العالمي. وتمثل اقتصادات كلا الجانبين مجتمعة نحو ثلث

التجارة العالمية في السلع والخدمات، وحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث القوة الشرائية.

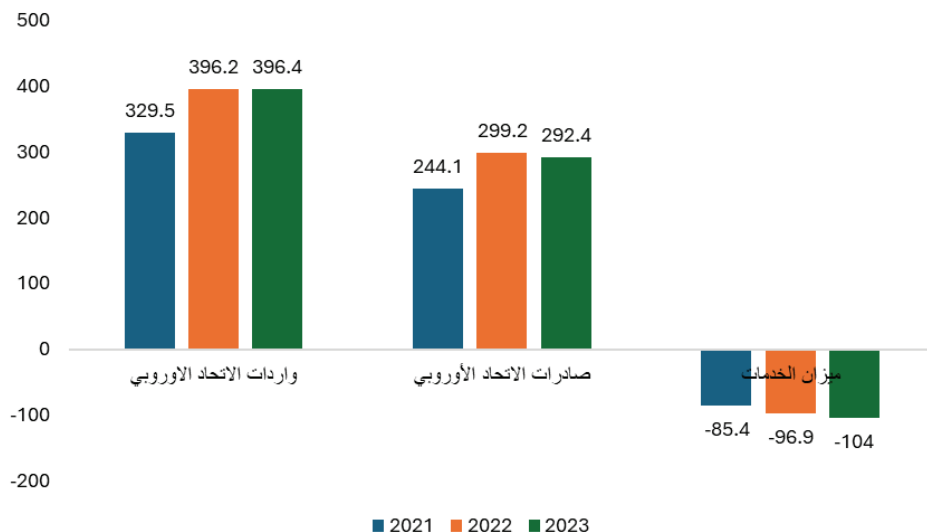
1. مسار العلاقات التجارية الأوروبية الأمريكية:

تتعدد أوجه العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛ حيث ظلت العلاقات التجارية وتدفقات الاستثمار بينهما قوية رغم التحديات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وفي عام 2021، بلغت تقديرات التجارة بين الجانبين 1.2 تريليون يورو، وهو ما يزيد بأكثر من 10% مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وبشكل خاص، فعلى مستوى تجارة الخدمات تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي؛ إذ وصلت التجارة الثنائية في الخدمات إلى مستوى قياسي عام 2021، متجاوزة نحو 500 مليار يورو. وتوفر تدفقات التجارة والاستثمار عمالة مباشرة تقدر بنحو 9.4 ملايين شخص، بالإضافة إلى 16 مليون فرصة عمل غير مباشرة في كلا الجانبين.

الشكل 3- التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (مليار يورو)



الشكل 4- التجارة في الخدمات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (مليار يورو)



المصدر- المفوضية الأوروبية، - https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/united-states_en

وبجانب حركة التجارة في السلع والخدمات، تُعد الاستثمارات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر استثمارات متبادلة حول العالم. وتُقدر الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد الأوروبي بأربعة أضعاف الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة تبلغ حوالي عشرة أضعاف الاستثمارات الأوروبية في الهند والصين مجتمعة.

وامتدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى اتفاقية شراكة، ففي عام 2021 وبعد قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أصدر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بيانًا مشتركًا تضمن إعلانًا عن "شراكة عبر الأطلسي لعصر ما بعد الجائحة"، وقد ركزت تلك الشراكة على عدد من مجالات الاهتمام المشتركة من بينها تعزيز العلاقات التجارية، ومواجهة التحديات الصحية العالمية، والنمو الأخضر، وتعزيز القيم الديمقراطية من أجل عالم أكثر أمانًا.

ومن جهة أخرى، أطلق الجانبان مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة "The EU-US Trade and technology Council - TTC" خلال قمتها ببروكسل في 15 يونيو 2021، والذي يعمل كمنتدى للتنسيق بين الطرفين بشأن القضايا العالمية الرئيسية في التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا، وتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية عبر الأطلسي استنادًا إلى القيم الديمقراطية المشتركة. وخلال اجتماع الافتتاح للمجلس في بيتسبرغ سبتمبر 2021، أصدر الطرفان بيانًا مشتركًا اتفقا فيه على تعزيز التعاون لتقوية سلاسل إمداد أشباه الموصلات، ومكافحة الممارسات التجارية غير السوقية، واعتماد نهج موحد لتنظيم الشركات التكنولوجية العالمية، مع احترام كل طرف للسيادة التنظيمية للطرف الآخر. واتفق الجانبان على تبادل المعلومات حول اتجاهات الاستثمارات التي تؤثر في الأمن القومي، بما في ذلك الاتجاهات الصناعية المحددة، ومنشأ الاستثمارات، كما اتفقا على تبادل أفضل الممارسات في تحليل الأخطار ومعالجتها، مع التركيز على التقنيات الحساسة والبيانات.

ويُلاحظ أنه منذ تدشين المجلس، استمرت المناقشات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بوتيرة ثابتة، وتركزت على تطوير معايير التكنولوجيا، وتعزيز أمن سلاسل الإمداد، والرقابة على الصادرات، وفحص الاستثمارات، وتوفير التمويل للاتصال الرقمي الآمن والمرن في الدول النامية، ومكافحة المراقبة التعسفية أو غير القانونية، وتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوات الرقمية. واستهدفت تلك المفاوضات إبرام اتفاقية تجارة حرة شاملة بين الطرفين لتقليل الحواجز التجارية بين الجانبين، بما في ذلك الرسوم الجمركية، وتعزيز التنسيق التنظيمي، وتخفيف الاستثمار عبر الأطلسي، وتعزيز حماية حقول الملكية الفكرية، وتعزيز التجارة في الخدمات الرقمية مثل البيانات العابرة للحدود والإنترنت.

وعلى الرغم من عدم توصل مفاوضات الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار إلى نتيجة حتى نهاية عام 2016، وتعليق المفاوضات ثم تم إغلاقها رسميًا في عام 2019، فإن الولايات المتحدة ظلت الشريك التجاري والاستثماري

الأكبر للاتحاد الأوروبي، واحتفظت التجارة عبر الأطلسي بكونها الأقل في متوسط الرسوم الجمركية (أقل من 3%) حول العالم، في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية؛ مما يعكس العلاقة الاقتصادية القوية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أما عن أسباب توقف تلك المفاوضات، فتمثلت في الاهتمامات المتعلقة بالسيادة التنظيمية؛ حيث كان هناك قلق في الاتحاد الأوروبي بشأن فقدان السيطرة على اللوائح التنظيمية بسبب محاولات مواءمة القواعد مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات مثل الغذاء والبيئة. وكذلك كان هناك مخاوف من سرية المفاوضات؛ مما أثار احتجاجات من المنظمات المدنية والمجتمع العام، كما أثرت الاختلافات الجوهرية في أساليب التنظيم بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالسلامة البيئية والصحية، على تقدم المفاوضات⁷.

2. سلسلة النزاعات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

لم تخلُ العلاقات الأمريكية الأوروبية من وجود نزاعات تجارية، إلا أن النزاعات الحالية تؤثر فقط في نحو 2% من حجم التجارة الثنائية، ويتم التعامل مع بعض هذه النزاعات من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وفيما يلي استعراض لأبرز النزاعات بين الجانبين:

أ. نزاع إيرباص - بوينغ (Airbus-Boeing):

يُعد نزاع "إيرباص - بوينغ" أحد أطول النزاعات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويتعلق بالدعم الحكومي لشركتي "إيرباص" الأوروبية و"بوينغ" الأمريكية؛ حيث اتهم الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بمنح دعم غير قانوني لشركة "بوينغ"، بينما اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي بمنح دعم غير قانوني لشركة "إيرباص". واستمر هذا النزاع لسنوات وتدخلت فيه منظمة التجارة العالمية التي قضت في بعض الحالات لصالح كلا الطرفين، ففي 2021، تم تعليق الرسوم الجمركية على الطائرات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كجزء من اتفاق للتعاون في هذا المجال.

ب. الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم (Section 232):

في عام 2018، فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية على واردات الصلب والألمنيوم من الاتحاد الأوروبي (وعدة دول أخرى) بحجة حماية الأمن الوطني الأمريكي، رد الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية انتقامية على مجموعة من المنتجات الأمريكية. وفي 2021، تم تعليق هذه الرسوم كجزء من اتفاق بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق عالمي حول صناعة الصلب والألمنيوم المستدامة.

ج. الضرائب الرقمية:

كانت هناك خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الضرائب الرقمية التي فرضتها بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا على شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى مثل "جوجل" و"آبل". واعتبرت الولايات المتحدة هذه الضرائب تمييزية ضد الشركات الأمريكية؛ مما أدى إلى تهديدات بفرض رسوم جمركية انتقامية.

د. الرسوم الجمركية على السلع الزراعية:

في إطار نزاع إيرباص-بوينغ، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رسوماً جمركية متبادلة على مجموعة من السلع الزراعية، مثل الزبدة، النيبيذ، الجبن، وغيرها. وكان لهذا النزاع تأثير كبير في المنتجين الزراعيين في كلا الجانبين.

هـ. حماية البيانات والخصوصية:

تمتد الخلافات التجارية بين الجانب الأمريكي والأوروبي إلى قضايا تتعلق بحماية البيانات الشخصية بين الجانبين، فقد أدى تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي إلى خلق تحديات تتعلق بكيفية تعامل الشركات الأمريكية مع البيانات الشخصية للمواطنين الأوروبيين. واعترضت بعض الشركات الأمريكية على القواعد الصارمة التي تفرضها الـGDPR، بينما أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية حقوق الأفراد في مجال الخصوصية.

و. قوانين مكافحة الاحتكار:

تظهر النزاعات حول قوانين مكافحة الاحتكار بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من حين لآخر؛ حيث تتبنى كل منطقة سياسات مختلفة فيما يتعلق بكيفية مكافحة الممارسات التجارية غير العادلة. فعلى سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي غرامات ضخمة على شركات أمريكية مثل "جوجل" و"مايكروسوفت" بسبب ممارسات تتعلق بمكافحة الاحتكار.

ز. قضية "الحماية التجارية":

على الرغم من أن كلا الجانبين يعتبران بعضهما البعض شركاء تجاريين رئيسيين، فقد كانت هناك اتهامات متبادلة بفرض سياسات تجارية حمائية في بعض المجالات. على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة رسوماً على بعض السلع الأوروبية بحجة حماية صناعاتها، بينما يتهم الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة أحياناً باستخدام قوانين مكافحة الدعم أو الرسوم الجمركية الانتقامية ضد منتجات الاتحاد الأوروبي.

وقد شهدت قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لعام 2021 تقدماً في حل بعض من أطول النزاعات التجارية بين الطرفين. واتخذ الجانبان خطوة حاسمة نحو حل نزاع منظمة التجارة العالمية بين "إيرباص" و"بوينغ"، من خلال إنشاء إطار تعاوني للطائرات المدنية الكبيرة وتعليق الرسوم الجمركية المرتبطة به لمدة خمس سنوات. وفي أكتوبر 2021، اتفق الطرفان على بدء مناقشات حول اتفاقية عالمية مستدامة للصلب والألمنيوم. وبالتوازي مع ذلك، علّق الجانبان تدابير إعادة التوازن الجمركي الخاصة بهما، واتفقا على تعليق النزاعات الثنائية في منظمة التجارة العالمية المتعلقة بنزاع الصلب والألمنيوم وفقاً للقسم 232. شكل هذا خطوة مهمة في العلاقة عبر الأطلسي، وفي جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتحقيق إزالة الكربون من صناعات الصلب والألمنيوم العالمية في إطار مكافحة تغير المناخ.

3. مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية في عهد "ترامب":

تشير الشواهد التاريخية إلى توتر العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة الرئيس "ترامب" الأولى؛ حيث حاولت إدارته إجبار الدول الأوروبية على اتخاذ موقف مماثل تجاه الصين عبر فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية، كما أثرت الرسوم الجمركية البالغة 25% و10% في واردات الصلب والألومنيوم على المصنعين الأوروبيين، وتأثر قطاع الصلب الأوروبي بشكل كبير حيث انخفضت صادراته إلى الولايات المتحدة بنسبة 15%. ولهذا، توصل الرئيس "ترامب" ورئيس المفوضية الأوروبية يوليو 2018 إلى اتفاق لتجنب تدهور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين من خلال إعادة تقييم الجانب الأمريكي للرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم، مقابل تعزيز المشتريات الأوروبية من فول الصويا الأمريكي وبناء المزيد من المحطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال الأمريكي.

وفي مثل هذا السياق، فإن فرض تعريفات جمركية شاملة على واردات الاتحاد الأوروبي والتدابير الانتقامية التي قد تترتب على ذلك من الجانب الأوروبي، قد تضعف بشكل كبير العلاقات الأمريكية - الأوروبية بسبب التدابير الأحادية الجانب التي ستخضعها الولايات المتحدة ضد الصين والتي سيطلب من الدول الأوروبية تبنيها إذا كانت تريد تجنب العقوبات الأمريكية في حالة عدم الامتثال.

وفي عام 2020، بلغت قيمة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والصين نحو 709.8 مليارات دولار، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ. واستمر الاتحاد الأوروبي في تعزيز دوره في التجارة العالمية مع التركيز على تعزيز التعاون مع الصين في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

ووفقًا لتقرير المفوضية الأوروبية لعام 2020، تم تقدير الخسارة الاقتصادية الناتجة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بحوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في المتوسط، في حين كانت بعض القطاعات

مثل الصناعات التحويلية الأكثر تأثرًا. ويتوقع بعض الخبراء أن ينخفض النمو الاقتصادي الألماني بنحو 1.5% مع نهاية الولاية الثانية للرئيس "ترامب"؛ مما يعني ركودًا اقتصاديًا ألمانيًا لفترة أربع سنوات تقريبًا، كما حدث مع اليابان لمدة عقدين من الزمن.

وقد تصبح كل هذه الحسابات خاطئة إذا ما اتخذت إدارة الرئيس "ترامب" إجراءات أكثر عنفًا تجاه الجانب الأوروبي، مثل تطبيق ضريبة جمركية مرتفعة تبلغ 25% على الواردات الأوروبية بدلًا من 10% التي أعلنها "ترامب"، وفي تلك الحالة قد تلجأ أوروبا إلى إيقاف الدعم لأوكرانيا والعودة إلى انفتاح اقتصادي كبير على الصين بشروط جديدة، كما فعلت دول الخليج وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية⁸.

وللخروج من تلك المعضلة قد يكون أمام الاتحاد الأوروبي انتهج مسارات تعزيز التعاون مع الصين بشكل أكبر في مجالات مثل التجارة الحرة ومكافحة التغير المناخي، وضخ المزيد من الاستثمارات الثنائية بين الجانبين لتخفيف الضغط على اقتصاداتهم، كما أنه يمكن للصين والاتحاد الأوروبي تعزيز استثماراتها في منظمة التجارة العالمية لمكافحة السياسات الحمائية من خلال آليات تحكيم وحلول للمنازعات التجارية.

وبعد دراسة النموذج الصيني والأوروبي يتوقع أن تكون الخسائر الأوروبية جراء السياسات الترامبية أكبر نسبيًا؛ إذ اشارت تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن آسيا كانت صاحبة الفضل الأكبر في نمو التجارة الدولية بنسبة 2.7% خلال عام 2024 نتيجة لارتفاع الصادرات الآسيوية بنحو 30% مقارنة بمستويات عام 2019، أي قبل جائحة كوفيد-19، في حين تراجع الصادرات الأوروبية بنسبة 2% خلال الفترة نفسها. وتعود ديناميكية الصادرات إلى الصين بمعدل 4% كالمعتاد، وذلك على الرغم من الحمائية الغربية، بينما تلعب ماليزيا والهند وفيتنام دورًا وسيطًا بسبب الصراعات الحالية. والبرهان على هذا، ارتفاع استيرادات هذه البلدان؛ حيث ارتفع استيراد فيتنام بنسبة 18% بينما زادت صادراتها بنسبة 16%.

وفي المقابل، تعاني أوروبا من تراجع في صادراتها واستيرادها. على سبيل المثال، تراجعت صادرات ألمانيا بنسبة 2% في النصف الأول من عام 2024، بينما تراجعت صادرات فرنسا بنسبة 3%. وفيما يتعلق بالاستيراد، فإن التراجع يتراوح بين 6% و7% لكل من البلدين. ومن الواضح أن أوروبا تفقد تنافسيتها بسرعة لصالح قوى أخرى. وإذا استمرت الأمور على هذا النحو، سيتغير وجه التجارة الدولية بشكل جذري في أقل من عقد من الزمان، وقد بدأ هذا التغيير بالفعل⁹.

الخاتمة:

لن تقف الصين والاتحاد الأوروبي مكتوفي الأيدي أمام سياسات "ترامب" الحمائية تجاه شركائها التجاريين، والتي من المحتمل أن تمتد تأثيراتها لاقتصادات العالم أجمع، حيث من الممكن أن تلجأ الصين إلى تنويع أسواق صادراتها وشركائها التجاريين، وفرض رسوم جمركية انتقامية على السلع والمواد الخام الحيوية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي مثل المعادن النادرة، إلى جانب تعزيز الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو الاقتصادي، وخفض قيمة عملتها، فيما يُمكن أن يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تزايد التقارب مع الصين وتنويع الشركاء التجاريين بما يخفف من حدة التداعيات السلبية للإجراءات الحمائية الأمريكية.

